المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم علم الإجتماع السياسي و العلاقات الدولية

دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاع المالي (2012-2015)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص دراسات دبلوماسية

إعداد الطالب :

سياج دوادي

إشراف الأستاذة:

العاقل رقية

الموسم الدراسي: 2017/2016.

شكـــــــر وتقديـــــــــر

مصداقا لقوله عليه الصلاة وأزكى التسليم

(من لم يشكر الناس لم يشكر الله)

الحمد والشكر لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع ، فالحمد لك ربي حتى ترضى ، والحمد لك إذا رضيت ، والحمد لك بعد الرضا.

على الأصل نمشي والأصل يدفعنا أن نرد الفضل لأصحابه ، وأن نسدي الشكر لمستحقيه ، وفي مقدمتهم أستاذتي المشرفة الدكتورة:العاقل رقية على تشريفها بقبول الإشراف على مذكرتي ، وعلى كل توجيهاتها ، وإرشاداتها ونصائحها ، فلها مني أسمى عبارات الشكر والتقدير.

إلى الأساتذة الذين سأنال شرف مناقشتهم لهذه الدراسة ، حفظهم الله ورعاهم.

والشكر موصول إلى الذين مهدوا لي طريق العلم والمعرفة ، إلى جميع أساتذتي الأفاضل.

إلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة ولو بالكلمة الطيبة ، خلال إنجازي هذه الرسالة.

دوادي

إهـــــــــــداء

الحمد الله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

أهدي هذا العمل إلى الوالدين العزيزين حفظهما الله لي اللذان سهرا وتعبا على تربيتي ودعمي.

إلى كل أفراد أسرتي.

إلى كل الأصدقاء والأحباب من دون استثناء.

إلى أساتذتي الكرام وكل رفقاء الدراسة.

الملخص :

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على الجهود الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات وخاصة ضمن فضاء الساحل الإفريقي الذي يعرف العديد من النزاعات سواء داخل الدولة الواحدة أو بين دولتين وهو ما ستوضحه هذه الدراسة دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاع المالي الذي حدث في سنة 2012 بين النظام السياسي وبعض الفصائل التي كانت تنادي بالانفصال الأمر الذي سيهدد منطقة الساحل الافريقي ودول الجوار ككل وليس دولة مالي فحسب، فالجزائر طيلة السنوات الماضية كان لها دور في تسوية النزاعات التي كانت تقوم بين الطوارق والنظم السياسية المتعاقبة في مالي وهو السبب الذي أكسب الجزائر احتراما من طرفي النزاع،وبخصوص أزمة مالي في 2012 والتي أخذت أبعادا خطيرة تهدد كيان الدولة في مالي نتيجة سيطرة بعض الجماعات الإرهابية المتطرفة على شمال مالي ودعوتها بإقامة دولة أزواد الكبرى الشيء الذي تخوفت منه الجزائر وبعض القوى الإقليمية والدولية الأخرى فكان هناك تحرك من جانب (الإيكواس) لإخماد فتيل النزاع لكن دون جدوى، مما أدى بالجزائر إلى لعب دور الوسيط من منطلق علاقاتها الجيدة مع أطراف النزاع والذي كان بدعم الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي، إذ لاقى بعض الصعوبات في الأمر لكن في الاخير قد تم الاتفاق بين الفرقاء الماليين على التوقيع بالأحرف الأولى على أتفاق من أجل السلم والمصالحة في مالي .

Résumé :

Cette étude tente de mettre la lumière sur les efforts diplomatiques algériens dans la résolution des conflits, en particulier dans la côte du sahel qui connaît beaucoup de conflits, à la fois dans un seul pays ou entre deux Etats ou plus, ainsi cette étude essaye de nous eclairés sur le rôle diplomatique de l'algérie dans le règlement du conflit qui a eu lieu en 2012 entre le système politique et certains factions qui appelaient à la Sépartion, ce qui menacerait la région du Sahel Africain et les pays voisins dans son ensemble et non pas l'etat du mali seulement, l'Algérie au cours des dernières années a eu un rôle dans le règlement des différends entre les touaregs et les differends systèmes politiques qui Sesont succedées au Mali ce qui lui a permi d'etre accepté par tous les beligerants de la crise Malienne de 2012 qui a pris des proportions graves menaçant l'entité de l'Etat au Malien en raison du contrôle de certains groupes terroristes extrémistes sur le nord du Mali et l'appel à la mise en place de l'etat Azaouad comme le craignais l'Algérie et d'autres puissances régionales et internationales, Ce qui a Entraîné l'ecowas a agir pour eteindre le conflits mais en vain, cet echec a poussé l' Algérie à jouer le rôle de médiateur en termes de bonnes relations avec les parties au conflit, c'est le role qui a etait soutenu par l'Organisation des Nations Unies et l'Union africaine, elle a comencer par rencontré des difficultés en la matière, mais les choses cesont amélioré dans le dernier accord qui a été conclu entre les parties du conflit malien en signant La première lettre de l'accord pour la paix et la réconciliation au Mali.

مقدمة

تقع الجزائر ضمن فضاء إقليمي مميز، نظرًا لما يشهده من حراك موسع وشديد لاسيما في السنوات الأخيرة، يتعلق الأمر هنا بمنطقة الساحل الإفريقي، التي تمثل أحد أهم إمتدادات الجزائر الجيوسياسية والعمق الإستراتيجي لأمنها الوطني، إذ تعد المنطقة المذكورة من بين المناطق التي تشهد حالة من الإنهيار غير المسبوق للأمن، فهي المقر الرئيسي لتنظيم القاعدة والجماعات الإرهابية المسلحة في إفريقيا والمغرب العربي، فضلا عن تحولها إلى موطن لجماعات الجريمة المنظمة (تجارة المخدرات، الإتجار بالبشر..) إلى ما سبق، تضاف معاناة المنطقة من مختلف الإشكاليات السياسية و الإقتصادية والأمنية مما جعل منها موضع إستقطاب كبير للعديد من الدراسات ومراكز البحوث التي تسعى لتسليط الضوء على الإشكاليات و التهديدات التي تفرزها و التي لها أثر على الأمن الإقليمي والجماعي على حد السواء. وما زاد وضع منطقة الساحل سوءًا وتأزما، الأزمة في مالي التي طفت إلى سطح الأحداث من جديد. هذه الأزمة التي تعود جذورها إلى ما قبل الحرب الباردة، قد عاودت التأجج في سنة 2011 وأصبحت تشكل بؤرة توتر ولا إستقرار في الساحل الإفريقي نظرًا للأحداث و التطورات الأمنية الخطيرة التي تدور رحاها في شمال مالي، والمتمثلة بالأساس في تمرد الطوارق الذي مافتئ يتوقف حتى يندلع مرة أخرى، لكن هذه المرة كان أكثر حدة، حيث ارتفعت سقف مطالب الطوارق عاليا وباتوا يطرحون مسألة الإنفصال علنا ولأول مرة، فضلا عن سيطرة " حركة التوحيد و الجهاد "، وما يعرف " بالتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي " على مناطق كانت تحت سلطة " حركة الأزواد" وتحالف هذه الأخيرة مع الجماعات الإجرامية.

إن إعادة إحياء مشروع دولة التوارق الكبرى من شأنه أن يعطي لقضية الحدود أبعادا دولية ويفجر المنطقة كلها، ما يجعل الأمن الوطني الجزائري في خطر، لهذا بادرت الجزائر إلى تنظيم وعقد قمة رباعية بمدينة جانت في سبتمبر 1990 ضمت كل من : الجزائر، ليبيا، مالي والنيجر، نتج عن هذه

القمة اتفاقا يقضي باستبعاد العمل العسكري وتبني الحلول السياسية، والعمل على وضع حد للتهميش الذي يعاني منه التوارق، وتم إنشاء لجنة دائمة تضم وزراء داخلية الدول المعنية، تتم متابعة أشغال هذه اللجنة من طرف وزراء خارجية هذه الدول الذين يجتمعون مرة كل سنة، ومن منطلق مبدأ حسن الجوار الإيجابي، قامت الجزائر بدور الوسيط الدبلوماسي لحل مشكلة الأزواد منذ 1991 بين الحركة الشعبية لتحرير الأزواد، والجبهة العربية الإسلامية للأزواد من أجل وقف العمليات المسلحة، في نفس الوقت قادت الجزائر دبلوماسية نشطة بين التوارق وحكومتي مالي والنيجر، واحتضنت في هذا السياق العديد من اللقاءات وعمليات الوساطة مثل : إجتماع الجزائر العاصمة الأول من 29 إلى 30 ديسمبر 1991، وإجتماع الجزائر الثاني من 22 إلى 30 جانفي 1994، وكذا الاجتماع الثالث من 15 إلى 25 مارس 1992،ولقاء تمنراست من 16 إلى 20 أفريل 1994، ولقاء الجزائر 10 إلى 15 ماي 1994، ثم جاء لقاء تمنراست من 27 إلى 30 جانفي 1994 الذي توج بالإعلان الرسمي عن تسوية النزاع في شمال مالي بتاريخ 26 مارس 1996.

عاد النزاع ليشتعل في العام 2006 بسبب تدهور الأوضاع الإقتصادي وعودة الجيش النظامي المالي إلى أماكن تواجد التوارق، نشب تمرد التوارق في ماي 2006، بعد الهجوم على مواقع عسكرية في كيدال ومناكا من طرف قوات " التحالف الديمقراطي للتغيير "، وذلك بعد أن أعلن كلا من الزعيمين التارقيين " إبراهيم أغ باهانغا" و " الحسن فاغاغا" الحرب ضد الحكومة المالية بعد فشل وساطة غير معلنة قام بها زعيم تارقي آخر هو " إياد أغ غالي " ،وفشل فيها بإقتناع الرئيس " آمادوتوماني توري " بالمطالب التي قدمها قادةالتوارق، لقاء جمع الاثنين في 22 مايو 2006 في قصر كولوبا الرئاسي. بعد إشتداد النزاع قادت الجزائر وساطة على أعلى مستوى أشرف عليها الرئيس بوتفليقة شخصيا، ما يدل على إهتمام الجزائر الكبيرة بالدائرة الإفريقية وبحجم التهديد لأمنها الوطني الذي يشكله تمرد التوارق في إقليم أزواد،

حيث توجت الوساطة الجزائرية بالتوقيع على إتفاق سلام بالجزائر في 04 جويلية 2006 تحت أسم تحالف 23 ماي من أجل التغيير الذي كان أثر المقاربة الجزائرية لإحلال الأمن في المنطقة واضحًا فيه. بخصوص الأزمة الأخيرة التي عاشتها مالي فهي تعد انعكاسا طبيعيا للتدخل العسكري الأجنبي في ليبيا الذي أطاح بنظام العقيد القذافي، وهي تمثل درجة عالية من الخطورة على المستويين الإقليمي والدولي، وهذا ما أكده " جان بينغ " رئيس المفوضية الإفريقية بقوله إن أزمة مالي الراهنة من أخطر الأزمات التي تواجهها قارتنا وإن استمرارها يشكل خطرا حقيقيا على ديمومة الدولة المالية و الإستقرار و الأمن الإقليميين، وكان من المنطقي ومن الطبيعي أن تكون الجزائر هي قبلة الماليين الأولى لمساعدتهم على حل نزاعاتهم الداخلية.

كما أدانت الجزائر على لسان المتحدث باسم خارجيتها " عمار بلاني " الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس " أمادو توماني توري " في مارس 2012، معربة عن رفضها للتغييرات " المنافية للدستور "، موضحة أن " الجزائر تتابع بقلق شديد الوضع في مالي ... وبحكم مبادئنا النابعة من ميثاق الاتحاد الإفريقي ندين اللجوء إلى القوة ونرفض التغييرات المنافية للدستور".

وكانت المقاربة الجزائرية لتسوية الأزمة المالية الراهنة تقوم على إستراتيجية تهدف لإيجاد حل لأزمة شمال مالي بعيدا عن الحل العسكري الذي تقترحه مجموعة الإيكواس بإيعاز من أطراف دولية معينة وعلى رأسها فرنسا، حسب الخبراء فإن الدبلوماسية الجزائرية تسعى إلى إيجاد حل للأزمة المالية الراهنة وفق خطة عمل تقوم على الحل السياسي السلمي الداخلي دون أي تدخل أجنبي، بالنسبة للجزائر أن أي تدخل أجنبي تهديد لأمن و إستقرار الجزائر.

لقد كان التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي بمثابة مأزق خطير للسياسة الجزائرية في منطقة الساحل والصحراء إذ من شأنه أن يحول الجزائر إلى باكستان جديدة، وهي التي ظلت لعقود تمارس

استراتيجية الحذر و إبعاد التأثيرات، إلا أنها لم تفلح في منع تداعيات التدخل الفرنسي في مالي، إذ دفعت الجزائر الثمن " سريعا عبر أزمة احتجاز الرهان في منشأة الغاز بعين أميناس من قبل مجموعة إسلامية ذات إنتماءات قاعدية طالبة بوقف التدخل الفرنسي، وكان الأسلوب الصارم والحاسم في معالجة يعبر عن رغبة الجزائر في منع تفاقم تداعيات التدخل الفرنسي على حسابها.

وكانت الجزائر على إستعداد لتقديم ما بوسعها من مساعدات لتمكين الشعب المالي من العيش في سلام وتقديم تجربتها في المصالحة الوطنية التي كانت مرجعا للعديد من الدول الإفريقية، مؤكدة على ضرورة إيجاد حل سلمي للنزاع، في إطار مقاربة شاملة تأخذ بعين الاعتبار الجانب الأمني، نظرًا للوضع السائد في هذا البلد، وعليه فقد دعت في الكثير من المناسبات إلى حل سياسي قائم على الحوار بين الحكومة بباماكو و جماعات التوارق، كما رحبت بنتائج الإنتخابات الرئاسية وفوز الرئيس إبراهيم أبو بكر كيتا و أعربت عن إستعدادها للعمل معه بما يضمن مصلحة البلدين.

أهم ملف عالجته الجزائر بشكل نهائي هو الملف المالي، حيث أفضى مسار الوساطة الذي بادرت به الوساطة بقيادة الجزائر وبدعم من الأمم المتحدة و الإتحاد الإفريقي و المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا ومنظمة التعاون الإسلامي و الإتحاد الأوروبي وموريتانيا و النيجر والتشاد، إلى التوقيع في ماي 2015 على " إتفاق من أجل السلم والمصالحة في مالي " بين الحكومة والأرضية وتنسيقية حركات الأزواد. مما أكسب الجزائر قوة في المنطقة في مجال حل النزاعات المسلحة بالطرق السلمية، هذا النجاح جاء بعد جهود مضنية قامت بها الجزائر من أجل إنجاح المفاوضات بالرغم من التشويش المغربي على المفاوضات حيث حاول المغرب كل مرة أن يقدم نفسه كبديل في المنطقة من أجل حل النزاعات معتبرا الدبلوماسية الجزائرية دبلوماسية مؤامرات لكن الرد جاء من المجتمع الدولي حيث أشاد الرئيس الفرنسي

هولاند بمجهودات الجزائر وكذا الأمين العام للأمم المتحدة بأن كي مون إلى جانب رئيس الوزراء البريطاني دافيد كامرون وكذا وزير الخارجية الأمريكية جون كيري.

قال وزير الخارجية رمطان لعمامرة، بأن إتفاق السلام الموقع في مالي، يضاف إلى قائمة النجاحات التي حققتها الدبلوماسية الجزائرية، وجدد وقوف الجزائر إلى جانب الأطراف المالية لتنفيذ بنود الاتفاق وفتح أفاق جديدة للسلم و المصالحة في مالي، وأعتبر لعمامرة في ختام مراسيم التوقيع على إتفاق السلام بين الأطراف المالية، بأن الوثيقة تمثل " بوصلة " تقود الحكومة المالية والحركات الأزوادية إلى طريق السلام وأشار لعمامر، بأن الوثيقة تشكل أداة فعالة بيد المجموعة الدولية لضمان تحقيق المبادئ والأهداف التي تتطلبها الديمقراطية ومكافحة الإرهاب، مشيرا بأن فرق الوساطة سعى من خلال الإتفلق على إيجاد توافقات بين كل الأطراف.

بناءًا على ذلك، وبالنظر إلى الأهمية البالغة التي يكتسيها هذا الموضوع، فقد تم تخصيص هذه الدراسة : دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاع المالي منذ إندلاعه الأخير إلى غاية توقيع إتفاق المصالحة في سنة 2015.

أسباب إختيار الموضوع :

ترجع أسباب أختيار الموضوع إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

أ- الأسباب الذاتية :

- الميل الرئيسي و الإهتمام الخاص بقضايا السياسة الخارجية الجزائرية.
- إرتباط الموضوع بتخصص دراسات دبلوماسية.
- الرغبة الملحة في الكشف عن بعض الجوانب في إدارة الدبلوماسية الجزائرية.

ب-**الأسباب الموضوعية :**

- حداثة الموضوع وأهميته العلمية والعملية.
- تنامي الأحداث في الآونة الأخيرة خاصة في منطقة الساحل الأفريقي.
- الحركية الكبيرة للدبلوماسية الجزائرية من حيث النشاط والرجوع إلى الساحة الإقليمية و الدولية.

أهمية الموضوع :

تكمن أهمية الموضوع في كونه يتناول الدبلوماسية الجزائرية في شقها الخارجي في فترة تعرف حراك إقليمي، بحيث تظهر حركية السياسة الجزائرية في أوقات الأزمات، وتمكن أهمية الدراسة بشكل أكبر في معرفة المقاربة الجزائرية المقترحة تجاه الأزمة المالية ومدى نجاعتها أمام التحديات و المعوقات.

حدود الدراسة :

لكل دراسة مجالها الزماني و المكاني فإذا كان المجال الزمني قد حدد في الإشكالية في الفترة الممتدة من 2011-2015، فإن حيزها المكاني أيضا واضحا ويتمثل في الجزائر ومالي.

الإشكالية :بناءًا على ما سبق، فإن الإشكالية الأساسية التي تطرحها هاته الدراسة تأتي حسب المنطق التالي:

ما هي المقاربة التي أعتمدتها الجزائر في سياستها تجاه حل الأزمة المالية.

هذه الإشكالية تتفرع عنها جملة من الأسئلة الفرعية، يمكن رصدها كالتالي:

أ – ماهي طبيعة الأزمة المالية؟

ت-فيما تمثلت الأدوات الجزائرية تجاه الأزمة المالية؟

ث-ما هي التحديات التي واجهتها الدبلوماسية الجزائرية في مالي؟ وهل يمكن القول أنها كانت ناجحة؟ وما مدى تفوق مسار تسوية النزاعات الداخلية عن طريق الحوار و السلم.

فرضيات الدراسة :

1- أزمة مالي أزمة متعددة الأطراف.

2- كلما تعقدت الأزمة في شمال مالي كلما عرفت السياسة الجزائرية حركية تجاهها.

3- نجاح الجهود الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة المالية.

4- سياسة الجزائر تجاه الأزمة مبنية على دمج الوسائل السياسية الدبلوماسية ، الأمنية العسكرية والإقتصادية الإجتماعية.

الإطار المنهجي والنظري:

1- المناهج :

أعتمدت الدراسة المعالجة لهذا الموضوع على جملة من المناهج لأنه عمليا وحتى منهجيا لا يمكن الإعتماد على منهج واحد فقط، نذكر من بين هذه المناهج:

1- **المنهج الوصفي** : لدراسة ظاهرة معينة لابد من القيام بوصفها وصفا دقيقا من أجل شرحها والإلمام بكل جوانبها، ولهذا تم توظيف هذا المنهج لوصف الأزمة المالية والسياسية الخارجية الجزائرية تجاهها، لغرض إعطاء شروحات وتحاليل أكثر دقة حول الموضوع محل الدراسة.

2- **المنهج التاريخي** : تم توظيف المنهج التاريخي في هذه الدراسة لغرض تتبع الجذور التاريخية للأزمة المالية لفهم حيثياتها الحالية من جهة والسياسة الجزائرية تجاهها منذ أول وساطة من جهة أخرى.

3- **منهج تحليل المضمون:** يتمثل هذا المنهج في إستعمال وتحليل مختلف المواثيق وكذا الآراء والتصريحات المعتمدة في الدراسة قصد تحقيق الحد الممكن من الموضوعية.

2/ **النظريات** :

1- **النظرية الواقعية** : تستند الواقعية إلى الدولة كفاعل أساسي ووحدة أساسية في العلاقات الدولية عامة والسياسة الخارجية خاصة، ترى أن هذه الوحدة (الدولة القومية) يجب أن تستند إلى القوة من أجل تحقيق مصلحتها الوطنية، تسعى إلى تحقيق المزيد من المصالح من خلال استعمال متغير القوة، أبرز منظريها نجد هانس مورغانتو Hans Morgenthauفي الواقعية الكلاسكية، وكينيث والتز Kenneth Waltz في الواقعية الجديدة، تسعى الدولة إلى المزيد من القوة من أجل الحفاظ على الوضع الراهن، لها جانب دفاعي وجانب هجومي، وتمت الإستعانة بهذه النظرية من تمكينها لنا من تفسير السلوك الجزائري من جهة وأيضا تنافس القوى الكبرى على مالي من جهة أخرى من أجل مصلحتهم في المنطقة، بالرغم من أن الجزائر ليست لها مطامع توسعية و إنما مصلحتها تظهر من خلال حماية وحدتها الترابية من المساس سيما من طرف الحركات الإرهابية التي هي في تزايد.

2- **نظرية الدور** : يعد مفهوم الدور من المفاهيم الأساسية التي تستخدمها أدبيات السياسة الخارجية لفهم قرارات وسلوكات الدول، وإحتمالات التغيير و الإستمرار، يستخدم تعبير نظرية الدور للإشارة إلى مجموعة من النظريات أو الإقترابات التي يجمع بينها السعي لتفسير كيفية تنظيم السلوك،

يتحدد في الوظائف التي تقوم بها الوحدة أو الدولة في الخارج عبر مدة زمنية طويلة، فالدور لا يأتي هكذا، وإنما تسعى الدولة إلى القيام به وصناعته بشكل يتماشى وسياستها، ومنه وحسب المكانة التي تحتلها الجزائر في قارة إفريقيا عامة ومنطقة الساحل خاصة فهي تلعب دور الفاعل القائد الإقليمي في المنطقة سيما في الأزمات التي تعرفها الدول المجاورة لها خاصة مالي.

3- **نظرية التغيير** : تقومبدراسة اتجاهات التغيير في السياسة الخارجي على العديد من المستويات المحلية، الإقليمية وحتى الدولية، وقد منح شارل هيرمان مخططا يسمح بفهم القرارات التي تتخذها الحكومات وتؤدي إلى تغيير إتجاه السياسة الخارجية، حيث تمكننا هذه النظرية من معرفة الموقف الجزائري تجاه الأزمة في مرحلة أولية ثم تتبع ميكانيزمات التغيير في رؤيتها لحل الأزمة (تغيير موقفها تجاه الأزمة).

4- **النماذج** :

- **نموذج الفاعل العقلاني الرشيد :** يرجع هذا النموذج لغراهام أليسون Graham Allison، الفكرة المركزية لهذا النموذج هي تفسير سلوك دولة معنية تجاه موقف معين، حدث، ظاهرة، دولة....عبر تحليل عقلاني للأهداف التي تعمل الدولة لأجلها، أي الربط بين السلوك والأهداف بتفسير الأسباب الحقيقية التي تكمن وراء قرارات السياسة الخارجية للدولة، الفاعل هو الدولة، ينظر إليها على أنها الفاعل الوحيد في السياسة الخارجية، هي تهدف إلى تحقيق مجموعة أهداف، كل هدف مرتبط بجملة من الوسائل والإمكانيات، والدولة في النهاية تحاول إختيار الهدف بطريقة عقلانية.

العقلانية تتمثل خصائصها في تحديد أهداف السياسة الخارجية والتي ترتبط بتحديد الوسائل المتوفرة لتحقيق الأهداف، وأختيار الوسيلة الأكثر عقلانية لتحقيق الهدف الأمثل.

أدبيات الدراسة :

الإعتماد على التقرير المعنون ب " **أزمة شمال مالي....إنفجار الداخل وتداعيات الإقليم**،للباحث الموريتاني الحاج ولد إبراهيم الصادر عن مركز الجزيرة للدراسات بتاريخ 12 فيفري 2012، والذي تطرق فيه إلى الفواعل الرئيسية في تمرد الطوارق وكذلك إلى إبراز تأثير الحالة الليبية وتجليات الإقليمية المترتبة عليها، ومن بين الإنعكاسات الأزمة المالية على دول الجوار والدور الذي تلعبه الجزائر لاحتواء الأزمة والجهود التي تبذلها ومآلات الصراع...الجوار المالي وإيقاع أزمة الطوارق.

وكذلك للدراسة المنشورة من قبل مركز الجزيرة للدراسات للدكتور بوحنية قوي بعنوان " الإستراتيجية الجزائرية إتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي " حيث جاء في هذه الورقة محاولة إدراك التدابير الجزائرية للعلاقات الإفريقية ومنطقة الساحل والصحراء تحديدا في ضوء التحولات الإقليمية كالانقلاب في مالي وبروز كيان أزواد.

نذكر أيضا بعض الرسائل العلمية الجامعية مثل المذكرة المقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية للطالب: قاجي عبد الرزاق المعنون ب " التدخل العسكري الفرنسي في مالي وتداعياته على الإستقرار الإقليمي (الفترة الزمنية الممتدة من جانفي 2012 إلى غاية جوان 2013) والذي تناول فيها التدخل الفرنسي في مالي مع إبراز إهتمامات الدول الأجنبية بمنطقة الساحل الإفريقي من خلال التطرق لأهميتها

الإستراتيجية إضافة إلى دراسة التحركات الدولية والإقليمية في إطار أزمة مالي من خلال عرض جذورها ودوردول المنطقة في مواجهة خطر القاعدة في مالي، كما تطرق للإنعكاسات الدولية والإقليمية للأزمة المالية.

نذكر كذلك مذكرة تحت عنوان " الدبلوماسية الجزائرية إتجاه أزمة مالي " من تقديم الطالب بن عائشة محمد الأمين والذي حاول من خلالها دراسة الدبلوماسية الجزائرية ومراحل تطورها منذ 1962 إلى 2013 إلى جانب جملة من المحددات كما قام بتسليط الضوء على مكانة الساحل الإفريقي في الدبلوماسية الجزائرية والتحديات التي تواجهها من جهة ومن جهة أخرى تم التعرض لدور الدبلوماسية الجزائرية في إدارة الأزمة المالية.

الإطار المفاهيمي :

1- النزاع :

عرف النزاع على أنه وضع تنافسي، فحسب كينيث بولدين : النزاع عبارة عن : " حالة وضعية تنافسية يكون فيها طرفان أو أكثر مدركان لعدم تطابق محتمل لوضعيتهم المستقبلية ..."

أما ما مايكل نيكلسون : فقد عرفه في كتابه: conflict analyses ب " يوجد النزاع عندما يحاول شخصان القيام بأفعال متناقضة " وقد عرفه إدوارد أزار على أنه : " الصراعات الاجتماعية التي طال أمدها وهو الصدام الممتد وغالبا ما يكون من طائفتين من أجل الحاجات الأساسية : مثل الأمن، الإعتراف، القبول، بلوغ المشاركة السياسية والإجتماعية.

2- الأزمة : تعرف الأزمة على أنها أكثر تقدما من التوتر فحسب شارل هارفمان " فهي تهديد كبير ومفاجئ في وقت قصير ".

كما تعرف بأنها : تهديد خطير أو غير متوقع لأهداف وقيم ومعتقدات وممتلكات الأفراد والمنظمات والدول والتي تحد من عملية إتخاذ القرار.

3-الدولة الفاشلة : هي الدول غير القادرة أو غير الراغبة في حماية مواطنيها من العنف وربما من الدمار نفسه، والتي تعتبر نفسها فوق القانون محليا كان أم دوليا، وحتى إذا كانت تمتلك أشكالا ديمقراطية إلا أنها تعاني من قصور وعجز ديمقراطي خطير يجرد مؤسساتها الديمقراطية من أي جوهر ديمقراطي حقيقي.

4-<u>الأمن</u> :

عرف " باري بوزان " الأمن على أنه : " العمل على التحرر من التهديد ".

وعلى المستوى الدولي يعني : " قدرة الدول و المجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقبلي وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية "

وعلى المستوى الوطني : " قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المتسقة ووحدتها الوظيفية"

<u>هيكل الدراسة :</u>

بغرض الإجابة على إشكالية الدراسة ارتأينا تبني خطة منهجية مقسمة إلى ثلاث فصول رئيسية :

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للدراسة، مفهوم الدبلوماسية ومحددات الدبلوماسية الجزائرية ومرتكزتها.

الفصل الثاني: والمعنون بالأزمة المالية بين النزاع الداخلي والتدخل الخارجي، والذي قمنا من خلاله بتقديم دراسة جيوسياسية لدولة مالي، وعرض الأزمة المالية والتطرق إلى جذورها التاريخية، إضافة إلى هذا إبراز الأطراف الفاعلة فيها فضلا عن عرض آخر التطورات التي أفرزتها الأزمة المالية المتمثلة في

التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي وصولا إلى الجهود الدولية و الإقليمية التي بذلت إلى وصول إلى توقيع إتفاق السلم والمصالحة.

الفصل الثالث : الجهود الدبلوماسية الجزائرية التي بذلتها في حل النزاع المالي من خلال الوساطة والحوار والوصول إلى الاتفاق التاريخي الذي وقع في الجزائر بين الفرقاء الماليين في جوان 2015، حيث كانت الجزائر منذ إندلاع الأزمة المالية في جانفي 2012 دائما هي الراعي الحصري لجميع إتفاقيات السلام السابقة و الأخيرة ،وكانت الجزائر في كل هذا تسعى إلى إيجاد الحل السلمي الداخلي دون أن تدخل أجنبي في إطار مقاربة سلمية شاملة.

الفصل الأول :الإطار النظري للدبلوماسية الجزائرية.

تعتبر الجزائر قوة إقليمية نظرًا للدور الريادي الذي تلعبه في مجالها الجيوسياسي، وذلك لما تمتلكه من إمكانيات وقدرات تسمح لها بأن تكون دولة فاعلة تعمل على تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

وسعيا لتحديد التحولات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي، وتحديد الدور الجزائري في مواجهتها، نتطرق في هذا الفصل إلى تحديد المبادئ التي ترتكز عليها الدبلوماسية الجزائرية، ومحددات دورها الإقليمي(الجغرافية، الاقتصادية، العسكرية) في صياغة سياستها الخارجية اتجاه المنطقة.

بما أن منطقة الساحل، وخاصة دولة مالي وما تعرفه من تهديدات وتغييرات على جميع الأصعدة السياسية، الاقتصادية، العسكرية، والاجتماعية، جعل منها مركز اهتمام وتحرك الدبلوماسية الجزائرية بسبب ما تشهده من تدهور أمني يؤثر بشكل كبير ومباشر على الأمن الوطني الجزائري.

المبحث الأول :محددات ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.

تقوم السياسة الخارجية على جملة من المبادئ التي حددها الدستور، انطلاقا من المحددات التي تؤثر في توجه السياسة الخارجية، من أبرزها المحددات التاريخية والتي هي نتاج ثورة التحرير وكذا النضال الطويل ضد قوى الاستعمار والامبريالية و كذا التوجهات السياسية والاقتصادية لمرحلة ما بعد الاستعمار، وهو ما سيتم تناوله ضمن هذا المبحث .

المطلب الاول: تطور النشاط الدبلوماسي في السياسة الخارجية الجزائرية.

الفترة الأولى (1954-1965): تمثل هذه الفترة نضال الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي وقيادته التي انقسمت على نفسها، وهذا الانقسام زاد في تفاعل الأزمة حدة وانتشارا على مستويات عدة، وخاصة على مستوى الصفوة التي ابتعدت عن " العراك الكلامي العقيم لتستقر على منهج مخالف تماما وهو المنهج العنفي.

كان لابد لهذا التحول الأزموي العميق أن يؤدي إلى نقلة نوعية، فأنفجلت ثورة التحرير عام 1954، وأستمر الأمر على هذا المنهج، مفهوما وممارسة إلى غاية انقلاب 19 يونيو 1965، بالرغم من التلكؤ الذي حصل بين 1962-1965.

بحدوث هذه الأزمة العميقة تغير المجتمع الجزائري كثيرا في أساليب عمله وسلوكياته وفي تفكيره وفي التضامن بين العديد من فئاته وهو أمر أفاده وأنعكس عليه إيجابيا أولا في التخلص من الاستعمار الفرنسي المباشر، وثانيا من خلال صدى الأزمة، الثورة عبر العالم بما فيه على مستوى العالم الغربي وسوف يبقى هذا الصدى يلقي بضلاله على صنع وأداء الدبلوماسية الجزائرية ورواجها النسبي عبر العالم إلى غاية أحداث أكتوبر 1988.

الفترة الثانية (1965-1968): لم يكن من المعقول الاستمرار في النشاط الدبلوماسي العادي وقد حدث انقلاب عسكري ضد الرئيس أحمد بن بلة، الذي كان يمثل عند الكثير من المجتمعات والقادة رمز نجاح ورواج الثورة الجزائرية، لذلك عارضت الكثير منها الانقلاب أو تحفظت عليه أو واجهته بالتجاهل والتريث كما حدثت على الصعيد الداخلي معارضة ومواجهات (وإن كانت محصورة كما هو الحال في مدينة عنابة بشمال شرق الجزائر) تأييدا للرئيس بن بلة[1].

وكان لابد من إعادة تنظيم الداخل الجزائري من جديد على أسس أخرى وعلى عناصر جديدة في معظمها، وهذا يتطلب وقتا وصبرا وقد أستغرق الأمر قرابة الثلاث سنوات لكي تنهض الجزائر من جديد بعد أن بدأت تطمئن على الداخل بعودة الاستقرار وإتجاه طبقات إجتماعية عديدة إلى تأييد النظام الجديد،

وعلى إثرها فقط تحولت الجزائر إلى الخارج بحثا عن الشرعية الواسعة اعتمادا على نفس الشعارات التي كانت مستعملة في عهد الرئيس بن بلة تقريبا، فاستقبلت الجزائر لقاء 72 عام 1967، وخاصة مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الإفريقية عام 1968.

الفترة الثالثة (1968-1975) : تعتبر أهم مرحلة هجومية لجملة من الأسباب من أبرزها أن الجزائر أصبحت من الدول الرائدة في العالم الثالث والصانعة لقراراته حيث نقلت قضاياه إلى حيث كان ينبغي نقلها مدافعة عنها وفقا لتصورات وتوازنات تلك المرحلة محليا وإقليميا وعالميا.

وبالتالي ليس هناك مرحلة في فترة الاستقلال عرفت رواجا دبلوماسيا عاليا كالرواج الذي حدث في هذه المرحلة، بل أنه من المظاهر النادرة التي تتوج بها دبلوماسية معينة، فليس هناك إلا

[1]– محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبيةالاريترية، الجزائر ، دار الجيل للطباعة والنشر والتوزيع، 2004، ص :32،33،35.

عدد قليل من الدول التي عرفت مثل هذا الرواج العالمي، أي سمعة أدبية طيبة وواسعة على مستوى الأصدقاء والمنافسين والكبار واحترام من قبل الأعداء، وارتياح وانسجام واسع في الداخل، وقد تعزز ذلك الرواج وتلك السمعة وذلك الاحترام باستمرار منذ انعقاد المؤتمر الخامس لمنظمة الوحدة الإفريقية ببلادنا العام 1986، وقد أنتقل إلى موقع أفضل بفعل أزمة التأمينات وتحولها إلى مدرسة لدى الدول المصدرة للمواد الأولية، ثم توجت بأكبر تجمع في العالم دعت إليه الجزائر لمناقشة قضية المواد الأولية وعلى مستوى الأمم المتحدة العام 1974.

الفترة الرابعة (1975- 1979): حاولت الجزائر للدفاع عن موقفها الذي ربطته بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، ولكنها لم تفلح كثيرا بالنظر إلى جملة من العوامل التي سمحت باستغلال أزمة الصحراء الغربية لمحاصرة الجزائر ولعل من بين تلك العوامل النشاط المكثف والرواج العالمي الذي ميز الدبلوماسية الجزائرية في الفترة (1968-1975) كما قلنا أعلاه وكذلك محاصرة فرنسا وضغطها على الدول الناطقة بالفرنسية من أجل أن تقف إلى جانب النظام المغربي وتعادي الجزائر[1].

كانت تلك مرحلة صعبة عاشتها الجزائر حتى أن مساعدي الرئيس بومدين ذكر ذات مرة على القناة المرئية الجزائرية (التلفزيون) أنه (لم ير الرئيس بومدين إطلاق في عزلة كما كان الأمر عند انعقاد مؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية بالخرطوم عام 1977، بسبب قضية الصحراء الغربية.

قد رافق هذه الأزمة مرض الرئيس بومدين ، مما يفسر كذلك تعقد الأزمة لدى الدبلوماسية الجزائرية، حيث انعكس هذا الأمر على جل نشاط المؤسسات والشبكة الدبلوماسية والدبلوماسيين عنها، بكيفية قلصت كثيرا من نشاطهم الدفاعي، فضلا عن صعوبة " تجديد " ذلك النشاط وفقا

[1]-محمد بوعشة، مرجع سابق ، ص 34،35.

لتصور جديد، بشأن قضية الصحراء الغربية مثلا، التي كانت الميزة الكبرى للأزمة في هذه المرحلة[1].

الفترة الخامسة (1979 –1988): كانت هذه المرحلة ذات أهمية في تطور السياسة الخارجية الجزائرية من حيث كونها استطاعت أن تنفذ إلى كثير من الدول المحافظة التي وقفت في البداية في معظمها ضد الجزائر بشأن قضية الصحراء الغربية، فقد عاشت الجزائر أزمة خانقة بعد انفجار هذه القضية، وكان لابد من أن تفعل فعلها في أصحاب القرار من أجل المبادرة والتحرك لاستعادة موقعها بسرعة في صفوف إفريقيا خاصة، والعالم عموما.

كان لابد من تعديل السياسة الخارجية، فسعت الجزائر إلى التقرب من الدول التي تسمى بالمحافظة لوزنها العددي في القارة.وهكذا وسعيا في تفتيت هذا الصف الذي يمثل الأغلبية في إفريقيا، تحركت الدبلوماسية الجزائرية عبر تجسيد جملة من الأهداف موظفة بذلك كل ما لديها من إمكانيات مادية وبشرية، وقد توصلنا إلى أهمها:

- تحديد تونس عبر " اتفاقية الإخاء والوفاق " الموقعة في مارس/آذار عام 1983.وكذلك مصر بعد الاتفاق على برنامج يوازن على ما يبدو بين اتفاقيات كامب دافيد والسياسة الإفريقية الجديدة لبلادنا في علاقاتها بتقرير مصير الشعب الصحراوي، وهذا على الرغم من أن العلاقات الدبلوماسية كانت مقطوعة بين البلدين بسبب توقيع مصر اتفاقيات صلح مع إسرائيل.

1- بهجت قرني واخرون، السياسة الخارجية للدول العربية، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994،ص 177.

- علاوة على التقرب من عملاق إفريقيا – نيجيريا التي لعبت دورا فاصلا في انضمام جمهورية الصحراء الغربية لمنظمة الوحدة الإفريقية عام 1982.

- كما إتجهت بلادنا إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتحسين العلاقات معها، ولاسيما بعد النجاح الذي سجلته الدبلوماسية الجزائرية بشأن إطلاق الرهائن الأمريكيين المحتجزين بالسفارة الأمريكية طهران.

الفترة من 1988إلى 2015.

الفترة الأولي (1988-1999): وهي أخطر المراحل الأزموية التي واجهتها الجزائر على الإطلاق، خاصة و أنها كانت طويلة، امتدت في الزمن إلى حوالي إحدى عشر سنة، وفي هذه المرحلة تحول النشاط الخارجي، وخاصة ابتداء من عام 1992، إلى مجرد رد فعل عما يقال هنا عبر العالم في علاقاته بالأزمة الجزائرية الكبرى، ولمدة سنتين ظلت الجزائر تتفرج على انتقادات وحصار قوى دولية عديدة دون أن تستطيع الرد عليها أو التفاعل وإياها كما ينبغي، بل إن المواطن الجزائري كان في هذه الفترة محل شك عند عبوره مطارات وموانئ العالم، وفي مرحلة لاحقة من الأزمة الكبرى يكاد النشاط الخارجي يشل تماما، وأستمر هذا عموما إلى حين مجيء عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم[1].

الفترة الثانية : (1999-2015) : سميت بالدبلوماسية الدفاعية الهجومية حيث لم تشهد المراحل سالفة الذكر مثل هذا الربط الواضح بين الدفاع والهجوم، فقد دخلت الجزائر منذ أحداث أكتوبر 1988 في وضع لم يسمح لها عموما بأداء نشاط خارجي كما تعود عليه العالم، نشاط

[1]-محمد بوعشة،مرجع سابق،ص 36، 37.

يتفاعل بسرعة مع الأحداث فيبادر إلى تقديم الاقتراحات في هذا الاتجاه أو ذلك للتأثير فيها وإمكانية الاستفادة منها، وذلك ضمن العلاقات الثنائية أو على مستوى جهوي أو إقليمي أو دولي، أو ضمن هذه المستويات جميعا حسب طبيعة كل حدث. إن أحداث أكتوبر وتفاعلاتها ثم تطورها باتجاه الأزمة الكبرى ابتداء من عام 1992، لم تسمح لها بالاستمرار في ذلك النشاط الدبلوماسي المكثف.[1]

قد استمرت هذه الحالة، حالة التفوق على النفس إلى حد يكاد الجمهور يسيطر على النشاط الخارجي إلى غاية عام 1997، حيث لوحظ ابتداء من هذا التاريخ بداية لوضع نشاط خارجي مركز على العالم المتقدم، وخصوصا على مستوى بعض الدوائر الإعلامية وبعض الصحف ذات الانتشار الواسع وشخصيات سياسية وخاصة أكاديمية ، وتلك كانت بداية العودة إلى الساحة الدولية، بشكل محتشم جدا، أما صاحب هذه المبادرة فلم تكن وزارة الخارجية بشبكتها الدبلوماسية التي ظلت تتفرج على ما حدث في الخارج عموما بشأن التطورات التي كانت تجري في بلادنا، و إنما مؤسسات رسمية أخرى وظفت العديد من الوسائل من بينها الشبكة الدبلوماسية ضمن تحقيق أهداف معينة مع أهمية هذه الإنطلاقة، إلا أنها لم تستطع تطوير نفسها وتطوير ما وصلت إليه، ربما لان تلك المؤسسات كان عليها أن تهتم أحيانا بمشاكل أكثر تعقيدا بالداخل، التي عادت ما تأخذ كل الوقت والجهد، فيتدحرج النشاط في الخارج إلى مرتبة دنيا، ثم تعود إلى المقدمة، ليتراجع مرة ثانية[2].

[1]-محمد بوعشة، المرجع نفسه، ص 38

[2]-- أمينة مزيان بايجر،التحول البراغماتي في السياسة الخارجية الجزائرية : دراسة في العوامل والمتغيرات،رسالة ماجستير،الجزائر: جامعة الجزائر، (2006،2007)،ص،ص 60-67.

لقد توصلت هذه المحاولات إلى حين مجيء عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم عام 1999 فتغير الأمر بسرعة باتجاه تكثيف النشاط الخارجي على مستوى معظم مناطق العالم تقريبا ، مركزا على أمريكا وأوروبا والمجال الجغرافي الطبيعي للجزائر، وأن أخذت إفريقيا القسط الأكبر من ذلك النشاط وقد قاد هذا النشاط الرئيس بوتفليقة شخصيا، مستغلا في ذلك ما تم تحقيقه من تحولات إيجابية منذ عام 1997.

وهكذا وبعد قرابة العشر سنوات من التقوقع والنسيان والتجاهل واللامبالاة ، عادت الجزائر تنشط على مستوى الساحة الدولية، صحيح ليس بالكيفية المطلوبة في جذب المستثمرين الأجانب الذين لا يزالون في موقف تحفظ تجاه الجزائر.

لكن على الصعيدين الدبلوماسي والسيكولوجي تم كسر حواجز هامة أمام الجزائر، إلى حد أن حصار بعض القوى الدولية لم يعد فاعلا كما كان عليه الأمر سابقا، ويكاد يتبخر اليوم خصوصا منذ أحداث 11 سبتمبر /أيلول 2001 التي كانت فرصة أمام دبلوماسية عبد العزيز بوتفليقة للمضي قدما في تصوره الخاص ب " العودة إلى العالم " [1] .

حيث قام الرئيس بمبادرات أعجبت الحكومات الأجنبية، حيث أن السياسة الخارجية للجزائر عرفت حيوية جديدة من وصوله إلى سدة الحكم، حيث من الأكيد أن السلطات العسكرية ساندته لأنها اعتبرته الأحسن من ضمن بقية المترشحين، حيث كانت له كل الأوراق لتحسين صورة الجزائر ولأنه شخص محترم صاحب الهمة والشأن على المستوى الدولي أي إلى المشاركة في عدة ملتقيات من بينها دعوته إلى الدورة العاشرة لمنتدى " كرانس مونتا " بسويسرا كانت المفاجأة من خلال إلقائه محاضرة بتاريخ 27 جوان 1999، حيث أبهر العالم في أدائه والمستوى العالي،

[1]– محمد بوعشة، مرجع سابق، ص: 39.

ومن ذلك المكان أعطى صورة حقيقية عن الجزائر وما يجري فيها وأسمع صوتها للعالم مفتخرا ببلاده وأنها مازالت واقفة رغم ما مر من سنوات الجمر[2].

إن الدبلوماسية الجزائرية كانت تبحث أيضا وبدون شك تأكيد دورها على مستوى القارة الإفريقية، حيث يظهر من خلال عملها المتواصل بقيادة عبد العزيز بوتفليقة حيث نجحت الدبلوماسية الجزائرية في الوصول إلى التفاوض على إطلاق النار في ديسمبر 2000 بين إيريتيريا وإثيوبيا الذي كان من ورائه تأكيد أن الجزائر قادرة على حل الأزمات والنزاعات في القارة السمراء وقد أظهر الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إرادة حقيقية لتحسين العلاقات مع المغرب بعد تجميدها وهذا بسبب موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية ومن هذا المنطلق نرى أن الرئيس سعى حتى يبرز مكانة الجزائر أمام العالم من خلال دبلوماسية محنكة وأبهر الجميع بمستوى آدائه الرفيع وصدق نواياه وهذا ما هو مؤكد من خلال دراستنا لشخصيته البارزة حيث أنه سعى لخدمة الجزائر فقط وهذا ما جعله محور إهتمام العالم، وتعتبر طاقة عبد العزيز بوتفليقة للاتصال مع الخارج ميزته التي تميز بها عن الرؤساء السابقين من خلال أنه ركز على الهجوم الدبلوماسي لتحسين صورة الجزائر وإظهار أنها بدأت تخرج من الأزمة ما ساعد على جلب الاستثمارات الخارجية الضرورية لإعادة بعث الاقتصاد، نرى أن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة من خلال حنكته سعى دائما إلى إبراز الجزائر على المستوى الإقليمي والدولي من خلال كل ما فعله، حيث أنه أبدى اهتماما بالغا للدور الذي تلعبه الدبلوماسية في إظهار الصورة الحقيقية للدولة الجزائرية[1].

[1]–أحمد قورايـة ، عبد العزيز بوتفليقة بين الموهبة والقيادة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 52.

[2]–أحمد بجاوي،التنمية والديمقراطية الجزائرية أفاق 2010،نشرة مشتركة ADEM ،ص ص 203،202.

ومن خلال دراستنا لنشاط الدبلوماسية الجزائرية في فترة رئاسة عبد العزيز بوتفليقة نرى أنه منذ توليه الحكم تمكن من كسر العزلة المفروضة على الجزائر حيث نجحت الجزائر في استعادة مكانتها الطبيعية على الصعيد العالمي حيث تميزت بحضورها القوي والفعال في شتى المحافل الدولية، وساهمت بذلك في البحث عن حلول لرفع التحديات التي تواجه المجموعة الدولية ومنها القضايا المتعلقة بالإرهاب والأمن الدولي ونزع السلاح وإشكالية التنمية وحوار الحضارات وفي صميم التحولات العميقة وتحت رعاية رئيس الجمهورية، بادرت وزارة الشؤون الخارجية إلى إعادة تنشيط هياكلها قصد التكفل بصورة أفضل بحماية مصالح الوطن الإستراتيجية والاقتصادية.[1]

ومنه نرى أن بوتفليقة ركز من خلال نشاطه الدبلوماسي على عدة مستويات نذكر منها:

1/ **المستوى المغاربي** : والسبب في هذا هو أن الدول المغربية تمثل بلدا واحدا مشترك في الدين واللغة والتاريخ والعادات والتقاليد ونقصد بالدول المغاربية: الجزائر، تونس ، ليبيا، المغرب، موريتانيا التي لها قوة اقتصادية وبشرية ما يكفيها لبناء قوة إقليمية نوعا ما قادرة على التصدي، ولكننا نرى أن هذه الدول المغاربية دخلت في سباق نحو التسلح وعدم الثقة لكن هذه الأسلحة لا يندرج استعمالها أو التهديد بها سوى في الأفق المغاربي، ولا وزن لها في وجه الأعداء استعمالها لها أو التهديد بها سوى في الأفق المغاربي، ولا وزن لها في وجه الأعداء من الخارج لذا لجأ كل بلد من البلدان المذكورة أعلاه إلى تبعية غربية وأجنبية، تبعية الأسلحة حتى يضمن حرمة بلاده وإقليمه من أي عدوان خارجي[2].

[1]-حصيلة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة 1999-2010،ص 26.

[2]- مصطفى الفيلاني، المغرب الكبير: نداء المستقبل، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط3، 2005، ص86.

فسعى عبد العزيز بوتفليقة لتبني سياسة أو دبلوماسية تخفف حدة التوتر وحسن الجوار، حيث أن الرئيس صرح بعد انتخابه وأداء اليمين الدستورية بأن العلاقات المغاربية الجزائرية ينبغي أن تكون مبنية على حسن الجوار بمعنى أنه يخلق مناخ جديد للعلاقات بين الدول المغاربية على قاعدة التحرر من إرث الحرب الباردة.

فيما يخص العلاقات التونسية تصور لدى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رؤية استراتيجية وأخوية للعلاقات والتي رأى أنه لابد أن تتعدى المجال الثقافي إلى المجال الاقتصادي والتنموي هذا المجال الذي يحقق الرخاء والرفاهية والازدهار للبلدين، وهو ما أكد عليه خلال زيارة قام بها إلى دولة تونس وعند إلقائه كلمة أمام مجلس النواب التونسي حيث قال بوتفليقة ما يلي : " إنني لعلى يقين من أن نتائج مباحثاتنا ستنتصر بحفز انطلاقة جديدة، وتفتح آفاق واسعة، أما هيئاتنا الاقتصادية، وأمام كافة العاملين الاقتصاديين في القطاعين العام والخاص الذين ندعوهم، بل نناشدهم أن يبادروا إلى استكشاف كل ما يتوفر من فرص للتعاون وإلى توظيف كل مؤهلات التكامل....فالإرادة السياسية موجودة ومنها أملنا أن ترقى العلاقات الاقتصادية بيننا إلى مرتبة العلاقات السياسية، وإلى مستوى صفاء ما يجمعنا من صلات الإخاء والقربى المتينة بحيث تصبح شراكة مثالية مبنية على المنفعة المتقاسمة بالعدل والقسطاس[1] .

أما ما يخص الجماهيرية الليبية فإن الرئيس أكد أن هناك علاقات تربط بين البلدين يجب أن يميزها البعد الاقتصادي والسياسي لوجود تاريخ ومصير مشترك وهذا ما أكده عند زيارته إلى سيرتا الليبية أثناء القمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الإفريقية أيام 08-09 سبتمبر 1999 مؤكدا

[1]– كلمة عبد العزيز بوتفليقة في مأدبة عشاء على شرف الرئيس التونسي زين العابدين بن علي، الجزائر : 2002/02/11.

علـى مشـاركة الدولـة الجزائريـة فـي بنـاء وحـدة المغـرب العربـي، حيـث دعـى إلـى ضـرورة بنـاء علاقات متينة بين البلدين وضرورة التصدي المشترك للمتغيرات الدولية[2] .

وفـي الحـديث عـن الجـارة الشـقيقة التـي تربطهـا بهـا روابـط مختلفـة وهـي المملكـة المغربيـة فقـد ركـز الـرئيس علـى أن تكـون العلاقـات مبنيـة علـى حسـن الجـوار وعلـى هـذا الأسـاس رحـب المغـرب بفـوز عبـد العزيـز بوتفليقـة فـي الانتخابـات، حيـث تولـد الـرأي العـام أن العلاقـات بـين البلـدين سـتعرف انفراجـا ومنـذ مجـيء عبـد العزيـز بوتفليقـة إلـى الرئاسـة توالـت التصـريحات الرسـمية والغيـر رسـمية تـدعو إلـى عـودة العلاقـات الأخويـة بـين البلـدين، وهـذا مـن خـلال أن الـرئيس أعـاد هـذه العلاقـات وطرحهـا فـي المحافـل الدوليـة حيـث أعطـى لهـا تصـور علـى أنهـا علاقـات يجـب أن تعكـس محبـة الشـعبية الجزائـري والمغربـي، وتشـوبها الشـفافية وحسـن الثقـة لخدمـة الشـعبين ومواجهـة التحـديات التـي تواجههـا المنطقـة، لكـن هنـاك مسـألة دائمـا يجـب الرجـوع إليهـا عنـدما تطـرح القضـية العلاقـات وهـي قضـية الصـحراء الغربيـة التـي تعتبـر مـن أسـباب تـوتر العلاقـات بـين البلـدين، حيـث تـرى الجزائـر أن غلـق الملـف يكـون فـي إطـار تسـوية القضـية مـن خـلال تمكـين الصـحراويين مـن تقريـر مصيرهم[1] .

ويـرى السـيد الـرئيس عبـد العزيـز بوتفليقـة أن العلاقـات يجـب أن تبنـى علـى أسـاس تسـوية القضـايا العالقـة وفـي مقـدمتها قضـية الحـدود التـي أصـبحت مـن أهـم قضـايا الجزائـر والمغـرب حاليـا وقضـية الإرهـاب والمخـدرات والقضـية الصـحراوية حيـث أن دعـم الجزائـر هـو نـابع مـن تجربتهـا أثنـاء الاسـتعمار الفرنسـي حيـث يقـول الـرئيس : " إن الجزائـر البلـد المجـاور لكـلا الشـعبين الشـقيقين

[1]– إبـراهيم رمـاني، مختـارات مـن خـط رئـيس عبـد العزيـز بوتفليقـة : 1999–2003، الجزائـر ، منشـورات المؤسسـة الوطنيـة للإتصال النشر و الإشهار، 2003،ص ص 342، 345.

[2]– ناظم عبد الجاسور، الجزائر محنة دولية ومحنة الإسلام السياسي، الأردن : دار المسير للنشر، 2007، ص ص 115،120.

المغربي والصحراوي لن تدخر أي جهد في سبيل السلام الدولي واستقرار المنطقة ووحدتها، لقد بذلت كامل دعمها لجهود الأمين العام ومبعوثه الشخصي، وقدمت مساهمتها التامة في تسوية هذا النزاع، وإذ تتكفل منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن منها على وجه الخصوص بمشكلة الصحراء الغربية، فإن الجزائر ترجو ألا يرهن هذا الخلاف علاقاتها مع جيرانها، وأن يعود إتحاد المغرب العربي إلى سابق عهده من النشاط وتمتد ضمن جسوره تعاون تطبعه الثقة ويعود بثمارها على كافة بلدان المنطقة،[2]إذا رجعنا إلى الماضي نرى أن الجزائر علاقتها بقضية تقرير المصير وتصفية الاستعمار في الصحراء الغربية تعود إلى منصف الستينيات وهو تاريخ لم تكن جبهة البوليساريو قد رأت فيه النور ففي الأمم المتحدة وبالضبط غداة التصويت على القرار 2229 الصادر في 20 ديسمبر 1966 الخاص بالصحراء الغربية قال ممثلو الجزائر في جلسة التصويت " إن الجزائر المتضامنة مع أي كفاح يقود شعبا إلى الحرية ستنبهج لحصول شعب الصحراء الغربية على استقلاله لأن في الصحراء الغربية يعيش سكان تربطنا بهم علاقات دم وحضارة وجوار[3] إن المغرب وفي خلافه مع الجزائر يحاول الاعتماد على القوى الدولية وعلاقاته معها لانتزاع حق السيادة على الصحراء والانتصار دبلوماسيا على الجزائر وفي هذا الإعتماد على الخارج تتحرك الجزائر بشكل ذاتي وتتجه إلى اعتماد دبلوماسية إقليمية نشطة من خلال التنسيق بين دول المنطقة وخاصة فيما يخص مسألة الأمن واستبعاد التدخل الأجنبي.

[1]– كلمة عبد العزيز بوتفليقة في الدورة 57 للجمعية العامة للأمم المتحدة،نيويورك: 2002/09/17.

[2]– السيد حمدي يحضيه، جبهة البوليساريو كفاح تدعمه الشرعية، جمهورية الصحراء الغربية، ص55.

المستوى العربي :

ترى الجزائر أنه ومن خلال التاريخ العربي المشترك أدركت أنها ملزمة بتقوية الروابط بين بلدان هذا الإقليم وعلى هذا دأبت على تدعيم الجهود الوحدوية والدفاع عن القضايا العربية العادلة كقضية فلسطين والعراق، ترأس عبد العزيز بوتفليقة يوم 20 مارس 2003 اجتماعا ضم مسؤولين سامين قصد تقييم الوضع في العراق من تطورات الأحداث حيث رأى أنه يجب التضامن مع العراق في المحنة القاسية وأن الجزائر مطالبة بالتقيد الدقيق بإحترام إستقلال العراق وسيادتها وسلامة ترابها[1].

تقف الجزائر دبلوماسيا ككل مرة مدافعة عن القضايا العربية العادلة، وهو ما يؤكد أيضا وقوفها ضد الحرب الإسرائيلية على غزة في ديسمبر 2008 وهو ما إستنكرته وإعتبرته ضربا للقوانين الدولية عرض الحائط مؤكدة على مبدئها القائم على دعم الشعب الفلسطيني لتحقيق وحدته وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشريف.

المستوى الإسلامي :

سعى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لإعطاء تصور حول توفيق الرؤى وتوحيدها في سبيل التصدي للأخطار التي تحدق بالعالم الإسلامي من خلال إطار منظمة المؤتمر الإسلامي، حيث يقول : " لقد جاءت الأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط لتضع على المحك تضامنا وقدرتنا على إتخاذ موقف سياسي جماعي جازم يكون في مستوى خطورة الوضع ، وما يزعجها هو هذه المفارقة بين إمكانياتها البشرية والمادية الضخمة، والمصقولة بروابط روحية لا تنفصم من جهة، وتفاؤل وزنها

[1]– إبراهيم رماني، مختارات من خطب الرئيس بوتفليقة ، 1999–2003، ص413.

وتأثيرها ككيان سياسي وإقتصادي في عملية صنع القرار الدولي من جهة أخرى.... فلقد أضحى لزاما علينا أن نعمل على ترتيب البيت الإسلامي، وتحصينه وتنقية أجوائه من كل الشوائب التي تلهينا عن الاضطلاع بمسؤوليتنا التاريخية، والتفرغ الجدي للتحديات التي يفرضها هذا العصر[1].

المستوى الإفريقي:

يتجلى هذا البعد في الجهود الحثيثة التي فتئت الجزائر تبذلها من أجل إقامة هيئات جديدة على مستوى القارة الإفريقية على غرار مجلس السلام والأمن وتأسيس البرلمان الإفريقي وكذا إتمام مسار إدماج هيئة النيباد NEPAD ضمن تنظيماتها علما أن رئيس الجمهورية كان من أبرز الفاعلين في هذا الصدد ولاسيما في إطار لقاءاته مع قادة مجموعة الدول الثمانية G8 والمنظمة الأوروبية للتعاون والتنمية OCDE من أجل تدعيم القارة الإفريقية[2] .

ويؤمن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إيمانا يقينا بأن الجزائر إفريقية وعليها أن تتبنى مشاكل القارة وتدافع عنها في المحافل الدولية، وعلى هذا الأساس كانت له وجهة نظر في مجمل النزاعات التي تشهدها القارة حيث يقول : " إن سياسة حقيقية للوقاية من النزاعات، وللتقويم الشامل للقارة تظل مرهونة في جانبها الأكبر بتكثيف الجهود في مجال التنمية و الإدماج الاقتصادي على المستوى الجهوي والمستوى القاري[3].

وقد نرى أن الرئيس بوتفليقة أدى عدة زيارات إلى الدول الإفريقية وكانت له جملة من النشاطات المتنوعة منها:

[1]– كلمة عبد العزيز بوتفليقة في القمة ال9 لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الدوحة، قطر: 14-11-2000.

[2]– حصيلة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة 1999-2009،ص27.

[3]– كلمة عبد العزيز بوتفليقة في الدورة 36 لقمة منظمة الوحدة الإفريقية، لومي، الطوغو: 10-07-2000.

- في شهر أكتوبر من عام 2001 قام ب :
- زيارة إلى جنوب إفريقيا، كان له لقاء مع أعضاء برلمان جنوب إفريقيا.
- شارك بمحاضرة في معهد جنوب إفريقيا للشؤون الدولية) جوهانسبورغ).
- شارك بإلقاء محاضرة في منتدى رجال الأعمال الجزائري بريتوريا " جنوب إفريقيا ".
- شارك في إختتام الدورة الثانية للجنة الثنائية العليا للتعاون الجزائري وبريتوريا.

قام أيضا بالزيارة إلى جوهانسبورغ لمشاركة في القمة العالمية حول التنمية المستديمة بتاريخ 02 سبتمبر 2002.

المشاركة بمحاضرة حول داء فقدان المناعة المكتسب ومرض السل وغيرهما من الأمراض المعدية أثناء انعقاد القمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الإفريقية بأبوجا– نيجيريا بتاريخ 27 أفريل 2001.[1].

أما في الحديث عن النشاط الدبلوماسي لعبد العزيز بوتفليقة فإنه قد ألقى كلمة فيما يخص النزاع في الكونغو وهذا أثناء الدورة 36 لقمة منظمة الوحدة الإفريقية فبقول : " فبباعث من هذه الروح، بادرت بالتعاون مع نظرائي إلى عقد قمة مصغرة بالجزائر يوم : 30 أفريل 2000 مخصصة للوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقد مكن هذا اللقاء إثر النقاش صريح

[1]– أحمد قوراية، مرجع سابق، ص ص 57،58.

ومباشر من التأكيد مجددا على تمسك والتزام كل طرف بإتمام عملية السلام على إتفاق لوزاكا أو بإحترام سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامتها الترابية[2]

النزاع في الصومال :

"لا بد من التذكير بأن تعزيز ما تحقق من مكاسب يستدعي إشراك كافة الفصائل الصومالية في مسار السلام، بحيث يتم توفير الظروف المواتية لاستتباب السلم والوحدة والاستقرار مجددا، إن الطريق الذي لابد من قطعه يبقى لا ريب طويلا كوؤد العقبات لكن يتعين علينا الاستمرار في تشجيع المبادرات الرامية إلى إعادة هذا البلد إلى الحياة العادية".

النزاع الإثيوبي الإيرتيري :

" ومن بيان التذكير أقول هنا أنني على الثقة التي جددتموها لي خلال قمة لومي واصلت جهودي في سبيل تحقيق التسوية النهائية للنزاع بين إثيوبيا وإيريتريا، وذلكم بفضلكم ومساعدتكم"[1].

الأول إذا أخذنا بعين الاعتبار المتغيرات المتعلقة بالعلاقات الدولية، سواء في العصور القديمة أو الوسطى، ليس فقط من حيث محدودية الحاجات، وانعكاساتها على مصالح الدول وإنما على طبيعة الاتصالات بين الدول لمعالجة مختلف القضايا المطروحة، نجد أن الإحتكاك الذي كان يجمع ما بين الدول هو في معظمه ثنائي، وسبب ذلك يعود إلى:

[1]– كلمة عبد العزيز بوتفليقة في الدورة 36 لقمة منظمة الوحدة الافريقية، لومي، الطوغو: 10-07-2000.

[2]– كلمة عبد العزيز بوتفليقة في القمة 05 للجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الإفريقية للوقاية من النزاعات وإدارتها وتسويتها، لومي الطوغو : 18-05-2001.

- تحـرر الدولـة بدرجـة كبيـرة فـي تحديـد أهـدافها ومصـالحها مـن تلـك القيـود التـي تفرضـها الإرتباطات الدولية.
- سرعة وسهولة إجراء الإتصالات الثنائية مقارنة بتلك التي تجري بين أطراف متعددة.
- الفعالية حيث يسهل الوصول إلى صيغ توافقية في الدبلوماسية الثنائية.
- تحقيـق نتـائج أفضـل للطـرفين بصـفة عامـة، فتوزيـع المكاسـب علـى طـرفين لـيس كتوزيعهـا على أطراف متعددة أين يتضاءل نصيب كل منهم.

الدبلوماسية متعددة الأطراف Diplomacy Multilateral :

صـحيح أن البـدايات الأولـى للعمـل الدبلوماسـي كانـت فـي شـكل ثنـائي، إلا أن ذلـك لا يعنـي أن العلاقـات و الإتصـالات فـي العصـور القديمـة، والوسـطى لـم تشـهد الدبلوماسـية المتعـددة الأطـراف حيـث كثيـرا مـا أشـترك عـدد كبيـر مـن الـدول فـي مصـالح معينـة أسـتوجب عليهـا أن تجتمع لمناقشة ما يهمها.

ومـع ذلـك فـالملامح البـارزة لهـذا النـوع مـن الدبلوماسـية لـم تظهـر إلا فـي العصـور الحديثـة وذلـك مـع إنعقـاد مـؤتمر واسـتفاليا 1648 * ومـؤتمر اوتراخـت 1713، حيـث تمثـل المـؤتمرات التحالفـات أهـم أشـكال الدبلوماسـية المتعـددة الأطـراف إذ كانـت تعقـد لبحـث المشـكلات الدوليـة مثال ذلك مؤتمر فيينا 1815، واكس لاشابيل 1818.

* مـؤتمر واسـتفاليا جمـع عـدد كبيـرا مـن الـدول الأوروبيـة، وأسـفر عـن أنجـاز دبلوماسـي كبيـر، وهـام تجسـد فـي وضـع حـد لحـروب الثلاثـين عامـا، التـي خاضـتها بعـض الـدول الأوروبيـة بهـدف التوسـع، كمـا أنشـأت واسـتفاليا عـدد مـن القواعـد القانونيـة، وأحلـت السـيادة لكـل الـدول الأوروبية محل سلطة البابا والإمبراطور.

كما ظهرت الدبلوماسية المتعددة الأطراف في إطار المنظمات الدولية مثال الأمم المتحدة حيث تمارس هذه المنظمة نشاطاتها بواسطة ممثلي الدول الأعضاء ووفودها الدائمة.

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية الجزائرية

تعد عملية إعداد وتنفيذ السياسة الخارجية مسألة صعبة ومعقدة نظرا لتدخل عدة عوامل ومتغيرات متشابكة ومتداخلة تتحكم في سلوكيات الدول في المجال الخارجي، حيث أنه عند رسم وإنجاز السياسة الخارجية لدولة معينة فإنه لا يجب فقط الأخذ بعين الإعتبار الأهداف المراد تحقيقها ولكن العوامل التي تشكل حدودا لتصرف الدولة أو تمنحها مجالا أوسع وحرية تصرف كبيرة في مجال السياسة الخارجية، كما أن هذه العوامل والمتغيرات هي التي تحدد موقع ووزن الدولة في المجتمع الدولي.

على العموم يختلف دارسوا السياسة الخارجية في تصنيفهم لهذه العوامل فمنهم من يصنفها إلى عوامل موضوعية وأخرى نفسية، والبعض الأخر إلى عوامل مادية وأخرى معنوية، في حين هناك من يذهب في تصنيفها إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية وهذا ما أرتأينا الاعتماد عليه في دراستنا هذه.

اولا : المحددات الداخلية :

تستمد هذه المحددات قوتها من المبادئ الاجتماعية الموجودة ومن النظام السياسي و الإقتصادي والرأي العام وجماعات الضغط والطابع القومي ويتضح من هذا أن الأبعاد الداخلية تشمل من العوامل بعضها دائمة ديمومة نسبية مثل العامل الجغرافي والمساحة والموارد الطبيعية أما البعض الأخر فيتكون من عناصر اجتماعية مثل الطابع القومي والرأي العام والأحزاب السياسية

وجماعات الضغط، إن المخطط السياسي لا يكون باستطاعته إهمال هذه العوامل في عملية صنع القرار وإلا فإن القرارات ستعارض هذه الأبعاد مما يحمل الدولة أعباء غير قادرة على تحملها نتيجة التعهدات الخارجية التي قد تسئ لمركزها[1].

لذلك سنتناول أهم العوامل الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية الجزائرية ونبدأ أولا بـ :

1. الأمن الوطني:

فقد ورد في الدستور الجزائري لعام 1996 في مادتيه 61 و62 ضرورة إستقلال البلاد وسلامة ترابها الوطني وجميع رموز الدولة والدفاع عن هذا الوطن إجباري على كل مواطن جزائري، ويظهر جليا أن السياسات الأمنية المتبعة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا لم تركز على البعد العسكري فقط، بل شملت أبعادا أخرى كالبعد الاقتصادي والإجتماعي والثقافي، وإعتبار التنمية توفر الأمن والأمن بدوره يوفر للتنمية الشروط والظروف اللازمة لكي تسير هذه التنمية في الدروب المرسومة لها، وأخذا بالاعتبار لهذه الأبعاد فان مقومات الأمن الوطني تتجلى في : القوة العسكرية، التنمية والإنسان إنها تمثل في الواقع حالة استنهاض وطني شامل دفاعا عن المصالح والقيم الوطنية من ناحية وسعيا نحو التقدم والاستقرار من ناحية أخرى، لهذا تسعى الجزائر إلى تأمين كيان المجتمع ضد الأخطار التي تهدده والحفاظ على مصالحه وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أهدافه العليا التي تعكس الاتفاق والرضا العام في المجتمع وقد حاولنا في البداية تحديد مصادر تهديد الأمن الوطني الجزائري على المستويين الوطني والإقليمي للجزائر.

[1]– أحمد نوري النعيمي، السياسية الخارجية ،الاردن، دار زهران للنشر والتوزيع، ،2009، ص ص 199،200.

مصادر التهديد الداخلي :

- مسألة الشرعية السياسية.
- فقدان الثقة بين قمة الهرم وقاعدته.
- فقدان التنمية البشرية.
- المسألة الدينية.
- المسألة الثقافية واللغوية.
- الفساد الأخلاقي.

مصادر التهديد الخارجي :

- مشكلة ترسيم الحدود.
- قضية الصحراء الغربية.
- رعاية الحركات السياسية العسكرية المعارضة.
- الصراع على الزعامة في المنطقة.
- اختلاف المواقف اتجاه القضايا المصيرية.[1]

من جهة أخرى فإن عدم استقرار العلاقات الجوارية وانهماك النظام الجزائري في التركيز على الشؤون الداخلية المتردية والمتميزة بعدم الاستقرار فقد دفعت السلطة في الجزائر إلى تركيز إهتماماتها على المجالات الأمنية والعسكرية وهنا نستطيع أن نفهم أستمرار الدولة الجزائرية في بناء قوتها المسلحة للدفاع عن الكيان الجزائري وسيادته مع

[1]– هيثم الكيلاني، مفهوم الأمن الإقليمي العربي: دراسة في جانبه السياسي والعسكري، باريس: مركز الدراسات العربية الأوروبية، 1996، ص ص 63-73.

الإحتـرام الكامـل لسـيادة دول الجـوار خاصـة الـدول العربيـة التـي يجمعهـا معهـا التـاريخ المشـترك والتطلعـات المسـتقبلية ويتجسـد هـذا المسـعى مـن خـلال التجليـات الواقعيـة لـلإدارة الوطنيـة التـي بـدت قـادرة علـى بلـورة إسـتراتيجية وتقاليـد دفاعيـة تـتحكم بمـدركات الوضـع الجيو سياسي و الممازجة بين الفكر السياسي والفكر العسكري.

تبقـى الجزائـر مـن البلـدان العربيـة التـي تملـك رصـيدا وحـدويا قويـا وحساسـية مفرطـة ضـد التـدخل الأجنبـي كمحـدد قـوي لـلإدارة الوطنيـة، بالإضـافة طبعـا إلـى إمكانـات وقـدرات عسـكرية تمكنهـا مـن اسـتيعاب الضـغوط والتهديـدات الخارجيـة وتتجلـى مقومـات الأمـن الوطني الجزائري في :

- محاولة إنشاء جيش نظامي عصري وتطوير طرق الاستفادة من الخدمة الوطنية.
- مـع تحضـير التوجـه للاحترافيـة بإنشـاء مؤسسـات عسـكرية قطاعيـة متخصصـة فـي التكـوين والتدريب والإستراتيجية العسكرية.
- اسـتحداث مراكـز الطاقـة وتنويـع المـوارد وغيرهـا مـن العوامـل الأخـرى المتعلقـة بالوحـدة الترابية و السيادة الوطنية.
- تدعيم التعددية الحزبية كمدخل لإحقاق الشرعية الأمنية.

بهـذا يتضـح أن مقومـات الأمـن الـوطني (الكيـان الجغرافـي، السـيادة الوطنيـة والوحـدة الترابيـة...) لـم تنـدرج ضـمن حسـابات التوازنـات الإسـتراتيجية وتنميـة القـدرات الدفاعيـة وحسـب وإنمـا امتـدت لتشـمل الأمـن المجتمعـي الشـامل (الوئـام المـدني، التنميـة، حقـوق الإنسـان....) علـى الـرغم مـن لجـوء الجزائـر فـي بعـض الفتـرات العصـيبة إلـى التركيـز علـى الآمـن العسـكري السياسـي لمواجهـة التحـديات الداخليـة والخارجيـة المحتملـة وغيـر أن هـذا المنحـى يعتمـد علـى

شراء الأسلحة عقد الإتفاقيات العسكرية لتطوير الكفاءات العسكرية والإستراتيجية لكن الجزائر أدركت ضرورة تقليص التبعية للخارج على إعتبار أن التسلح من مصادر خارجية يرهن الأمن الوطني لإدارة الدول البائعة للسلاح وإستقلالية سياستها داخليا وخارجيا.

ثانيا: الموقع الجغرافي :

تعد الجغرافيا في مقدمة العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية، ومن أكثر مقومات الدولة ثباتا.

فللموقع البحري الأثر البالغ في سياسة الدولة الخارجية، فاغلب حركات الاستعمار الحديث كانت بواسطة دول ذات خصائص بحرية، لهذا يعتبر الحاجز المائي من أهم العوامل المحددة للسياسة الخارجية وقد أبرز هذه الأهمية على مر التاريخ من خلال حملات نابليون وفي القرن التاسع عشر وبليوس قيصر وفيلب الثاني وهتلر في منتصف القرن العشرين.

إن للموقع الجغرافي كالجبال والأنهار أثرها على السياسة الخارجية بالنسبة لدول كثيرة فكل دولة من هذه الدول أصبحت لديها الرغبة أن تكون لها مثل هذه الحدود الطبيعية التي عن طريقها تستطيع أن تدافع عن أمنها القومي.

أما فيما يخص المناخ فقد أشار أرسطو في كتابه " السياسة " إلى العلاقة الموجودة بين المناخ والحرية ولم يكن أرسطو وحده من كتب في هذا المجال بل تبعه العديد من الكتاب أمثال جون بودان ومونتسكيو وراتزل[1].

[1]– أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص 200،204.

فالجزائر تعتبر من الدول ذات الواجهة البحرية فهي تشرف على البحر الأبيض المتوسط بساحل طوله 1200 كلم وتتربع على مساحة تقدر ب : 2381741 كلم2 وهي بذلك في مقدمة الدول المغاربية من حيث المساحة فهي تمثل نسبة 40% من مساحة المغرب العربي، رغم أن ثلثي هذه المساحة يهيمن عليها الطابع الصحراوي، فإن هذا البلد يزخر بأهم الموارد الطبيعية ما جعله محطة أنظار الكثير من دول، وموقع الجزائر كقلب المغرب العربي أعطاها أهمية كبيرة جعلها مخولة للإهتمام بقضايا ومشاكل دول الجوار، تتمثل هذه الدول في كل من تونس وليبيا شرقا والمغرب والجمهورية الصحراوية وموريتانيا غربا والمالي والنيجر جنوبا.[2]

ثالثا :العامل السياسي

تختلف عملية صنع القرار الخارجي من دولة إلى أخرى حسب تركيبة النظام السياسي للدولة، إلا أنه رغم هذا الإختلاف في النظم السياسية للدول فإن هناك أصول مشتركة في صنع السياسة الخارجية بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي يشارك في صناعة القرار الخارجي عدد من الأجهزة الحكومية والغير الحكومية تتجلى الأجهزة الحكومية في السلطة التنفيذية والمؤسسات التي تتفرع عنها كالوزارات والمؤسسات العامة، أما الأجهزة الغير حكومية تتجسد في كل من الأحزاب السياسية وجماعات الضغط ووسائل الإعلام والرأي العام، هذه المؤسسات يكون لديها الدور الفعال في تحديد وصنع السياسة الخارجية فالأحزاب السياسية إذا تميزت بالانضباط والوضوح العقائدي فسيكون لها الأثر الملموس في تحديد

[2]– محمد عبد المجيد عامر، دراسات في الجغرافيا السياسية، مصر، 1999، ص 62.

السياسة الخارجية كذلك جماعات المصالح والرأي العام ووسائل الإعلام التي تعمل على إعلان السياسة الخارجية للدولة[1].

في الجزائر فإن انضواء التنظيمات السياسية تحت لواء جبهة التحرير الوطني خلال حرب التحرير (1954-1962) إلى تضاؤل الخلاف والصراع بين قياداتها لكن المكبوت ما لبث أن تفجر غداة الاستقلال حيث تزايدت وتيرة الصراعات والخلافات حول السلطة حتى أنها وصلت في بعض الأحيان إلى إستخدام العنف وإذا كانت النخبة المهيمنة بمختلف حساسياتها السياسية قد تكونت من خلال ظروف خاصة تربط بنضالها ضد الاحتلال الفرنسي فإنها استمرت في التعبئة من منطق الهوية الوطنية والكفاح التاريخي حتى أن بعض أعضائها أصبحوا يتصورون أنفسهم وكأنهم أوصياء على الشعب وعلى مصالحه ومن الطبيعي في هذه الحالة أن تتصادم مصالحها مع مصالح النخب الصاعدة وقد يكون ذلك على حساب مصالح الشعب الذي يعيش جزء كبير منه تحت وطأة الفقر والتهميش[2].

أمام تدنى الوضع الإجتماعي والأمني بدا جليا عجز النخب المحلية والوطنية في تعاملها مع الأزمة وإنغماس بعض أعضائها في الفساد الإجتماعي الأمر الذي زاد من درجة الشك والريبة فيما تقوله وتفعله هذه النخب، والشك المؤكد أن النخب التي تتحكم في أجهزة الدولة تميل دوما إلى خلق نوع من الإتفاق بين أعضائها على السياسات العامة وتبادل الأدوار وتفعيل النخبة الحاكمة في حل الخلافات الداخلية ومواجهة التحديات الخارجية فإن المعارضة قد شكلت أحيانا تيارا قويا أهلها المشاركة في طرح البدائل الناجحة لحل المشكل

[1]- قسم الأبحاث والدراسات، السياسة الخارجية، الدنمارك، الأكاديمية المفتوحة، 2007،2008، ص ص 6،14.

[2]- إسماعيل قيرة، العولمة وموقع الجزائر في النظام العالمي، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2006،2، ص 420،421.

التي تعصف بالبناء المجتمعي الجزائري فعلى المستوى الداخلي سعى الكثير من الأحزاب والشخصيات الوطنية إلى تحقيق عقد مصالحة وطنية لمواجهة الأزمة الجزائرية والانتقال نحو الديمقراطية[1].

رابعا: العامل الاقتصادي :

تلعب العوامل الاقتصادية دورا مركزيا في إختيارات السياسة الخارجية، لأن تنفيذ أي سياسة يتطلب توفر موارد إقتصادية وتتضمن هذه الموارد عدة عناصر، فإلى جانب المواد الأولية المتوفرة لدى الدولة نجد طبيعة النظام الاقتصادي وحجم الإنتاج القومي ومعدلات الإنتاج ومستوى التقدم الإقتصادي فلكل هذه العوامل أثر في تحديد السياسة الخارجية، ونقصد بالموارد الإقتصادية تلك الثروات الطبيعية من معادن وطاقة ومياه و إنتاج زراعي وصناعي حيث أن توفرها لدى الدولة يعزز مكانتها وتجعل منها فاعلا مهما في الوحدات الدولية الأخرى[2] .

فالقوة الإقتصادية هي أهم مصدر من مصادر قوة الدولة سياسيا داخليا وخارجيا، وفي مقارنة بين القوة الاقتصادية و القوة العسكرية لوحظ أن القوة الاقتصادية أصبحت الأكثر إستخداما ورواجا في العلاقات الدولية عن القوة العسكرية وهذا ما عبر عنه ادوارد لوتراك قائلا : " إن القوة العسكرية فقدت أهميتها أمام بروز عصر الجيو اقتصادي الجديد " ، وفي نفس المعنى

[1]– إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر،ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص 286.

[2]– أمينة مزيان إيجر، مرجع سابق، ص ص 26،27.

أكد فريد برغسن على أولوية العامل الاقتصادي في ظل النظام العالمي الجديد إلا أن هذا لا يقلل من أهمية القوة العسكرية[3].

تعتبر بعض الموارد على درجة كبيرة من الأهمية فكلما زاد الطلب عليها اتسمت السياسة الخارجية بأكبر قدر من الاستقلالية والقدرة على تحقيق أهدافها وتدعيم أمنها القومي لذلك تلجأ الدول إلى تخزين مثل هذه الموارد الحيوية حتى ولو كانت غير منتجة لها كما تلعب طبيعة النظام الاقتصادي دورًا في تحديد التصرفات الخارجية الدولية حيث يساهم هذا النظام في عملية توزيع الإنتاج والنشاط الإقتصادي في المجتمع، حيث أن النظام الاقتصادي المفتوح يختلف عن النظام الاقتصادي المغلق، خاصة وأن العالم أصبح على درجة كبيرة من الترابط والتداخل وأفضل دليل على ذلك ظاهرة التكتلات الاقتصادية والعولمة التي تؤكد على ضرورة التعاون والتكامل كوسيلة لتلبية حاجيات المواطنين، ويتضح أيضا تأثير المتغير الاقتصادي على السياسة الخارجية في علاقات الدول الغنية والفقيرة فبينما يرتفع حجم الدخل القومي ومتوسط الدخل الفردي وتتسع دائرة الإنتاج في فئة الدول الغنية، يحدث العكس تماما في الدول الفقيرة مما يمنحها فرص أقل للتحرك والإستقلالية وتتميز سياستها الخارجية بالتبعية نظرًا لحاجة هذه الأخيرة للدول القوية وقد يكون ذلك تفاديا لسياسة فرض العقوبات أو المقاطعة الإقتصادية[1].

إن للمتغيرات سابقة الذكر أهمية كبيرة في السياسة الخارجية الجزائرية وهذا من خلال المؤشرات التالية:

[1]–أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص 210.

[2]– أمينة مزيان أيجر، مرجع سابق، ص ص 26،27.

- أهمية الدخل القومي مقارنة مع أغلبية الدول العربية، وهذا يساعد بالطبع على البناء الداخلي وخوض معركة التنمية.
- إن الجزائر رغم ضخامة حجم مستورداتها السلعية وإعتمادها على التجارة الخارجية في سد حاجياتها من دول أجنبية غير مغاربية ولا عربية، وتعتبر الواردات الجزائرية مهمة وهي تزداد قيمة حيث سجلت إنخفاضا طفيفا نتيجة التقليل من إستيراد الموارد النصف المصنعة، ومع هذا يلاحظ أن المواد الغذائية تطلبت في 1990 غلافا ماليا بزيادة 20% من سنة 1989 ب 49.5 مليار دولار تقريبا، الواردات الجزائرية مهمة وهي تزداد قيمة حيث سجلت إنخفاضا طفيفا نتيجة التقليل من إستيراد الموارد النصف المصنعة.

ومع هذا يلاحظ أن المواد الغذائية تطلبت في 1990 غلافا ماليا بزيادة 20% من سنة 1998 ب 45.5 مليار دولار تقريبا، قاربت فتورة المواد الغذائية 11 مليار مما تمثل 22.2 %، فهذا الوضع يثقل كاهل الإقتصاد الوطني وخاصة أنه يأتي في ظروف صعبة ولهذا أتخذت الحكومة عددا من الإجراءات لتكثيف نتائج الإنتاج الزراعي ومحاربة التبذير على أن ثلثي الواردات لسنة 1995 تدخل في الأولوية التي وضعها المخططون أي أن معظم المشتريات الموجهة للنمو الإقتصادي (الموارد الأولية، مواد التجهيز،...إلخ).

- كما أن النمو والتطور الصناعي حتى الزراعي يعد من العناصر التي تدخل بشكل مؤثر في تكوين وبناء الدولة، فبإمكان الدولة التي تملك أسس ومقومات

الصناعة أن تسد حاجاتها وتحقيق الإكتفاء الذاتي تكون قادرة على غلق باب التبعية الخارجية وتتمتع بحرية كاملة في صنع السياسة الخارجية[1] .

الجزائر أختارت العدول على الأسطورة التصنيعية لإقتصاد مغلق لصالح إقتصاد مفتوح وتعرف ما بقي عليها عمله بصفة أولية: الإستحواذ على السوق الداخلية من جديد من خلال المؤسسات المتقوقعة على أرضها، ويوجد الكثير مما يمكن عمله، فهناك على الأقل خمسة أسواق تستحق العناية وكل سوق منها تنطوي على نمو هائل في التشغيل والمداخيل، أما فيما يخص سوق بناء التجهيزات الكبرى فالدولة وسوناطراك تبنيان الكثير من التجهيزات بقيمة 6 مليارات على الأقل من الدولارات سنويا، لكن الجزائر تنقصها مؤسسات ناجحة كبرى للتكفل بمثل هذه التجهيزات، ومن بين هذه التجهيزات هناك 50 تجهيزا في طور الإنجاز من طرف مؤسسات أجنبية وهذا يسبب تضييع أرباح إقتصادية ومالية هامة ولحسن الحظ هناك مجموعة من المؤسسات الأجنبية والجزائرية قيد التشكيل من أجل التكفل بالمشاريع الكبرى مثل حالة السكة الحديدية مشرية، بشار، الطريق شرق، غرب وأن هذا بالتأكيد لشيء جيد، لكن يجب إحترام الأسعار والنوعية و الأجيال[1].

لقد أدى وجود البترول والغاز في الجزائر وإرتفاع أسعارهما وأهميتهما الإستراتيجية جعل الجزائر تركز في تعاملها مع الدول خاصة الغربية على تقديم تسهيلات كأحد الوسائل لتحقيق أهدافها السياسية الخارجية في المنطقة، وبغض النظر عن الروابط التي تربطها مع هذه الدول إلا أن هذه التسهيلات لا تخرج من القاعدة المعروفة في السياسة الجزائرية في مجال الطاقة لجيرانها

[1]– أمينة مزيان أيجر، مرجع سابق، ص 26،27.

[1]– عز الدين بعزيز، سياسة الجزائر المغاربية: من 1962–1995، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة الجزائر، 1997، ص 59.

المغاربيين وتكشف الإتفاقيات التي وقعت مع المغرب في يوم ما، وعندها سيتأكد من أننا ضحينا في بعض الأحيان ببعض المصالح المادية لفائدة المغرب وإيمانا بأن هذا لفائدة المغرب و الشعب المغربي ولفائدة المنطقة كلها، وكان هذا نفس موقفنا مع جيراننا الآخرين فالبترول والغاز يعتبران من أهم المتغيرات الاقتصادية واللذان يساهمان بشكل كبير وواضح في السياسة الخارجية الجزائرية .

سيسمح التطور المستقبلي للطلب ولنوعيته بتحديد حجم الانتاج الضروري وكذا بتحديد الطاقات الانتاجية الإضافية الواجب توفيرها أن تطور التجارة الخارجية في الجزائر من 1962 يعتمد غلى معادلة وثيقة بين وسائل العمل وبين الانجازات لبلوغ الأهداف الأساسية المرسومة لهذا القطاع ، ومن بين هذه الأهداف :

- ✓ دعم الاستقلال الاقتصادي الوطني بتنويع المبادلات.
- ✓ زيادة المبيعات الي الخارج وتنميتها الى الحد الأقصى.
- ✓ التزود المنتظم بمواد التجهيز الضرورية للصناعة من جهة، وبمواد الاستهلاك من جهة أخرى.
- ✓ حماية وترقية الإنتاج الوطني.

تميزت فترة التوسع في مخططات التنمية الأولى بإنشاء احتكارات أسندت إلي الشركات الوطنية وسمحت هذه الشروط ببروز إبتكار هام .

المطلب الثالث : مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

للخوض في فهم السياسة الجزائرية لابد من التعرض لمبادئها والتعرف على محددات دورها الإقليمي في منطقة الساحل، مع التركيز على سماتها التي من خلالها يمكن فهم سياستها وتوجهاتها اتجاه فضائها الخارجي.

يعتبر الدستور الجزائري المحدد الرئيسي لمجال تحرك السياسة الخارجية الجزائرية،ومبادئه تسير الأنظمة الجزائرية التي تولدت منها مقاليد الحكم وتعمل على قيادة أي عمل سياسي خارجي نحو الدول الأخرى، ورغم تغيير الدساتير والأنظمة والظروف الدولية لازالت مبادئ الدبلوماسية الجزائرية ثابتة في دعمها للقضايا العادلة ومن أولياتها[1]:

المادة 86: تتبنى الجمهورية الجزائرية المبادئ والأهداف التي تتضمنها مواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية.

المادة 87: تندرج وحدة الشعوب العربية في وحدة مصير هذه الشعوب.

تلتزم الجزائر، كما تهيئ الظروف الملائمة للقيام على تحرير الجماهير الشعبية، بإعتماد صيغ للوحدة أو الاتحاد أو الاندماج ، كفيلة بالتلبية الكاملة للمطامح المشروعة والعميقة للشعوب العربية.

المادة 89: تمتنع الجمهورية الجزائرية، طبقا لمواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية، عن الالتجاء إلى الحرب قصد المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها، وتبذل جهدا لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية.

[1]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور الجزائر، 1976.

ومن هنا نرى أن تطبيق هذا المبدأ يلزم جميع الدول بمختلف أنظمتها بالإحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، من أجل تأسيس علاقات جديدة فيما بينها، وفي حالة عدم إحترامه يؤدي ذلك إلى نزاعات لا متناهية تخلق معضلات فيما بين الدول.

الحل السلمي للنزاعات وعدم اللجوء إلى القوة:

جاء في المبدأ الأول من ميثاق الأمم المتحدة ضرورة امتناع الدول عن استعمال القوة أو التهديد بها في علاقاتها الدولية، وهو المبدأ الذي إعتمدته الجزائر بعد الاستقلال بنبذها استعمال القوة، كما دعت إلى التعاون وحل النزاعات بالطرق السلمية سواء في إطار التفاوض المباشر أو في إطار المنظمات الدولية القانونية، ولكي تبقى هذه العلاقات متماسكة في إطار التعاون التجاري والجهوى، فقد ساهمت السياسة الخارجية الجزائرية عن طريق دبلوماسيتها الحديثة في حل واحتواء الكثير من النزاعات الدولية سواء مع جيرانها من الدول أو العمل كوسيلة بين العديد من الدول في إطار منظمة الوحدة الإفريقية سابقا، لأن الجزائر من الدول الإفريقية التي تحبذ الحل في الإطار الإفريقي قصد إقصاء القوى الخارجية من التدخل ومنع اللجوء إلى القوة ما يجنب إلحاق الأضرار بمصالح أطراف النزاع.

المبحث الثاني : الدبلوماسية الجزائرية من منظور إقليمي

تـؤثر العوامـل الخارجيـة فـي رسـم السياسـة الخارجيـة خاصـة الجـوار الاقليمـي، نتيجـة المتغيـرا ت التـي تخـص هـذا الإقلـيم ، والجزائـر نتيجـة شسـاعة حـدودها الجغرافيـة وتعـدد فضـاءاتها الاقليميـة ،كـان لا بـد مـن رسـم سياسـة خارجيـة تخـص كـل إقلـيم علـى حـدى وهـو مـا نجـده ضـمن توزيـع الدوائر الإقليمية لكل فضاء .

المطلب الاول : محددات الدور الإقليمي للجزائر.

تتحـدد السياسـة الخارجيـة الجزائريـة بالعديـد مـن المحـددات، فـي إطـار مجهـود شـامل يشـمل رسـم السـلوك الخـارجي للجزائـر الـذي يسـعى إلـي تحقيـق أهـدافها التـي تبـرز فـي الـدفاع عـن مصـلحتها الوطنيـة، ونعنـي بمحـددات السياسـة الخارجيـة العوامـل البيئيـة التـي تـؤثر بشـكل أو بـآخر فـي السياسـة الخارجيـة لأي وحـدة مـن الوحـدات الدوليـة، ونعنـي بهـا أيضـا دراسـة السياسـة الخارجيـة كمتغيـر تـابع لمجموعـة مـن المتغيـرات التـي تفرضـها معطيـات البيئـة الداخليـة والخارجيـة التـي يجـب إدراكهـا مـن طـرف صـانع القـرار السياسـي فـي الدولـة والتـي تمثـل مجموعـة مـن البـدائل التـي يعتمـدها في مواجهة تحديات البيئية ويمكن حصر هذه المحددات في الأتي:

1/ محددات جغرافية

أ. الموقـع الجغرافـي: يعتبـر الموقـع الجغرافـي عنصـرا مهمـا فـي ضـعف أو قـوة الدولـة، وقـد ثبـت أن دولا صـغيرة كانـت فاعلـة فـي العلاقـات الدوليـة بسـبب أهميـة موقعهـا الجغرافـي أكثـر مـن الـدول التـي تكبرهـا مـن حيـث المسـاحة والمـوارد، وبـالعكس فـإن الـدول التـي لا تقـع فـي مواقـع

جغرافية ذات أهمية كان لها تأثير أقل من تلك التي تملك هذه المواقع[1]، فالموقع الجغرافي للدولة يعتبر عاملا حاسما في رسم سياستها الخارجية من عدة نواحي، فالدولة توجه سياستها الخارجية إلى المنطقة الجغرافية التي تقع في إطارها، كما أن موقع الدولة في تلك المنطقة يؤثر على سياستها الخارجية من خلال تحديد هوية الدولة ونوعية التهديدات الخارجية المباشرة.

تحتل الجزائر موقعا متميزا في المنطقة العربية والإفريقية، بحيث تقع في وسط شمال غرب القارة الإفريقية بين خطي طول 09 غرب غرينتش و 12 درجة شرق، وبين دائرتي عرض 19 درجة جنوبا و 37 درجة شمالا، وبهذا تكون في موقع استراتيجي يتوسط القارات الأربعة:إفريقيا، أوروبا، آسيا، آمريكا ، وتربط بين الضفة الشمالية والجنوبية لحوض المتوسط بامتدادها الجغرافي من البحر المتوسط شمالا إلى عمق القارة الافريقية وتحدها سبع دول مجاورة، فهذا الموقع الوسط الذي تحتله يجعلها قريبة من كل القارات المذكورة مما يسهل تواصلها معها، كما أن انفتاحها على البحر الأبيض المتوسط وامتدادها إلى عمق القارة الإفريقية يجعلها همزة وصل بين إفريقيا وأوروبا، وتتوفر الجزائر شريط ساحلي بمسافة 1620 كلم من الشرق إلى الغرب يطل على البحر الأبيض المتوسط، الذي يعتبر الممر الأساسي للسفن والبواخر من وإلى مختلف المناطق مما يعطيها هامش معتبر للمساهمة في التجارة الدولية.

ب. المساحة والتضاريس :

[1]– مبروك غضبان، المدخل للعلاقات الدولية، دار العلوم، عنابة،2007،ص 273.

هناك علاقة بين قوة الدولة ومساحة إقليمها كذلك التضاريس كالجبال والأنهار كان لها التأثير الكبير على السياسات الخارجية بالنسبة لدول كثيرة بحيث أن كل دولة من هذه الدول أصبحت لها الرغبة لأن يكون لها مثل هذه الحدود الطبيعية التي عن طريقها تستطيع أن تدافع عن أمنها القومي[1].

إن اتساع المساحة الجغرافية المقدرة ب 2.381741 كم2 يوفر للدولة الجزائرية عمقا استراتيجيا للدفاع أما الغزو الخارجي، والجزائر تحتل المرتبة التاسعة بين دول العالم من حيث المساحة، والأولى في إفريقيا والعالم العربي، وهذا ما أعطاها عمقا استراتيجيا متميزا، ففي العصور القديمة لم يتمكن الغزاة من احتلال كل التراب الوطني وإضطروا إلى التحصن على السواحل أو في المناطق القريبة منها، وعلى الرغمن من تطور الأسلحة في القرن الماضي فقد تطلب إحتلال القسم الشمالي للجزائر حوالي 18 سنة، وأستمرت المقاومة الموزعة على مختلف مناطق البلاد حوالي قرن من الزمن، كما أن التضاريس الجغرافية للدولة تأثر في مركزها الدولي وفي نوعية التهديدات الخارجية التي يمكن أن توجه إليها، فمن الصعب على القوى الخارجية أن تبسط سيطرتها على الدول ذات التضاريس الجبلية الوعرة، فقد كان أحد عناصر عدم قدرة الدولة العثمانية بسط سيطرتها على الدولة الصفوية الفارسية منذ أوائل القرن السادس عشر ، رغم سيطرتها على معظم أنحاء العالم الإسلامي، هو تضاريس فارس الوعرة التي شكلت ملاذ طبيعيا لسكانها وجيوشها إزاء الغزوات العثمانية، والجزائر كذلك تتمتع بسلاسل جبلية تمتد من الشرق إلى الغرب وتقع في الشمال، وهي

[1]– أحمد النعيمي، مرجع سابق، ص 204.

تحتوي على تضاريس صعبة جدا، مما شكل منها ملاذا آمنا للثوار في الحرب التحريرية الجزائرية.

2- محددات إقتصادية :

إن الموارد الموجودة في الدولة تمثل واحدة من أهم قوتها الاقتصادية، وواحدة من أهم أسباب القوة في سياستها الداخلية وسياستها الخارجية على حد سواء، وتأتي قوة الدولة بما يتوفر لديها من موارد اقتصادية في داخل أرضها، الشيء الذي يجعلها ذات نفوذ خارج حدودها الإقليمية[1] ، ويقد بالموارد الاقتصادية الموارد الطبيعية المتاحة كمصادر الطاقة(البترول، الفحم، الغاز، والمواد النووية)، المعادن الموارد الغذائية والزراعية[2].

وتتمتع الجزائر بأهمية هذا المحدد المتمثل في الموارد الطاقوية وأهمها المحروقات (البترول والغاز الطبيعي والصخري)، وإمتلاكها لثروات معدنية كالحديد والفحم، كانت الجزائر دولة بترولية متوسطة وتعتبر ثاني منتج للبترول في منطقة المغرب العربي بعد ليبيا، لكن بعد التطورات اللاأمنية التي تشهدها ليبيا أصبحت الجزائر أول منتج بترولي في المنطقة.

وتعتبر الجزائر الأولى في تصدير الغاز الطبيعي المسال، ويظهر ذلك في العقود المبرمة مع الشركات العالمية الكبرى المختصة في هذا المجال، مما مكنها من التواجد في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى وجود مشاريع ضخمة لنقل الغاز كمشروع ميد غاز الأنبوب الناقل للغاز من الجزائر نحو أسبانيا عبر المغرب، مشروع غالسي الذي يربط الحقول الجزائرية

[1]– أحمد النعيمي، مرجع السابق، ص 209.

[2]– محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، الطبعة الثانية، مكتب النهضة المصرية، مصر، 1998، ص 155.

بإيطاليا عبر سردينيا، مشروع نيغال بين نيجيريا والساحل المتوسطي المنبثق عن اللجنة الإفريقية للطاقة سنة 2001، في إطار الإرادة الجزائرية لتنمية الأقطار الإفريقية.

3- محددات عسكرية :

يعد العامل العسكري من العوامل المهمة في السياسة الخارجية، فالدبلوماسية والقوة العسكرية تسيران جنبا إلى جنب، وليس للقوة العسكرية ثبات الجغرافية أو الموارد الطبيعية فهي عرضة للتغيرات والثورات التكنولوجية، بعد خروج الجزائر من أزمة التسعينات وأمام ارتفاع أسعار البترول، سعت الجزائر إلى تدارك تأخرها في مجال التسلح من خلال القيام بصفقات تسلح متنوعة، ففي دراسة أعدها مركز البحوث الإستراتيجية الأوروبية، أحتلت الجزائر المرتبة الثانية بعد القوات المصرية والمرتبة التاسعة عشر عالميا، وقد أكدت الدراسة أن القوات الجوية الجزائرية تطورت بشكل جذري في الفترة من 2000-2011 حيث تعززت ب 100 طائرة حديثة روسية مع أنظمة رادار، بالإضافة إلى طائرات استطلاع أمريكية في إطار اتفاق جزائري أمريكي لمكافحة الإرهاب[1]،فالقيادة الجزائرية تعتمد في مواجهة التهديدات على نظرية التحول إلى الجيش الصغير الذكي بعد أن أثبت الحروب الأخيرة فشل الجيوش الكلاسيكية المعتمدة على التفوق العددي في ضمان الأمن لبلدانها، وفي سبيل تبني هذه السياسة تم إعتماد مبدأ مقارب للنموذج الإسرائيلي والسويدي القاضي بالإعتماد على القوة الجوية كدرع حام للوطن، والإعتماد كذلك على سلاح البحرية وتدعيمها بوسائل قتال متطورة، هذه المنظومة العسكرية المتطورة للجزائر جعل منها اللاعب المحوري في المنطقة المغاربية الساحلية الموسعة، وهو ما دفع بالجنرال (دافيد رودريغاز) في خطابه أمام لجنة القوات

[1]-محمد بن أحمد، سلاح الجو الجزائري الثاني إفريقيا و 19 عالميا، جريدة الخبر، 16 فيفري2014، ص 3.

المسلحة في مجلس الشيوخ الأمريكي قبل تسلمه قيادة أفريكوم حيث صرح قائلًا : إن الجزائر هي الرائد الإقليمي كونها تمتلك القدرات التي تسمح لها بتنسيق جهود بلدان الساحل أمام الأخطار المحدقة بها ، كما صرح بأن الجيش الجزائري هو أقوى جيش في بلدان شمال إفريقيا، وأكد بأن الجزائر هي الرائد الإقليمي بإعتبارها تملك القدرات التي تسمح لها بتنسيق جهود بلدان الساحل أمام الأخطار الأمنية المحدقة بها.

المطلب الثاني: سمات الدبلوماسية الجزائرية

1. العوامل الشخصية في الدبلوماسية الجزائرية

أتسمت السياسة الخارجية الجزائرية بسيطرة العوامل الشخصية فيها إلى حد ما، وذلك راجع لتجربتها في الممارسة بعد الإستقلال، حيث لوحظ سيطرة الرئيس على حقل السياسة الخارجية تخطيطا وتنفيذا منذ الإستقلال، وذلك جراء منح الدساتير الجزائرية سلطات واسعة للرئيس في تحديد وتوجيه السياسة الداخلية والخارجية للبلاد، فدستور 1963 في مادته الثمانية والخمسين منح لرئيس الجمهورية حق تحديد سياسة الحكومة وتوجيهها وتسييرها وتنسيق السياستين الداخلية والخارجية للبلاد، وأستمر على منواله دستور 1976 الذي بموجبه يقرر الرئيس السياسة العامة للأمن وقيادتها وتنفيذها، أما دستور 1989 فنصت المادة 74 منه أن رئيس الجمهورية يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها، بذلك فإنه يعين سفراء الجمهورية والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج، وينهي مهامهم ويتسلم أوراق إعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب وأوراق إنهاء مهامهم، ونفس الشيء نلحظه في دستور 1996 من خلال ما عبرت عنه المادة 77، وإذا كانت سيطرة الرئاسة على صناعة القرار في السياسة الخارجية الجزائرية من الناحية الدستورية، فإنها

تسيطر عليها كذلك من الناحية الفعلية باعتبار أن المؤسسة العسكرية أحد الفواعل الهامة في السياسة الداخلية، لكنها في صنع السياسة الخارجية ليست كذلك بحكم نقص خبرتها في الشؤون الخارجية والدبلوماسية، إلا فيما يتعلق بالقضايا التي تهدد الأمن القومي الجزائري.

سيطرة الرئيس بهذا الشكل على صناعة القرار في السياسة الخارجية الجزائرية يعني سيطرة العوامل الشخصية عليها، وهذا يطرح مشكل الإستمرار والتغيير في السياسة الخارجية الجزائرية جراء تغيير الرؤساء، فتغيير صانع القرار من المحتمل أن يؤدي إلى تغيير السياسة الخارجية بشكل ثانوي، ويرجع ذلك إلى درجة الإهتمام بالسياسة الخارجية لدى صانع القرار وإهتمامه بمسائل الشؤون الخارجية يعمل على تعظيم دوره فيها، ويجعله يضطلع بجميع المهام والصلاحيات في هذا المجال، وبالتالي فإن اختلاف درجة الإهتمام بالسياسة الخارجية لدى صانع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية يجعل سلوكها الخارجي يتقدم أحيانا ويتراجع أحيانا أخرى حسب اهتمامات رؤسائها بها.

الإطار الأزموي عامل محدد للسياسة الخارجية الجزائرية:

إن الأطار الأزموي عامل مهم في فهم السياسة الخارجية الجزائرية، حيث تطورت في ظل الأزمات وهذا العامل يجعلها تنشط في أوقات معينة بشكل غير معتاد، وفي أوقات أخرى تبدو قليلة النشاط إلى حد الجمود، واتسمت الدبلوماسية الجزائرية منذ نشأتها بهذه السمة، خاصة أثناء الإستعمار أين شكل أزمة فعلية بالنسبة للجزائريين، وهذا التحول الأزماتي أدى إلى إنفجار ثورة التحرير عام 1954، حيث عرفت الدبلوماسية الجزائرية نشاطا مكثفا من أجل نيل الإستقلال، وأستمر الوضع على هذا المنهج إلى غاية إنقلاب 19 يونيو 1965، وبسبب هذا الإنقلاب عرفت فيها الدبلوماسية الجزائرية تراجعا واضحا، لذلك تحولت الجزائر إلى الخارج عن الشرعية

الواسعة إعتمادا على نفس الشعارات التي كانت مستعملة في عهد الرئيس أحمد بن بلة، فإستقبلت الجزائر مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الإفريقية عام 1968، ومع إعلان سياسة التأميمات فقد عاشت الجزائر أزمة خانقة مع الدول الكبرى خاصة فرنسا، وكان لابد أن تفعل فعلها في أصحاب القرار من أجل المبادرة والتحكم لاستعادة موقعها وذلك بعقد المؤتمرات الدولية وتكثيف نشاطها في الخارج، أين توجت الدبلوماسية الجزائرية بأكبر تجمع في العالم لمناقشة قضية المواد الأولية على مستوى الأمم المتحدة عام 1974.

ومع الأوضاع في الصحراء الغربية وقفت الدول في البداية ضد الجزائر وعاشت أزمت خانقة، وكان لابد من تعديل السياسة الخارجية، فسعت إلى التقرب من الدول التي تسعى بالمحافظة لوزنها العددي في القارة عبر تجسيد مجموعة من الأهداف موظفة بذلك كل ما لجيها من إمكانيات مادية وبشرية، وقد توصلت إلى تلك الأهداف، وتغيير العديد من المواقف لبعض الدول المحافظة كتونس، مصر ونيجيريا التي لعبت دورا فاصلا في إنضمام جمهورية الصحراء الغربية لمنظمة الوحدة الإفريقية عام 1982[1].

وبداية من 1988 إلى 1999 دخلت الجزائر في أزمة داخلية، وعرفت هذه المرحلة تحول في النشاط الخارجي إلى مجرد رد فعل، ولمدة سنتين ظلت الجزائر تتفرج على إنتقادات وحصار قوى دولية عديدة دون أن تستطيع الرد عليها أو التفاعل معها كما ينبغي.

ومع مجيئ " عبد العزيز بوتفليقة " إلى الحكم عام 1999 تم تكثيف النشاط الخارجي على مستوى معظم مناطق العالم، مركزا على المجال الجغرافي الطبيعي للجزائر[2]، وبعد رئاسة الجزائر

[1]– محمد بوعشة، مرجع سابق ، ص 31–36.

[2]–المرجع نفسه، ص ص 38،39.

لمنظمة الوحدة الإفريقية وإنعقاد القمة 35 لها بالجزائر، ثم القيام بوساطة لحل النزاع بين إثيوبيا وإرتريا، وبعث مشروع الشراكة مع إفريقيا، تكون الجزائر قد سجلت عودة قوية إلى الساحة الدولية و الإفريقية خاصة، وهي الآن تدخل مرحلة جديدة من النشاط الدبلوماسي جراء ما يعيشه الساحل الإفريقي من أزمات متتالية ، فالجزائر لم تبخل بمد يد المساعدة لهذه الدول والدليل على ذلك سعيها الدائم لإحتواء هذه الأزمات عن طريق الحوار السلمي والدبلوماسي بين جميع الفرقاء الماليين وقيادتها لوساطة دولية بالمنطقة، وسعيها كذلك لقيادة الوساطة بين الفرقاء الليبيين.

إذا كانت الجزائر ترى مبدأ التمسك بالحدود الموروثة عن الإستعمار هو إستمرار لمبادئ ثورتها، فإنها تجد في ضبط هذه الحدود وترسيمها ضمانة كبرى لتدعيم مبادئ حسن الجوار، لذلك سعت إلى ترسيم وضبط حدودها مع الدول المجاورة منذ حدوث أول مشكل حدودي بينها وبين المغرب أياما بعد نيل الإستقلال، إتفاقية تلمسان يوم 27 ماي 1970 ثم معاهدة الرباط يوم 15 جوان 1972 بهذه الإتفاقية التي عالجت مشكل الحدود بين الجزائر والمغرب ألتفتت الجزائر إلى كل جيرانها من أجل ترسيم حدودها معهم، فتم التوقيع على إتفاقية مع تونس يوم 06 جانفي 1970 وإتفاقية أخرى يوم 19 ماي 1983، كما تم التوقيع مع موريتانيا يوم 13 ديسمبر 1983 ومع مالي يوم 8 ماي 1983.

سابعا : التعاون بين الدول المجاورة

تم إعطاء لهذا المبدأ أهمية إلى جانب المبدأ السابق لتفعيل صورة مبادئ حسن الجوار في التصور الجزائري، ويقوم وفقا لهذا التصور على بعث تعاون ثنائي أو جهوي لصالح أطرافه، ويتم بعثه عبر الحدود عن طريق التشاور قصد تدعبم وتنمية علاقات الجوار، ويشمل كذلك إبرام معاهدات وإتفاقيات ضرورية لهذا الغرض ويمارس التعاون الحدودي في إطار إختصاصات

السلطات الإقليمية كما يحددها القانون الذي يحكم التعاون والقانون الداخلي للدول، وفقا لهذا المبدأ وقعت الجزائر إتفاقية الإخاء والتعاون وحسن الجوار مع كل الدول المجاورة ماعدا المغرب[1].

ثامنا : دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها

يعتبر الوقوف إلى جانب حركات التحرر قصد تحقيق تقرير المصير لشعوبها عنصرا إضافيا وفق التصور الجزائري لعلاقات حسن الجوار لأنه لا يوجد هذا العنصر في مبادئ علاقة حسن الجوار التي تتضمنها مواثيق المنظمات الدولية والإقتصادية، كما يستمد هذا المبدأ من نضال الجزائر الطويل ضد الاستعمار في سبيل الحصول على حق تقرير مصيرها قبيل وأثناء الثورة التحريرية، وترسي هذا المبدأ لدى جبهة التحرير الوطني حيث كانت تعتبر حق الشعوب في تقرير مصيرها من المبادئ التي لا يجب التفريط فيها وهذا ماجاء ضمن المادة 92 من الباب الأول الفصل السابع من الدستور الجزائري جاء فيها ما يلي " يشكل الكفاح ضد الاستعماروالإمبريالية والتمييز العنصري محورا أساسيا للثورة ".

[1]– محمد قجالي، ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار، الحالة الجزائرية – التونسية، رسالة ماجستار، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر ،1990، ص 302.

الفصل الثاني :الأزمة المالية بين النزاع الداخلي والتدخل الخارجي.

عـرف النـزاع المـالي عـدة تطـورات ومراحـل زادت مـن حجمـه وتوسـع دائرتـه الجغرافيـة ممـا استدعى هـذا إلـى تـدخل دولـي، ليـدخل النـزاع مرحلـة جـد حساسـة مـع اتسـاع حجـم العمليـات الارهابيـة فـي الشـمالي المـالي والمطالبـة بتأسـيس دولـة تخضـع للحكـم الـذاتي لإقلـيم الازواد والتـدخل الفرنسـي لتجـد دول مـالي نفسـها رهينـة وضـع داخلـي متـأزم و تجاذبـات خارجيـة متعـددة سـاهم التدخل الفرنسي في تعقيدها.

يتطـرق هـذا الفصـل الـى طبيعـة النـزاع المـالي، الفـاعلون الأساسـيين فيـه و الظـرف الداخليـة والاقليمية التي ساعدت في تأزمه و تعقد ايجاد حل له .

المبحث الأول : لمحة عامة عن جمهورية مالي.

جمهورية مالي حاليا، السودان الفرنسية سابقا، دولة إفريقية تقع جنوب الجزائر وهي ضمن دول الساحل الإفريقي، دولة ديمقراطية سياسيا ورأسمالية إقتصادية، بها ثروات طبيعية هائلة ما جعل الدول الغربية تتنافس عليها، مستغلة ضعفها الداخلي بسبب تعدد الأثنيات.

المطلب الأول: التطور التاريخي لجمهورية مالي.

الطوارق* هم مجموعة قبلية كبرى، جمعتها خصوصية الصحراء من قرون ما قبل الميلاد إلى يومنا هذا، وقد اختلفت الآراء ونسب هذه الفئة العريقة والمختلفة، فالبعض أعتبرهم من الأصول العربية البحتة والبعض الأخر يرجع نسبهم إلى القوقازيين والفينيقيين[1] .

غرب إفريقيا شهد عدة ممالك ومن أقدمها مملكة السونتيكي، الهوسة، السونغاي، برنو ومملكة غانا والتي قامت على أنقاضها مملكة مالي، وبلغت دولة مالي في عهد " مسنى موسى " مسني تعني السلطان (1307-1332) ذروتها في التطور والإزدهار لم تشهده من قبل، لكن بعد وفاته دخلت مرحلة الضعف، وفي نهاية القرن التاسع عشر أخضع الفرنسيون هذه المنطقة التي أصبحت مستعمرة فرنسية، 1904 سميت ب " السودان الفرنسية "، في 1920 أصبحت جزءا من الاتحاد الفرنسي ، في ستينيات القرن العشرين ركزت مالي على التنمية الاقتصادية وأصبحت تلقى مساعدات من الكتلة السوفيتية سابقا والدول الغربية والوكالات الغربية ،

* – الطوارق: تشير هذه الكلمة إلى عدد من الجول العربية، وبالبحث في أصل الكلمة تشير المراجع إلى أنها التسمية التي أطلقها العرب على شعب أمازيغ الصحراء الكبرى من دون أن تحدد هذه المراجع مصدر التسمية، إذ هناك روايتان منتشرتان أحدهما تقول أنها تعريف لعبارة توارك أي المتروكون أو التاريكون، باللغة العربية، والثانية تشير إلى أرتباط التسمية بمدينة طارق التي تعني بالأمازيغية الساقية في منطقة فزاز جنوب ليبيا التي يعتقد أن التوارق ينحدرون منها.

[1] – محمد السويدي، بدو التوارق بين الثبات والتغيير: دراسة سوسيولوجية انتروبولوجية في التغيير الاجتماعي، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986، ص 130.

تمثلةهـذه الفتـرة بحكـم " ماديبوكايتـا " حيـث طـور بـلاده بقيامـه بالعديـد مـن المشـاريع فـي مـالي، لكـن التضـخم العـالمي الشـديد والتجربـة الفاشـلة فـي محاولـة إقامـة نظـام نقـدي جديـد فـي مـالي و مـاديبو الـذي كـان يقـوم بتصـفية معارضـيه ونتيجـة للأزمـة الاقتصـادية التـي حـدثت فـي مـالي تـدهورت الأحـوال، كمـا أن اسـتمرار الـرئيس فـي سياسـته الاشـتراكية التـي لـم يطبـق فيهـا الديمقراطيـة فـي الـبلاد أدت إلـى الإطاحـة بـه فـي انقـلاب عسـكري قـاده المـلازم " موسـى تـراوي " فـي 1968 و أزاح " كايتـا" مـن السـلطة وعطـل الدسـتور وتـولى هـو رئاسـتها ومـن ثـم تـم التصـديق علـى دسـتور جديـد فـي عـام 1974 والـذي جعـل مـالي دولـة الحـزب الواحـد يسـيطر عليهـا الحـزب المـالي الـديمقراطي الاشـتراكي بزعامـة " موسـى تـراوري" وتضـمن الدسـتور الـدعوة إلـى انتخابـات رئـيس الدولـة وهيئـة تشـريعية ، وبـالرغم مـن إعـلان " تـراوي " الدسـتور الجديـد الـذي يتـيح بالتعدديـة الحزبيـة إلا أنـه لـم يـف بوعـده وأسـتمر فـي حكمـه العسـكري ممـا زاد الأمـور خطـورة، 26 مـارس 1991 جـرى انقـلاب بقيـادة الكولونيـل " أمـادو تومـاني تـوري " الـذي مهـد الطريـق لقيـام انتخابـات ديمقراطيـة التـي أتـت ب " ألفـا عمـر كونـاري " الـذي تـم أنتخابـه 1977 وسـار فـي نهـج الإصـلاح السياسـي والاقتصـادي ومار يـة الفسـاد، وفـي 2002 خلفـه بانتخابـات ديمقراطيـة الـرئيس " أمـادو تومـاني تـوري " الـذي حصـل علـى 64.4 بالمائـة مـن الأصـوات وأعيـد إنتخابـه فـي عـام 2007 وبقـى فـي الحكـم إلـى أن قـام مجموعـة مـن الجنـود العسـكريين بقيـادة النقيـب " أمـادو سـانوغو " بـأنقلاب للإطاحـة بحكـم " أمـادو تومـاني تـوري " فـي 22 مـارس 2012 ليصـبح " ديونكونـدا تـراوري " رئيسـا للفتـرة الانقلابيـة إلـى غايـة تنظـيم الانتخابـات الأخيـرة 2013 والتـي فـاز فيهـا " إبراهيم أبو بكر كايتا ".

المطلب الثاني : الموقع الجغرافي

تقع مالي في منطقة الساحل الإفريقي، شمال غرب قارة إفريقيا، وهي دولة دالية(ليس لها منفذ بحري) يحدها شمالا كل من موريتانيا والجزائر، شرقا النيجر، ومن الجنوب كل من ساحل العاج وبوركينافاسو ، ومن الجنوب الغربي غينيا، ومن الغرب السنيغال، تقدر مساحة مالي ب 1.25 مليون كيلومتر مربع، عدد سكانها حسب إحصائيات 2009 هو 15 مليون نسمة، تتكون تركيبتها الاجتماعية من عدة قوميات أهمها : المانديغ ، البامبارا، الفلانيون، العرب، الدوغون،البوزوس، الطوارق والسونتيكي، نسبة المسلمون تمثل 80 بالمائة من إجمالي عدد السكان، المسيحيون 15 بالمائة، بينما لا تتجاوز نسبة الوثنيين 5 بالمائة، يرجع الحضور القوي للمسلمين في مالي للإرث التاريخي ، حيث كانت البلاد قاعدة لعدد من الامبراطوريات والمماليك الإسلامية[1].

تقدر مساحة اليابسة ب 1.22 مليون كيلومتر، أما مساحة المياه فتبلغ 20ألف كيلومتر مربع توجد مرتفعات جبلية قليلة في مالي، وتصل أعلى قمة إلى نحو 1.155 فوق سطح البحر وهي قمة " همبوري تندو " في الجنوب، نهر السنيغال ونهر النيجر هما نهران رئيسيان في مالي ، طول الحدود البرية 7243 كيلومتر، يتراوح مناخ مالي بين شبه مداري وجاف، وتتنوع تضاريسها بين أراضي منبسطة وسهول متموجة تغطيها الرمال في الشمال .

[1]– ميلاد الحراثي، " دولة مالي: بين الديمقراطية وخيارات الانفصال والتدويل أو الطريق إلى إعلان دولة التوارق " المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، ع 365، 2009، ص 13.

المطلب الثالث : تركيبة المجتمع المالي وطبيعة النظام الداخلي

تشهد مالي منذ أن أستقلت عن الاستعمار الفرنسي ما يعرف بتمرد الطوارق، الذين في كل مرة يحملون السلاح ضد حكومتهم معلنين تمردهم عليها، مالي هي دولة مركبة عرقيا، تتكون من العديد من الاثنيات.

معظم السكان في مالي من الأفارقة الأصليين، تقدر الكثافة السكانية ب 11.1، ونسبة النمو الديمغرافي 2.6 بالمائة، أما نسبة المواليد فتبلغ 45.15 مولودا لكل 1000 نسمة، معدل الوفيات 16.16 حالة بين كل 100 نسمة، الفرنسية هي اللغة الرسمية، في حين أن اللغة الأكثر أستخداما هي البامبرا، إذ يستخدمها نحو 80 بالمائة من إجمالي السكان، الطوارق يتحدثون بلغتهم " التماشيك " ، أما اللغة الفرنسية فهي لغة التخاطب عند الأوروبيين وفي دواوين الدولة، وفي المدارس، فمالي تعد فرانكوفونية، تواجه مالي بإعتبارها دولة نامية العديد من المشكلات الاجتماعية، إذ أن معظم سكانها أميون، ونحو 69 بالمائة من الراشدين لا يحسنون القراءة والكتابة[1].

أ. **النظام السياسي:** نظام الحكم في مالي هو نظام ديمقراطي جمهوري، مالي جمهورية بغرفة برلمان واحد، السلطة التنفيذية بيد الرئيس وحكومته، والسلطة التشريعية بيد البرلمان الوطني، أما السلطة القضائية فتشرف عليها المحكمة العليا للبلاد، تنقسم مالي إلى ثمانية مناطق : غاو، كيدال، كايس، كوبليكور، موبتي، سيغو، سيكاسو، وتمبوكتو.

شهدت البلاد انتقال زمام الحكم بين سبعة رؤساء منذ الاستقلال:

[1]-المرجع نفسه، ص 15.

1. موديبوكايتا: في الفترة الممتدة من 1960 إلى 1968 وأطيح به بإنقلاب.
2. موسى تراوري: من 1968 إلى 1991 وأطيح به.
3. أمادو توماني توري: رئيس الهيئة الإنتقالية لإنقاذ الشعب 1991.1992.
4. ألفا عمر كوناري: أنتخب سنة 1992 وأعيد أنتخابه لفترة ثانية في 1997.
5. أمادو توماني توري: سنة 2002 وأعيد أنتخابه سنة 2007 وأطيح به بإنقلاب في 2012.
6. ديانكودا تراوري: رئيس الفترة الإنتقاليةأفريل 2012.
7. إبراهيم أبو بكر كايتا: أنتخب في الفترة الأخيرة في مارس 2013، وهو الرئيس الحالي لجمهورية مالي[1] .
8. تتكون الهيئة التنفيذية من :

1. رئيس الدولة : ينتخب بالاقتراع الشعبي لمدة خمسة سنوات، وهو الذي يعين رئيس الوزراء.
2. رئيس الحكومة: هو رئيس الوزراء " عمر تاتام لييه".
3. الحكومة: مجلس الوزراء ، ويعينه رئيس الوزراء.

تتكون الهيئة التشريعية من :

مجلس واحد وهو الجمعية العمومية، تتألف من 147 عضوا يجرى إنتخابهمبالإقتراع الشعبي المباشر، مدة عضويتهم خمس سنوات.

بالنسبة للهيئة القضائية، فإن أعلى سلطة قضائية في مالي هي المحكمة العليا.

[1] – ويكيبيديا (الموسوعة الحرة) ، مالي، مرجع سابق.

القـوى السياسـية: بلـغ عـدد الأحـزاب فـي مـالي 91 حزبـا منهـا 51 حزبـا فـاعلا ومـؤهلا سياسـيا، تتلقى الدعم من السلطات المالية، أبرز هذه الأحزاب:

1. التحالف من أجل الديمقراطية بزعامة " ديانكوندا تراوري ".
2. التجمع من أجل الديمقراطية والعمال، بزعامة " أمادو على نيانجادو ".
3. تحـالف مـن أجـل التغييـر الديمقراطيـة (مجموعـة سياسـية تتشـكل أساسـا مـن الطـوارق فـي الإقليم الشمالي لمالي.

ب. **النظـام الإقتصـادي:** مـالي دولـة رأسـمالية، تعـد مـن أفقـر دول العـالم، تصـل نسـبة الأراضـي الصـحراوية إلـى 65 بالمائـة مـن إجمـالي مسـاحتها، هنـاك تفتـوت كبيـر فـي توزيـع الـدخل، يمثـل البـدو 10 بالمائـة، ويشـتغل نحـو 80 بالمائـة مـن القـوى العامـة فـي الأنشـطة الزراعيـة ، تعتمـد مـالي إعتمـادا كبيـرا علـى المعونـات الخارجيـة، أسـتمر نجـاح الحكومـة الماليـة فـي تطبيـق برنـامج الإصـلاحات الإقتصـادية الـذي أوصـى بـه صـندوق النقـد الـدولي، ويسـاعد تنفيـذ هـذا البرنـامج فـي زيـادة معـدل النمـو الإقتصـادي وتنـوع مصـادره وجـذب الإسـتثمارات الأجنبيـة، مـالي قطـر صـغير يشـتغل أكثـر مـن ثلاثـة أربـاع سـكانه بالزراعـة والرعـي وينـتج مـن المحاصـيل الغذائيـة الأرز والـذرة الرفيعـة، ويرعـى البـدو الرحـل قطعانـا كبيـرة مـن الأبقار و الأغنام والماعز، صيد الأسماك.

للإشـارة فإنـه مـن الصـعب التمييـز بـين بدايـة وتطـور التمـرد فـي مـالي فـي الأشـهر الأولـى نظـرا للتكـتم والحصـار الإعلامـي الـذي فرضـه النظـام المـالي لكـن سـرعان مـا تطـور النـزاع حتـى تـدخل بعـض القـوى الإقليميـة مثـل ليبيـا، الجزائـر ، والسـنيغال، بالإشـراف علـى توقيـع بعـض معاهـدات السـلام بـين طرفـي الأزمـة مثـل اتفاقيـة تمنراسـت بـين المتمـردين الطـوارق وحكومـة " موسـى تـراوري

" فـي جـانفي 1991، والـذي أسـتكمل بملحقـات سـميت بالميثـاق الـوطني بعـد أن تجـدد الصـراع بين الطرفين بعد الاتفاق الأول[11] .

دعـت تلـك الاتفاقيـة إلـى الوقـف الفـوري لإطـلاق النـار وإلغـاء بعـض المواقـع العسـكرية بالإضـافة إلـى خلـق لجنـة لإنهـاء العـداوات، فالحكومـة الإنتقاليـة التـي تلـت النظـام الـدكتاتوري فـي 1991 ل " موسـى تـراوري " واصـلت المفاوضـات ممـا أدت إلـى عقـد إتفـاق وطنـي فـي 1992، إتفـاق سـلام ثـاني فـي أفريـل بـين الحكومـة الانتقاليـة الماليـة برئاسـة المـلازم الأول الكولونيـل " أمـادو تومـاني " وممثلـي الحركـات والجبهـات الانتقاليـة الماليـة برئاسـة المـلازم الأول الكولونيـل " أمـادو تومـاني تـوري " وممثلـي الحركـات والجبهـات الموحـدة لـلأزواد التـي كانـت تطالـب بالأسـاس بوضـع خـاص مميـز فـي المنـاطق الشـمالية الأزوادية، هـذه الإتفاقيـة أدت فـي البدايـة إلـى إنهـاء التمـرد، وضـمنت إدمـاج الطـوارق فـي الجـيش المـالي والخـدمات العموميـة، بالإضـافة إلـى مشـاريع خصصـت لأولئـك الـذين لـم يرغبـوا فـي الإلتحـاق بـالجيش، لكـن علـى الـرغم مـن هـذا إلا أنـه كانـت هنـاك عـداوات بـين القـوات الحكوميـة وبعـض المجموعـات المتمـردة مازالـت متواصـلة كنتيجـة لعـدم رضـا أحـد الأطـراف أو تـدخل القـوى الخارجيـة وتحـريض طـرف ضـد أخـر، وهـو مـا زاد فـي عمـر القضـية وأطـال أمـدها إلـى غايـة توقيـع إتفاقيـة سـلام فـي 1995، وهنـاك مـن يقـول بدايـة المفاوضـات أدت إلـى إتفاقيـة سـلام ثالثـة سـنة 1996 وأنتهـى التمـرد بالكمـال وحطمـت أسـلحة المتمـردين فـي نيـران السـلام وتـم الإعلان عن نهاية الإشتباكات بين الطرفين وأستمر الحال هكذا إلى غاية 2005.

[1] – الحاج ولد إبراهيم ، أزمة الشمال المالي، أنفجار الداخل وتداعيات الإقليم، مركز الجزيرة للدراسات، 12 فيفري 2012، ص 02

مرحلة وساطة الجزائر إلى غاية تداعيات الأزمة الليبية (2006-2011):

ظلت هذه الحالة سائدة إلى غاية 2006 حين بدأت الأحداث هناك تدل على إندلاع تمرد أخر للطوارق في ماي 2006 بعد الهجوم على الموقع العسكري بكيدال ومنكا من طرف التحالف الديمقراطي للتغيير، وقد جاءت ردا على تدهور الأوضاع وعودة الجيش النظامي لأماكن تواجد الطوارق، من طرف عناصر من قبيلة " كل أضاع " بعد أن أعلن كل من الزعيمين المتمردين " ابراهيم أغ باهانغا" و " الحسن أغفغاغا" الحرب من جديد ضد الحكومة المالية، بعد فشل الوساطة غير المعلنة والتي قام بها زعيم طارقي أخر هو " إياد آغ غالي " وفشل فيها بإقناع الرئيس " أمادو توماني توري " بالمطالب التي قدمها زعيما التمرد في لقاء جمع الأثنين في 22 ماي 2006 في قصر كولوبا الرئاسي[2].بدأ التمرد بهروب العديد من زعماء الطوارق السابقين من الجيش المالي وبسرعة أنتظم أفراد التحالف الديمقراطي في 23 ماي من أجل التغيير في مرتفعات " تغرغار" أين ليس بمقدور الجيش المالي التحرك هناك، وأنتهى هذا الفصل من الصراع بعد توقيع إتفاق السلام في الجزائر في جويلية 2006 التي أنهت رسميا تمرد الطوارق، وعلى أية حال هذه الاتفاقية رفضها البعض الذي كان يرى أنها إعادة للميثاق الوطني في سنة 1992 الذي لم ينتج عنه شيئا ولم يدم طويلا، بحيث أنها تدعو إلى التنمية الإقتصادية، الإجتماعية و الثقافية للمناطق الشمالية وأيضا دمج متمردي الطوارق في الجيش النظامي المالي، كما دعا التحالف الوطني إليه، ومن جهة أخرى كليهما تضمنا إنسحاب الجيش الشمالي ولكن دون جدوى، ولكن وكما في المرات السابقة أضطر الطرفان أيضا لقبول وساطة ليبية أسفرت عن ما يسمى ب " بروتوكول تفاهم" وقع عليه الطرفان في 20 مارس 2008 في

[1]– الحاج ولد إبراهيم، المرجع نفسه، ص 02.

طرابلس بليبيا، وهو ما وضع حدا للأعمال العدائية التي سببها هجوم قام به المتمردون الطوارق على مركز عسكري للجيش المالي وهو ما شكل خرقا لإتفاقية الجزائر[1] .

في سنة 2007 حملت المجموعة المنشقة التابعة ل " إبراهيم أغ باهانغا " لحمل السلاح ضد السلطات المالية وشنت هجوما على موقع " تين زواتين " حيث خطفت 23 عسكريا، وقادت قوات الجيش جماعة عسكرية في محاولة لتطهير المناطق الشمالية للبلدين من عناصر الجماعة المتمردة، ما أوقع في كثير من الأحيان خسائر بين المدنيين العزل وهو الوضع الذي حذرت منه مفوضية الأمم المتحدة للاجئين في تقرير لها صدر في أوت 2007 نبهت فيه نظام " مامادو كانجا" من إرتكاب الجرائم في حق السكان المحليين، وفي سنة 2009 سلمت الحركة التحالف من أجل التغيير أسلحتها ضمن تسوية بين الطرفين، وفي 2010 أعلن عن تأسيس الحركة الوطنية الأزوادية، وبعدها حوالي سنة وفاة " إبراهيم أغ باهانغا" في أواخر صيف 2011 .

يقول الخبير في العلاقات الدولية مصطفى صايج " الأزمة في مالي معقدة ومتعددة الأبعاد، والبعد الأساسي فيها يتمثل في أزمة بناء الدولة* سواء في مالي، موريطانيا، النيجرأ و حتى التشاد، إذ أن هناك هشاشة في المؤسسات الأمنية والسياسية، وهي الصفة المشتركة بين جميع هذه الأنظمة السياسية ثم هناك البعد التاريخي السياسي، حيث إن تشكيل الدولة الوطنية في هذه المنطقة أبعد بكثير من الهويات أو الأقليات، وقد لاحظنا بشكل أساسي في مسألة مالي أن الرئيس " تومانى توري " لم يدمج في العملية السياسية الطوارق وأبعدهم عن المشاركة في القرار

[1] – المرجع نفسه، ص ص 02،03.

* تظهر أزمة الاندماج الوطني حين يعجز النظام السياسي عن بناء الدولة الوطنية، وحين تحبو الرغبة في العيش المشترك بين الجماعات المشتركة للمجتمع بشكل يجعل من الصعوبة بمكان إطلاق مصطلح شعب على تلك الجماعة بل ويجعل من الصعوبة إطلاق مصطلح دولة على ذلك الكيان.

السياسي، وهذا ما أدى إلى الصراع الدائم بين المنطقة الشمالية والمنطقة الجنوبية" ويضيف صايج " مشكلة الأزواد تصنف حسب الخبراء السياسيين بأنها من النزاعات المجمدة، أي أنها موجودة وخامدة، ولكن عندما تجد البيئة المواتية تطفو على السطح، لذلك فإن ما يجري في مالي يمكن تلخيصه في أنه ضعف بناء دولة مركزية في الساحل وضعف إدماج الهويات المنفصلة عن مشاركتها في السلطة .

سقوط نظام " معمر القذافي " في ليبيا عقد الوضع في منطقة الصحراء ودفع الطوارق الذين كان يحتضنهم نظام القذافي للعودة إلى بلدانهم مع الإنتشار الواسع للأسلحة الخفيفة، فأغلب المسلحين الطوارق يحملون الجنسيتين الليبية والمالية ومنهم من كان في الجيش الليبي ضمن كتائب القذافي وأنسحبوا غداة الإطاحة بالنظام الليبي في أعقاب الثورة في 2011 بمعداتهم وعتادهم الحربي مرورا بالنيجر، مالي والجزائر، وقد صرح " حسن فغاغا " أحد قيادات التمرد في مالي، بقوله " لقد تدربنا عند القذافي وقال لنا أن نقوم بالثورة في مالي والنيجر ضد الحكومة، الطوارق في مالي والنيجر مجموعة واحدة عند الصراع في مالي بين الطوارق والحكومة على الطوارق وكذلك العكس.

وحسب القائد " عيسى أغ أكلي " مسؤول الأمن في " أشرباش " فإن في جويلية 2011 بدأت مؤشرات الأزمة عندما عاد " إبراهيم أغ باهانغا " من ليبيا مع مجموعة مكونة من ثمانية عنصرا من الأزواد منهم عدد من إطارات وممثلي الأزواد لكنه مات فجأة في أوت 2011، إلا أن مبادرته لم تنقطع بعد وفاته، حيث ومع بداية نوفمبر 2011 كان هناك توافق وإجماع حول إنشاء الحركة الوطنية لتحرير الأزواد.

المبحث الثاني : واقع الأزمة في مالي.

لدراسة أي نزاع سياسي في العلاقات الدولية يستوجب تحديد مجموعة من الخطوات والمراحل وتحليلها قصد رصد اتجاهاتها المستقبلية، ولتحليل ما يجري في شمال مالي يتطلب التحكم في الأبعاد التاريخية للنزاع، طبيعة وجوهر النزاع وأطرافه الداخلية والخارجية[1].

ولقد أتسم الوضع الدولي قبل الحرب الباردة بإنتشار واسع وكبير لظاهرة النزاعات الدولية خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية حيث كان الصراع يدور حول السعي للريادة وحفاظ على توازن القوى وتحقيق المصالح...واستمرت هذه الظاهرة طوال فترة الحرب الباردة.

وإذا كانت الصراعات الدولية أثناء الحرب الباردة ذات مصدر استراتيجي وقيمي، فإن تلاشي الصراع الأيديولوجي بانهيار المعسكر الشرقي، أحيا من جديد الهويات القومية و الأثنية و أعطى نفسا قويا لعودة الصراعات العرقية والأثنية في العديد من مناطق العالم وخاصة في القارة السمراء، فقد راحت بعض الجماعات داخل بعض الدول تبحث عن هويتها القومية وخصوصيتها الذاتية الثقافية ما أدى إلى تفكك عدة دول (جنوب السودان)، كما أن عدة كيانات وطنية على شفة حفرة من التفكك[2] .

فكان الانتقال من النزاعات الدولية التي طالما هيمنت على المشهد الدولي سابقا إلى نزاعات داخلية المتسمة بالحدة والعنف والتي تكون داخل الدولة الواحدة، مهددة بذلك كيانها الوطني وأمن الدول المجاورة وحتى الأمن الجماعي، وأبرز سمة على هذه النزاعات نجدها ترتكز على

[1]–مصطفى صايج، إدارة النزاع في شمال مالي: خيارات وسيناريوهات.

[2]–إكرام بركان، تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق، 2009–2010، ص 24.

عامل الأثنية والعرقية الذي طفا على سطح العلاقات الدولية وفي أغلب الدول الإفريقية خاصة بعد سقوط الإتحاد السوفيتي على رغم من أنها كونها متجذرة في أعماق التاريخ.

ولعل هذا ما ينطبق على الوضع في جمهورية مالي حيث يصنف النزاع في دولة مالي على أنه نزاع داخلي كبير ومتأصل، حاد وعنيف بحكم العديد من الاعتبارات وبحكم تداخل وتشابك مختلف العناصر والمتغيرات فيما بينها مشكلة شبكة معقدة من المصالح والتي تنخرط ضمنها أطراف داخلية وأخرى خارجية لها أهداف وأجندات محددة ومدروسة في المنطقة.

المطلب الأول : محركات الأزمة في مالي

تعاني جمهورية مالي من أزمات وتنامي إشكاليات معقدة على كافة المستويات سواء الأمنية والسياسية أو على المستوى الإقتصادي و الإجتماعي وحتى البيئي نظرا للظروف الطبيعية والمناخية القاسية التي تتميز بها منطقة الساحل الإفريقي.

- **على المستوى السياسي :**

تتخبط جمهورية مالي بين ضعف الدولة وفشلها وبين هشاشة المؤسسات الضامنة للأمن الوطني و مشاكل أخرى سيأتي ذكرها في العناصر الموالية، ومن بين الإشكاليات السياسية نذكر:

1- إشكالية بناء الدولة (أزمة بناء الدولة القومية):

يعرف " ماكس فيبر " الدولة بأنها ذلك المجتمع الإنساني الذي يستطيع بنجاح احتكار الاستخدام الشرعي للقوة داخل إقليم معين[1].

وما يلاحظ أن دولة مالي تعاني من :

- الضعف البنيوي الذي خلق مشاكل وتهديدات أمنية معقدة.
- كما أنها تتصف دولة مالي بما يسمى الدولة الفاشلة، وهذا المصطلح تم إطلاقه من طرف الباحث والناقد الأمريكي نعوم تشومسكي والذي عرفها بالنحو التالي:
- وهذا ما يعكس الوضع في دولة مالي حيث أنها غير قادرة على تحكم في مجريات الأحداث الخطيرة و الأوضاع الأمنية المعقدة من جهة ،وعجزها عن تأمين الحماية لمواطنيها من جهة أخرى.

كما أنها تعاني من العجز الوظيفي على أداء الدور المنوط بها كالحفاظ على السيادة الوطنية وضمان الاستقرار ودرجة الكفاءة على مستوى الداخلي[2].

فضلا عن كونها من الدول الهشة والضعيفة بأعتبارها تتميز ببعض خصائص الدول الضعيقة التي هي كتالي:

الأبعاد و المؤشرات الدالة على ضعف وهشاشة الدول حسب (باري بوزان) من بينها:

1.الإفتقار إلى مصادر الشرعية.

[1]– عبد العالي دبلة، الدولة رؤية سوسيولوجية، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004، ص 62.

[2]- عاشور قشي، أليات مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03 ، سبتمبر 2012، ص 49.

2. عدم قدرة الهياكل المؤسساتية على ضمان أداء جيد للوظائف لجميع فئات المجتمع دون إستثناء.

3. العجز على مراقبة الإقليم الجغرافي[1].

إضافة إلى هذا عرفت مالي عبر تاريخها السياسي نظم حكم ديكتاتورية وغياب شبه كلي للصور الديمقراطية، بالإضافة إلى أزمة العلاقات المدنية والعسكرية.

2/ **أزمة الشرعية:**

- **أزمة الشرعية السياسية:** والتي تتجسد عبر القضايا المتعلقة ببناء الدولة والتي تتمحور كذلك حول مشكلات التحول الديمقراطي وقضايا الديمقراطية، حيث أن نظم الحكم السلطوية التي تعاقبت على مالي تفتقد إلى الشرعية السياسية بحكم أنها جاءت على ما يسمى بظهر الدبابة أو عن طريق الإنقلاب العسكري، حيث عرفت مالي خمسة انقلابات عسكرية كان أخرها سنة 2012 وبهذا تفتقد إلى الشرعية السياسية مما يعمق الفجوة بين السلطة أو النظام السياسي والشعب.
- **أزمة الشرعية الدولية :**المستوى الثاني والمتمثل في أزمة الشرعية الدولية ما هو إلا نتاج للمستوى الأول بمعنى أخر أن مالي ونتيجة للأزمة الشرعية السياسية في البلاد نتج عنها بضرورة فقدان الشرعية على مستوى الدولي.

[1]–المرجع نفسه، ص 50.

- إضافة إلى هذا وجود هوة كبيرة وعدم اتساق بين وظائف المؤسسات السياسية للدولة وبين الوظائف المنصوص عليها في الدساتير كما أن مالي تعد من الدول التي تعاني من أنظمة الحكم والدساتير المستوردة
- **على المستوى الأمني** :لقد خلفت الإشكاليات السياسية التي تعاني منها المنطقة الساحلية على وجه العموم ومالي على وجه الخصوص، وعدم الاستقرار السياسي أرضية خصبة لتنامي مختلف التهديدات الأمنية المتمثلة في الظاهرة الإرهابية والتنظيمات الإجرامية.

وبما أن مالي تقع ضمن دائرة الساحل الافريقي أو ما يطلق عليه " قوس الأزمات " أو " الساحل الأزماتي " والذي يشهد حالة غير مسبوقة من التردي الأمني نتيجة التهديدات الإرهابية والإجرامية فهي الأخرى تتخبط في نفس المشكل حيث تعرف انتشار للجماعات الارهابية وشبكات الجريمة المنظمة بإعتبارها كأحد أطراف الأزمة المالية ، فضلا كونها تعتبر أحد محركات الأزموية في مالي، والتي عملت على تأجيج النزاع وتعقيده عبر التحالف مع حركة تحرير الأزواد.

- **على المستوى الإقتصادي :**

أما بخصوص الوضع الإقتصادي لجمهورية مالي فكان العامل الإقتصادي المؤثر في تفاقم الأزمة في مالي وتأجيجها، حيث تعرف هذه الأخيرة عدة إشكاليات على الصعيد الاقتصادي، فرغم كونها من أغني الدول في منطقة الساحل الإفريقي من حيث توفرها على الموارد الطبيعية ذات قيمة إستراتيجية عالية، إلا أنها تتخبط في أزمات حادة ومن بين هذه المشكلات نذكر:

1- غياب العدالة التوزيعية في مالي :

حيث يتم توزيع موارد البلاد بصورة غير عادلة بين مختلف فئات المجتمع، أين يتم تفضيل سكان المنطقة الجنوبية على حساب المنطقة الشمالية، حيث لا يزال هناك فجوة عميقة وخط فاصلا بين المنطقتين فالجنوب يعرف نشاط إقتصادي كبيرا ومستويات عالية من التنمية مقارنة بالشمال والذي تمثله ثلاث أقاليم رئيسية: كيدال، تمبوكتو، وغلو الذي يعاني من غياب كل صور التنمية بمختلف مستوياتها سواء السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية.

مع إزدياد معدلات الفقر في المنطقة إذ لا تساهم الحكومة المركزية إلا ب 30% من احتياجات السكان [1] إلى جانب هذا يتصف الإقتصاد المالي على أنه أقتصاد هش وضعيف بحكم عدة عوامل من بيتها الظروف المناخية الصعبة (الجفاف، التصحر، قلة المطر نقص المياه، هشاشة الأرض، ضعف أو إفتقار شبه كلي للآلية والتجهيزات اللازمة).

كذلك زيادة في نسبة التضخم والمديونية والعجز المسجل على مستوى الميزانية، إنعدام الأمن الغذائي والمائي، كل هذه العوامل وغيرها ساهمت إلى حد كبير في توفير أرضية مواتية لتنامي مجمل التهديدات التي تعرفها المنطقة وإفتعال الأزمات المتكررة أخرها أزمة 2012.

[1]* إبراهيم مادي، الأزمة السياسية في مالي، مجلة أفاق إفريقية، مجلد 10 ، ع 36،2012، ص 109.

- **على المستوى الإجتماعي :**

ان الوضع الإجتماعي كان ولا يزال حاضرا بقوة في أفتعال من فترة لأخرى الأزمات في المنطقة، وهذا بحكم الطبيعة الاجتماعية المفككة أثنيا، قبيا وعرقيا، مما جعل من مستوى التجانس الاجتماعي ضعيفا وحركيات الاندماج المجتمعي صعبة، خاصة مع غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة وهوية مشتركة الأمر الذي أنتج أزمات حادة والمتمثلة في أزمة الطوارق في مالي.

أزمة الهوية :

إن العنصر الطارقي أو الطوارق القاطنين في الشمال وجدوا أنفسهم غداة الاستقلال في وضع يتنافى ويتناقض مع طبيعة عيشهم، حيث تم توزيعهم على خمسة دول ذات سيادة مختلفة (الجزائر، ليبيا ، مالي، النيجر، بوركينافاسو) وهذا راجع إلى الادارة الاستعمارية التي قامت برسم حدود سياسية ودولاتية في منطقة الساحل الإفريقي والتي لم تراعي فيها الطبيعة الانتروبولوجية للمجتمعات المحلية وخاصة الطوارق.

الأمر الذي عقد الوضع على سكان شمال مالي (الطوارق) كون نمط عيشهم يعتمد بالأساس على الترحال بين المناطق بحثا عن الماء و الكلأ ، والذي بات من الصعب أو من المستحيل ممارسة نشاطاتهم اليومية بالصورة التي كانت عليها في السابق ، خاصة وأن الحكومات المركزية لدول الساحل اتفقت على مبدأ أحترام الحدود الموروثة عن الاستعمار، والذي أدى بها إلى فرض إجراءات وقوانين صارمة على تنقل الأشخاص من دولة لأخرى، هذا فحسب بل استمر تدهور ظروف الطوارق حتى بعد

استقلال البلاد بحكم السياسات الجائرة التي كانت الحكومة المركزية تمارسها على سكان شمال مالي.

فقد أعتبر الطوارق خروج الاستعمار الفرنسي من الاراضي المالية هو نهاية للظلم و الاستبداد وزوال الفروقات الجنسية و إضمحلال السلوكات العرقية التي سبق و أن غرسها المحتل خلال عقود من الزمن في المجتمع المالي، لكن كانت الأمور تسير عكس تطلعات الأزواد بسبب التدابير التي تبنتها حكومة باماكو، حيث تم إعتبارها إمتداد لسياسات الاستعمار وحلقة أخرى من حلقات الظلم والإضطهاد، كون السلطة و الأموال والخدمات كانت لصالح الجنوب على حساب الشمال مما عمق مظاهر التخلف وأذكى بواعث الشعور بالظلم والتعسف في نفوس أزواد مالي والطوارق منهم على وجه الخصوص[1] .

وهذا ما أكده الأستاذ " قونتربيشلر " GUNTHER BACHLER من المعهد الفيدرالي السويسري حول البيئة و النزاع بوجود متغيرات سوسيولوجية وسيطة هي المسؤولة عن وجود صلة مباشرة بين ندرة الموارد وتفجير النزاعات والتي تتمثل حسبه في عنصرين هامين:

1- التهميش: حيث يتعرض شعب أزواد لتهميش و الإقصاء في كل مجالات الحياة، أين يتم تخصيص على سبيل المثال لا الحصر الموارد النادرة لمناطق معينة لا

[1]– هناء قاسي، عبد الرؤوف بن الشيهب، المقترح الجزائري لإدارة أزمة مالي في ظل التطورات الراهنة، مذكرة ماستر غير منشورة ، جامعة قسنطينة 3 ، ص11.

تشمل شمال مالي، فيتم استغلال الثروات الطبيعية في شمال البلاد لتنمية الجنوب المالي وحرمان الشمال منها.

2- التمييز: ويكون ذلك في السماح لبعض الأفراد التمتع بالموارد النادرة دون غيرهم وفق الانتماء الاثني والديني واللغوي و الايديولوجي والقرابة، وقد أطلق عليه " باللاتوازن الأفقي " من طرف الأستاذ " فرانسيس ستيوارت " والذي ينشأ حين يكون هناك وضعا متميزا لمجموعة معينة من الناحية الاقتصادية، فهذا التقسيم يضاف إلى الاختلاف العرقي الموجود مسبقا، وبدفع هذا الخلل في التوازن الاقتصادي بين المجموعات والأطراف غير مستفيد إلى اللجوء إلى طرق أخرى لتعبير عن هذا التهميش [2] ، (وهذا ماحدث ويحدث بالفعل لسكان وشعب الأزواد حيث يتم حرمانهم من أبسط حقوقهم، التي كان من المفترض أن تلبيها له السلطات في باماكو) وعليه إن صور التهميش و الاقصاء ساهم في توليد نزعة العنف والعدوان لدى سكان شمال مالي.

3- زيادة على هذا فقد قامت السلطات المالية بممارسة أبشع أنواع الظلم على سكان ازواد من خلال الاستيلاء على ممتلكاتهم وحرمانهم من حقوقهم الطبيعية، كما أن حكومة باماكو مارست " الحرمان السياسي " عليهم إذ لبس لهم أي تمثيل أو حضور سياسي في الدولة المالية ومؤسساتها لتعبير عن مطالبهم منها، في حين سيطرت اثنية أخرى على السلطة منذ الاستقلال وهذا ما عزز لدى الطوارق والأقليات الاثنية المختلفة في الشمال الشعور بعدم الانتماء نتيجة لتهميش والإقصاء.

[2]-المرجع نفسه ، ص 12.

المطلب الثاني : جذور وتطورات الأزمة في مالي .

- **سلسلة التمردات الطارقية:**

سيتم في هذا العنصر استحضار النزاعات المسلحة التي دارت بين الطوارق في شمال مالي والسلطة المركزية في باماكو عبر محطات تاريخية دورية، فقد كان الصدام المسلح الأول في بداية الستينيات ثم تكرر بعد ثلاثة عقود في بداية التسعينيات من القرن العشرين ليتصادم مرة أخرى في 2006 ويشتعل بأكثر حدة في نهاية 2011[1].

1- تمرد التوارق 1963:

شهدت جمهورية مالي غداة الاستقلال حركة تمرد مسلحة وبالتحديد سنة 1963 والتي قادتها قبائل الطوارق والعرب المتمركزين في شمال مالي ضد الحكومة المركزية في باماكو، والتي أعتبروها أمتداد لسياسة الاستعمارية الجائرة، وكان ذلك التمرد كتعبير من الشعب الازوادي عن رفضه لممارسات الوحشية التي يتعرض لها من قبل النظام المركزي وكصورة من صور التذمر والاحتجاج على الاوضاع التي آل إليها، فضلا عن رغبته في استرجاع حقوقه المسلوبة، الأمر الذي دفع الطوارق بشن حرب العصابات ضد الجيش المالي تمكن من خلالها السيطرة في الشمال على أدرار، إيفوغاس، بكيدال.

وأنتهت هذه المواجهة المسلحة دون إحراز الطوارق نتيجة لصالحهم، ليكون الرد قاسيا من طرف الحكومة المالية على حركة التمرد والتي كانت الأولى في تاريخ السياسي المالي، حيث

[1]-مصطفى صايج، مرجع سابق، ص2.

عمدت السلطة المركزية بإبادة قطعان الماشية وتسميم الآبار[1] وكان ذلك كله في حكم الرئيس موديبو كيتا هذا الأخير الذي قام بإعدام اللاجئين الطوارق الذين تم تسليمهم من قبل الحكومة الجزائرية ووضع المنطقة تحت السيطرة العسكرية، ولم تتغير سياسة الحكومة المالية في عهد الرئيس الجديد موسى تراوري عن سابقتها بل سارت على نفس الطريق، حيث إعتبرت السلطة الجديدة في باماكو أن الشمال منطقة متمردة على النظام المركزي، الأمر الذي جعله هو الأخر يمارس سياسات وحشية ضد الطوارق من تسميم الآبار ومصادر الثروة الحيوانية وانتزاع الأراضي وتهميش المنطقة[2] . ومنذ ذلك الحين و ظروف الطوارق تسير للأسوأ ولعل ما زاد من تعقيد وضعيتهم الظروف المناخية القاسية والجفاف أو القحط الذي ضرب المنطقة سنوات السبعينيات (1970-1987) وما صاحبها من هلاك الماشية وغياب الموارد المالية وصعوبة العيش مما دفعهم إلى الهجرة للبلدان المجاورة (ليبيا- الجزائر) وقد أدى عدم حل هذه المظالم وعدم الاستجابة لمطالب الشعب الطارقي إلى إبقاء جذور الصراع متقدة ومشتعلة تندلع من حين لأخر.

2. تمرد 1990:

عاودت الثورة المسلحة من جديد في شمال مالي خلال فترة التسعينيات والتي تزامنت مع قيام نظام ديمقراطي بقيادة " ألفا عمر كوناري " وكان هذا بحكم تقاسم وتخاذل السلطة المالية في الجنوب على استجابة لمطالب الطوارق حيث عبرت هذه الصدمات المسلحة في اتجاهاتها الكبرى عن الهوية الترقية بسبب التهميش السياسي من حيث المشاركة في السلطة السياسية

[1]- فريدوم أونوها، التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في أزمة مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، 13 فيفري 2013، ص3.

[2]- لامية زرقاني، حركة الأزواد في مالي وتأثيراتها على الأمن القومي الجزائري 1990-2011، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، الجزائر، ص 19.

والمؤسسة العسكرية التي كانت النواة الأساسية للحكم، وفي الوقت ذاته الحرمان التنموي وقلة الموارد التي جعلت سكان المنطقة يعيشون باستقلالية عن السلطة المركزية، من خلال الرعي والتجارة مع الدول المجاورة بعيدا عن سلطة ورقابة الحكم المركزي[1].

ولقد اندلعت العمليات الثورية المسلحة في 26 جوان 1990 وكان ذلك بالإستلاء على مدينة " ميناكا " كأول هدف إستراتيجي عسكري لتزود بالأسلحة، ثم الاستلاء على قاعدة " تايكاري " التي تقع على بعد 400 كلم من مدينة غاو وقد تم اتخاذ منها قاعدة عسكرية للحركة إلى جانب بناء قاعدتين عسكريتين إضافيتين الأولى في " بروسيا " والتي تقع على بعد 250 كلم من مدينة كيدال والثانية قاعدة " بنغرغار " على بعد 200كلم من نفس المدينة[2] .

وقد ألحقت الحركة أضرار معتبرة في صفوف الجيش المالي الذي لم يتمكن من السيطرة وأحتواء العمليات العسكرية التي قادها إياد أغ غالي نظرا لمسافة الطويلة التي كانت بين القواعد العسكرية الثلاثة وكذلك بعد اتساع رقعة القتال، فبعد ان كانت تشمل قبائل أدرار، إيفوغاس، بكيدال أصبحت تعني الان كذلك باقي القبائل العربية والتارقية الأخرى المتمركزة في الشمال في كل من تومبوكتو وغاو أهم المدن الأزوادية، ولقد لاقت هذه الهجومات المسلحة ردا عنيفا من قبل الحكومة المركزية التي مارست كل أساليب الوحشية من القمع و التنكيل فقد قام الجيش باستهداف المدنيين في الشمال والهجوم على مخيمات الأطفال والشيوخ والنساء انتقاما من المتمردين وهذا ما يؤكد نظرية المعضلة الأمنية المجتمعية لباري بوزيان والتي تمتد من التنافس لاستنفاذ موارد نادرة (كالموارد الطبيعية أو المخصصات الحكومية) إلى السعي لإزالة الطرف الأخر من الوجود عبر التصفية الاثنية وكون المدنيين والنساء والأطفال والشباب هم

[1]–مصطفى صايج ، مرجع سابق، ص2.

[2]– قاسي بن الشهيب، مرجع سابق، ص 16.

الـذين يحملـون بـذور بقـاء الأخـر وإسـتمراره، فـإنهم يشـكلون الهـدف المفضـل لأطـراف المعضـلات الأمنية المجتمعية.

ولعـل مـا نـتج عـن كـل هـذا ارتفـاع معـدلات الهجـرة السـرية وعـدد اللاجئـين إلـى البلـدان المجـاورة لاسـيما ليبيـا والجزائـر، ورغـم جهـود الوسـاطة الجزائريـة لحـل مشـكلة الازواد والعديـد مـن اللقـاءات وعمليات الوساطة التي عملت على إحتضانها .

إلا أن عـدم إحتـرام الطـرفين المـالي و الطـوارق للأتفاقيـات المبرمـة بينهمـا كـان يـؤدي فـي كـل مـرة إلى الاضطراب واعلان عن بداية تمرد جديد كتمرد 2006 [1].

4. تمرد 2006:

شـهدت مـالي فصـلا جديـدا مـن الثـورات المسـلحة علـى غـرار سلسـلة الانتفاضـات السـابقة، وكانـت بـدايتها حـين أعلـن العقيـد فـي الجـيش المـالي " حسـن فاغاغـا" انسـحابه مـن الجـيش ليتجـه نحـو جبـال أدغـاغ إيفوغـاس مصـطحبا 100 عنصـر مسـلح مـن أفـراد كتيبـة ليحتـل مدينـة كيـدال متهمـا الحكومـة الماليـة بالتقـاعس و المماطلـة عـن اسـتجابة لمطالـب الطـوارق التـي تضـمنتها بنـود الاتفـاق التـي تـم بينهـا وبـين متمـردين ومـن جهـة أخـرى تـتهم الحكومـة الماليـة المسـلحين بعـدم صدقهم ورجوعهم لحمل السلاح مرة أخرى.

وبهـذا وفـي 23 مـاي 2006 بالتحديـد انـدلع الفصـل الثالـث مـن الصـراع بعـد أن أعلـن كـل مـن الـزعيمين المتمـردين إبـراهيم أغ باهانغـا والحسـن فاغاغـا الحـرب مـن جديـد علـى حكومـة مـالي بعـد

[1]– قوي بوحنية ، إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2012، ص 02.

فشل وساطة غير معلنة قام بها زعيم طارقي أخر هو إياد أغ غالي وفشل فيها بإقناع الرئيس الحالي أمادو توماني توري

بالمطالبة التي قدمها زعيما التمرد في لقاء جمع الاثنين في 22 ماي 2006[1] وهذا ما سرع القيام بالهجوم على ثكنتين عسكريتين في كل من كيدالوماكا يوم 23 ماي من نفس السنة من قبل التحالف الديمقراطي للتغيير* . مخلفا مقتل جنود في صفوف الجيش المالي مع الاستيلاء على أسلحة ومعدات وسيارات عسكرية[2].

وتم إنهاء هذا الصراع بعد توقيع اتفاقية السلام بالجزائر في جويلية 2006 والتي أنهت رسميا تمرد الطوارق ولكن وكما في المرات السابقة ومع عودة أعمال العنف التي تمثلت في هجوم قام به المتمردون الطوارق على مركز عسكري للجيش المالي والذي كان على بعد 150 كلم شمال كيدال كبرى من الشمال المالي وهو ما شكل خرقا صارخا لاتفاقية الجزائر[3]، أضطر الطرفان أيضا قبول الوساطة الليبية والتي أسفرت عم ما يسمى ب " بروتوكول تفاهم " وقع عليه الطرفان في 20 مارس 2008 في طرابلس بليبيا.

وبفضل هذا عاد الهدوء المؤقت والنسبي لشمال مالي مع بقاء أهم مدنه المتمثلة في كل من غاو وتومبوكتو وكيدال والمناطق المحيطة بها فقيرة ومهمشة وبعيدة كل البعد عن التنمية، ولم تمض سنة على اتفاقيات السلام في أكتوبر 2009 والتي كانت سبب في إنهاء تمرد 2006 ليعرف شمال مالي موجة حادة من الجفاف، الأمر الذي دفع وكالات الإغاثة إلى دق ناقوس

[1]– ولد ابراهيم الحاج، مرجع سابق ، ص 02..

*- تحالف 23 ماي الديمقراطي أو التحالف الديمقراطي من أجل التغيير الذي تأسس سنة 2006 وهو المسؤول على قيام بهجومين ضد ثكنتين عسكريتين للقوات المالية في كيدال.

[2]– لا مية زرقاني، مرجع سابق، ص 24.

[3]– ولد إبراهيم الحاج، مرجع سابق، ص ص 2،3.

الخطر بكارثة ، مما جعل توري يقوم بتخصيص 69 مليار دولار للبرنامج الخاص للسلام و الأمن و التنمية في شمال مالي في أوت 2011

إلا أن قراره كان متأخرا والمبلغ المخصص قليلا[1]، وهذا مزاد من سخط الطوارق وعمل على إثارة غضبهم وتعميق الشعور بالظام لدي القبائل المتمركزة في الشمال اتجاه الحكومة المركزية في باماكو، والذي كان دافع لتصعيد النزاع وتفاقمه لاسيما مع الأوضاع السياسية المضطربة في المنطقة والثورة الليبية التي كانت من بين العوامل الرئيسية المساعدة على تأزم الوضع في شمال مالي فضلا عن تأسيس الحركة الوطنية لتحرير أزواد.

4-إنفجار الأزمة الراهنة 2012:

كانت مطالب الطوارق تاريخيا تقتصر فقط على تحسين ظروف العيش وتشجيع التنمية في الشمال المالي، هذا عدا مسألة الهوية والتمثيل في الحكومة و الإدارات الحكومية، إلا أنه وبعد عودة المقاتلين الطوارق من ليبيا بعد سقوط نظام العقيد الليبي الراحل معمر القذافي إرتفعت سقف مطالبهم عاليا وباتوا يطرحون مسألة تقرير المصير والاستقلال علنا ولأول مرة[2].

حيث أن عدم التزام الحكومة المالية بالوعود التي قطعتها لسكان المحليين في شمال البلاد، والإتفاقيات التي أبرمت بينها وبين الطوارق قصد تحقيق مطالبهم عجل بانفجار الأزمة وتصعيد النزاع، فتحولت مطالب الطوارق من مطالب اقتصادية و إجتماعية وسياسية المتمثلة بالإدماج بالمؤسسات الدولية المالية كما سبق الذكر إلى مطالب

[1]– أونوها فريدوم، مرجع سابق.

[2]– ولد إبراهيم الحاج، مرجع سابق، ص 05.

انفصالية تمخض عنها الإعلان عن تمرد جديد وعنيف في شمال مالي غذته جملة من التحولات والتغيرات الإستراتيجية الحاصلة في المنطقة المغاربية.

التمرد الطارقي 2012:

مثل تاريخ الثلاثاء 17 جانفي 2012 إعلانا رسميا عن بدء التمرد الطارقي في مالي، حيث قام مسلحو " الحركة الوطنية لتحرير أزواد " بشن هجوم واسع على مدن تساليت و أغيلهوك و ميناكا* شمال شرق البلاد قرب الحدود مع الجزائر مما أجبر عشرات ألاف المدنيين على النزوح ، وكان هذا الهجوم إيذانا ببدء تمرد ثالث كبير في تاريخ الطوارق الماليين بعد (الأول 1962 – الثاني 1990)[1].

وقد طالبت " الحركة " في بيان صدر يوم الأربعاء 18 جانفي 2012، إثر هجماتها على تلك المدن بتحرير المنطقة مما سمته بالهيمنة المالية، وبذلك قدمت نفسها على أنها حركة انفصالية تسعى إلى إقامة دولة خاصة ب الطوارق في مناطق تمركزها ، على خلاف أغلب الحركات التي سبق أن خاضت حربا شرست ضد الحكومة المالية خلال أكثر من عقدين من الزمن.

وحسب البيان الذي صدر عن وزارة الدفاع المالية فإن أثر المعارك التي دارت بين الجانبين (الطوارق والجيش المالي) كانت كبيرة وترتبت عنها خسائر فادحة في كلا صفوف الطرفين إلى جانب هذا فقد أوردت بعض المصادر من الجيش المالي أن الجهات التي تقف وراء الانبعاث لأعمال الشغب والعنف ترجع إلى القائد الذي كان

* – مناكا الواقعة قرب الحدود مع النيجر، و" تساليت " على الحدود مع الجزائر، مدينة أجيلهوك وهي مدن تقع في محافظتي كيدال و غاو كلها مدن تقع في شمال مالي.

[1] – ولد إبراهيم الحاج، مرجع سابق، ص 5.

مسؤولا عن هذه الهجمات " إمباماآغ موسي " والذي كان ضابط في الجيش المالي وقد سبق له أن قام بقيادة هجمات مشابهة سنة 2006.

ولعل أهم الأسباب ودوافع القيام بالتمرد على الحكومة المركزية ببماكو وتصاعد المطالب الانفصالية " الجديدة القديمة " لطوارق الازواد بهذه الحدة وفي هذا التوقيت بالذات، جملة من العوامل و التغيرات الاستراتيجية الحاصلة سواء في البيئة الداخلية لمالي أو البيئة الخارجية لاسيما التحولات المتعلقة بالشق الشرقي للمنطقة المغاربية والمستجدة في إطار التغيرات المجتمعية والسياسية العنيفة التي تشهدها كثيرة من مناطق الوطن العربي منذ نهاية 2010[1].

الأسباب الرئيسية والكامنة لتمرد الطوارق في مالي 2012:

تعددت الأسباب التي تقف وراء تمرد سنة 2012 حيث تراوحت ما بين أسباب داخلية خاصة بالوضع المحلي لمالي وأسباب خارجية، إقليمية ودولية ويمكن إجمال أهم الدوافع فيما يلي :

– إقتراب موعد الإنتخابات الرئاسية في مالي، حيث إختارت الحركة الوطنية لتحرير أزواد هذا التوقيت بذات لتفجير الأوضاع ودفع الوضع إلى حافة الهاوية على خلفية الانتخابات الرئاسية التي كان من المنتظر إجرائها في شهر أفريل قصد إحراج أو إضعاف موقف الرئيس أمادو توماني توري الذي يميل بعض المراقبين إلى القول إنه رغم عدم إمكانية ترشحه مرة أخرى لأن الدستور لا يسمح إلا بفترتين، سيحاول التأثير على أختيار الرئيس القادم، وهذا يعني تكريسا لنفس السياسة المعتمدة اتجاه الطوارق سابقا.

الثقيل بمثابة تهديد فعلي وخطير لما تشكله هذه الأسلحة من تهديدات مباشرة على الأمن الوطني، وأكثر من هذا فقد كان عبور الأسلحة من المنطقة الشرقية إلى الساحل ووصولها

[1]– عبد الحق بن زيري، جريدة الديار الجزائرية، في قراءة التحولات الجيوبولتيكية الأمنية الحالية في منطقة شمال مالي.

للأراضي المالية سهلا ويسيرا وهذا بحكم أن الحكومة المالية لم تبادر باتخاذ الإجراءات اللازمة ولم تكن لديها الإمكانيات من تجريدهم منها على غرار ما حاول فعله كل من بوركينافاسو والنيجر حين قامتا باتخاذ إجراءات صارمة لإستقبال وإستيعاب مجموعات المحاربين العائدين من ليبيا، كل هذا كان مشجعا ودافعا كبيرا لمقاتلين الطوارق الذين كانوا يحملون روح التحررية والثورية لإعلان عن رغبتهم في الانفصال وتأسيس دولة الازواد، وهو ما تمخض عنه التمرد الحاد والعنيف والذي تمكن من السيطرة على المواقع الحساسة في شمال مالي.

ومن الملاحظ في الأزمة المالية أن الأحداث متداخلة تداخلا كبيرا وتتفاعل فيما بينها، وبهذا فقد تمخض عن عملية التمرد الذي شنتها الحركة الوطنية لتحرير ازواد زعزعة المؤسسة العسكرية التي أعلنت انقلاب عسكري على نظام الحكم في باماكو.

الإنقلاب العسكري في مالي :

بداية يمكن القول إن هناك انحسارا كبير في ظاهرة الانقلابات العسكرية في إفريقيا منذ مطلع الألفية الثالثة، مقارنة بالفترة التي تلت استقلال هذه الدول، ووفق بعض الدراسات المعنية بهذه الظاهرة فقد بلغ عدد الانقلابات الناجحة في القارة خلال الفترة من الاستقلال وحتى أوائل عام 1996 قرابة 79 إنقلابًا، لكن ومنذ أوائل الألفية الثالثة حدث تراجع في هذه الظاهرة على مستوى إفريقيا لتتقلص نسبة الانقلابات إلى الربع فقط " أي خمسة إنقلابات فقط " خلال الألفية الثالثة، حيث لم تشهد دول القارة سوى ثلاثة إنقلابات فقط خلال عامي 2008و 2009 في كل من موريتانيا ، وغينيا بيساو، ومدغشقر، فضلا عن انقلاب مالي الأخير الذي نحن بصدد التفصيل فيه.

إن تواصل الهجومات العسكرية التي شنتها الحركة الوطنية لتحرير أزواد على المواقع العسكرية في الشمال أو ما يعرف بإقليم أزواد، والخسائر الكبيرة والفادحة التي خلفتها في صفوف الجيش المالي، كان له وقعا كبيرا في البلاد فقد أثارت هذه التطورات استياء كبير في أوساط الشعب والمؤسسة العسكرية التي باتت غير قادرة على تصدي لأعمال العنف بسبب نقص في التمويل والمعدات، كما قد عرفت العاصمة المالية باماكو مظاهرات عارمة ومنددة بطريقة تعامل وتعاطي الحكومة المركزية مع الوضع الذي تشهده البلاد، وكنتيجة للوضع الأمني الهش الذي أصبحت تتسم به مالي وتنامي سلطة الطوارق في الشمال، أعلنت مجموعة عسكرية في 22 مارس 2012 عن إستلائها للسلطة في باماكو عن طريق إنقلاب عسكري الذي أطاح بحكم الرئيس أمادو توماني توري وكان ذلك قبيل أشهر قليلة من الإستحقاقات الرئاسية المقررة في أفريل 2012، وتحقق هذا بعد وقوع إشتباكات مع مواليين لتوري في القصر الرئاسي، ولقد كانت هذه المجموعة المتمردة في الجيش المالي والتي أطلقت على نفسها " اللجنة الوطنية لتقويم الديمقراطية و إرساء الدولة " متكونة من ضباط ثانويين وضباط صف وجنود عاديين يأسهم النقيب أمادو أيا سانوغو والتي بادرت بالإعلان عن حل لجميع المؤسسات وتعليق العمل بالدستور[1].

وهذا بعد ما تمكن الإنقلابيون من السيطرة على مؤسسات الدولة بعد أقتحامهم للإذاعة والتلفزيون وأعتقال مسؤولين سياسيين والعديد من الوزراء من هم رئيس الوزراء " سيسي مريم

[1]–سيكو باساماكيه، الإنقلاب العسكري في مالي وتبعاته الداخلية والخارجية، ترجمة محمد بابا ولد أشفغ، مركز الجزيرة للدراسات، ص2.

كايـداما سـيد بيبـي ووزيـر الخارجيـة " سـوميلو بوبـاي مايغـا ووزيـر الإدارة الإقليميـة " كـافو غوناكوني "[2] .

أسباب الإنقلاب العسكري والإطاحة بالرئيس المالي أمادو توماني توري :

تعـددت التسـاؤلات حـول أسـباب التـي دفعـت الجـيش المـالي بالقيـام بعمليـة الانقـلاب العسـكري علـى السلطة في باماكو ومن بين مجمل تلك الأسباب نذكر مايلي :

1- جـاء الانقـلاب لأسـباب عسـكرية بالأسـباب تتمثـل فـي معانـاة الجـيش المـالي مـن عـدم الإهتمـام بـه والـزج بـه فـي مواجهـات ضـد الطـوارق فـي الشـمال بتسـليح محـدودة وقـدرات عسـكرية ومالية ضـعيفة، حيـث أعـرف العديـد مـن جنـود الجـيش عـن ذلـك رافضـين موقـف الحكومـة فـي التعامـل مـع التمـرد الـذي يقـوده الطـوارق مـن حـين إلـى آخـر وذلـك لأنـه أودى بحيـاة العشـرات مـن المـدنيين و أجبـر نحـو 200 ألـف مـنهم علـى تـرك ديـارهم [1] . وفـي نفـس المنـوال يرجـع إلـى شـعور العسـكريون بخـذلان القيـادة السياسـية و العسـكرية لهـم فـي قتـالهم لقـوات حركـة تحريـر الازواد فضـلا علـى أنهـا لـم تـوفر حسـبهم السـلاح والـدعم الكـافيين إلـى جانـب فسـادها وعجزها عن قيادات العمليات العسكرية[2].

ولقـد بـررت اللجنـة بمـا سـمته سـوء تسـير الـرئيس أمـادو تومـاني تـوري لملـف تمـرد الطـوارق فـي شـمال مـالي وذلـك مـن خـلال بيـان قصـير بثتـه هيئـة الإذاعـة والتلفزيـون الماليـة التـي أحتلهـا الجـيش غـداة الإنقـلاب وبهـذا قـد حـدث أنهيـار مفـاجئ لمؤسسـات الدولـة خاصـة المؤسسـات الوسـيطة للتعبيـر عـن المعارضـة المدنيـة وإشـراك القواعـد الجماهريـة رغـم التنـوع والتعـدد الثقـافي

[1]- شهيناز كزيز، أزمة مالي وتداعياتها على الأمن الإقليمي من المساعي السلمية إلى التدخل العسكري (2011-2013) ،مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3 ، جوان 2013، ص 60،61.

[2]- مروة سالم، مالي بين أستبداد السلطة والحفاظ على الاستقرار في www.ahram.org.eg.aspx على الساعة : 15.25.

[3]- مركز الجزيرة للدراسات، أزمة مالي: متاهة الإنقلاب و الإنفصال، 9 أفريل 2012، ص 2.

الـذي تعرفـه الـبلاد فكـان تـاريخ 22 مـارس 2012 معلمـا تبـددت فيـه مكاسـب التـي حققتهـا الديمقراطية في مالي في ظرف عقدين من الزمن.

ونتيجـة لمـا ألـت إليـه مـالي مـن إنفـلات أمنـي وانفتـاح أبـواب اللاإسـتقرار علـى إثـر الانقـلاب العسـكري 2012 جـاءت ردود الأفعـال الإقليميـة و الدوليـة منـددة بالعمليـة العسـكرية التـي طوقـت الديمقراطيـة فـي الـبلاد، فقـد رفضـت القـوى الدوليـة والإقليميـة الانقـلاب و أجمعـت كافـة الأطـراف الدوليـة كـالأمم المتحـدة و الإتحـاد الإفريقـي و المجموعـة الاقتصـادية لـدول غـرب إفريقيـا " الإيكـواس " و الإتحـاد الأوروبـي وكافـة دول الجـوار علـى إدانـة الانقـلاب وأكـدت علـى أهمية احترام السلطة الشرعية المنتخبة.

وكـان أول رد فعـل والـذي عبـر عـن إدانتـه الكبيـرة للانقـلاب مـن " المجموعـة الاقتصـادية لـدول غـرب إفريقيـا" التـي عبـرت عـن رفضـها للانقـلاب، حيـث عمـدت إلـى تعليـق عضـوية مـالي مـن خـلال انعقـاد إجتمـاع طـارئ فـي سـاحل العـاج كمـا حـذرت الجماعـة الاقتصـادية لـدول غـرب إفريقيـا قـادة الانقـلاب وقـررت تعليـق العلاقـات الاقتصـادية بـين دولهـا ومـالي، كمـا عقـدت قمتـين اسـتثنائيتين فـي كـل مـن ابيجـان وداكـار لبحـث تطـور الأوضـاع فـي مـالي خاصـة بعـد سـيطرة الطـوارق علـى المـدن الشـمالية الـثلاث (تومبوكتـو –غـاو –كيـدال) فضـلا عـن هـذا تـم الإعلان عن قرار يقضي بفرض عقوبات إقتصادية ودبلوماسية على الإنقلابيين في مالي.

وإلـى جانـب هـذا قامـت المجموعـة الإقتصـادية لـدول غـرب إفريقيـا بتشـكيل لجنـة الإتصـال برئاسـة الـرئيس البوركينـابي " بليـز كومبـاوري " والتـي أسـندت إليهـا مهمـة القيـام بالوسـاطة للتوصـل إلـى حـل تـوافقي ينهـي الأزمـة الدسـتورية والسياسـية فـي الجنـوب والـذي مـن شـأنها يعيـد

الاستقرار للبلاد وبعد جولات متكررة من المباحثات توصل الطرف البوركينابي إلى صيغة دستورية لحل الأزمة وكان ذلك من خلال :

1- تطبيق حيثيات الدستور وتحجيم دور الانقلابيين.

2- تشكيل حكومة إنتقالية تتولى تسيير الأمور تمهيدا لإعادة ترتيب الأوراق الداخلية.

3- العمل على خلق الظروف المناسبة لاستعادة الشمال المالي.

وعلى إثر الضغوطات الدولية قام الإنقلابيين بتخلي على السلطة لتشكيل حكومة جديدة طبقا لدستور في أقل من 12 شهرا. ليتم تسليم الحكم للمدنيين حيث تم تعيين الرئيس الانتقالي " ديوكوندا تراوري " رئيسا مؤقتا لمالي والشيخ " موديبو ديارا " وزيرا أولا هذا الأخير الذي أجبر على الاستقالة من قبل الانقلابيين العسكريين، ليتم تعيين الوزير الأول الجديد ديانغو سيسوكو ليقود مهمة إدارة التفاوض.

- شكاوى الرأي العام المتزايدة من سلبية الرئيس أمادو توماني توري عندما ترك مسلحين يتدفقون من ليبيا بعد سقوط القذافي إلى مالي دون أن تنزع منهم أسلحتهم كما جرى في النيجر المجاور.
- وقوع هجوم يوم 24 جانفي 2012 على حامية عسكرية في الشمال وقضى فيه سبعون جنديا أو أكثر بعد أن باغتهم مسلحون بينهم عناصر من الحركة الوطنية لتحرير أزواد، وجماعات تنتمي لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي كثيرا ما أطلق عليها في بعض التقارير " الجماعات الإرهابية " ،

وجهاديون من جماعة أنصار الدين التي يقودها إياد آغ غالي أحد وجوه تمرد التسعينات[1].

- تظاهرت أمهات وأرامل الجنود المقتولين أمام بوابة القصر الرئاسي حيث استقبلهم أمادو توماني توري " بالمتمرد " وإتهامهم له بالتراخي وعدم الكشف عن حقيقة الأوضاع في شمال البلاد.
- الفساد والكسب الغير مشروع الذي ينخر الجسم المالي فقد تصاعدت الانتقادات الموجهة للرئيس أمادو توماني توري ولم تعد تقتصر على اتهامه بالتقصير في الجانب الأمني بل باتت تشمل تخاذله في مواجهة الفساد المنتشر في البلاد، وما يبرهن ذلك إعلان مكتب الرقابة العامة في 2010 وهو جهاز رقابة مستقل أنشأه الرئيس توريه نفسه عام 2004، عن اختفاء مبلغ 380 مليار فرنك إفريقي من أموال الدولة.
- إنهيار الدولة وعجزها عن تأدية جميع وظائفها الحيوية هذا وإلى جانب العوامل السابقة قد هيأ الأرضية لهذا الانقلاب العسكري الذي ستنعكس تبعاته قبل كل شيء على الوضع الأمني في البلاد.

المواقف الإقليمية والدولية إثر الإنقلاب العسكري في مالي:

لطالما كانت المجموعة الدولية تصنف مالي ضمن الدول الإفريقية جنوب الصحراء التي تعيش تجربة ديمقراطية ناجحة، وهو ما أشار إليه بيت الحرية الأمريكي السنوي عن الديمقراطية في العالم حيث وصف مالي بأنها واحدة من الدول القلائل التي تشهد حالة من النضج السياسي و التداول السلمي على السلطة، خلال العقدين الأخيرين لما فاز " كوناري " بالحكم دورتين على

[1]–سيكوبا ساماكيه، مرجع سابق، ص 2.

التوالي تلاه أمادو توماني توري منذ شهر مارس 2012 كان بمثابة العاصفة التي أسقطت ديمقراطية لطالما إمتدحت من قبل الهيئات الدولية المتخصصة في ترشيد الحكم ودمقرطة النظم، وسقطت مع هذا الحدث العديد من المتغيرات فقد تلاشت الصورة المشكلة على مالي بأنها مثال يتقدى به على الصعيد القاري في تطور مؤشر الحكامة والإصلاح الكيفي للنظام السياسي[1].

ولقد أحدث الانقلاب العسكري نتيجة عكسية للهدف الذي أعلنه منفذوه، فقد قضى على القيادة السياسية الشرعية كما سبق الذكر، واحدث شرخا في الجيش المالي بين مؤيد للانقلاب ومعارض له، وقد توجه الإنقلابين إلى تأمين سلطتهم الجديدة مما أضعف القوات المالية المقاتلة في الشمال، فأنتهزت حركة الأزواد الفرصة وسيطرت على شمال مالي في مدة 3 أيام دون قتال دون قتال[1].

الإعلان عن إستقلال إقليم أزواد شمال مالي :

كان الانقلاب العسكري الذي أطاح بحكم الرئيس توري سنة 2012 والذي أدخل البلاد بدوره في حالة من اللاستقرار واللأمن بمثابة فرصة ذهبية للجماعات المسلحة بشمال مالي لتنفيذ مخططاتها الانفصالية، حيث عملت هذه الأخيرة على أنتهاز الأوضاع المضطربة في باماكو وتركيز الانقلابيون في تثبيت سلطتهم الجديدة إلى التعجيل بالقيام بعمليات عسكرية متفرقة من شأنها تحقيق الهدف المنشود فقد قامت حركة أنصار الدين المسلحة بالاستيلاء على مدينة كيدال في 30 مارس 2012، تبعها الإستلاء على مدينة غاو، في حين تمكنت الحركة الوطنية

[1] – عبد الحق بن زيري، مرجع سابق.
[2] مركز الجزيرة للدراسات، أزمة مالي : متاهة الانقلاب والانفصال، مرجع سابق، ص2.

لتحرير ازواد من الاستلاء على مدينة تومبوكتو ، وقد تم الإستلاء على المدن الثلاث دون مقاومة تذكر من الجيش المالي، بسبب تخوف قادة الانقلاب من الدخول في مواجهة على جبهتين في أن واحد الأولى جبهة الطوارق والأخرى جبهة أنصار الرئيس المخلوع " توماني " وبهذا قرر قادة الانقلاب الانسحاب من ساحة المعركة مع الطوارق والتركيز على تأمين العاصمة باماكو، وهو ما أتاح الفرصة لمسلحي الطوارق من السيطرة على المناطق الشمالية بسهولة.[2]

كما تم الإعلان عن إختطاف سبعة دبلوماسيين جزائريين قنصل ومساعديه الستة بتاريخ 4 أفريل 2012 بالمدينة المالية غاو وكان ذلك من طرف تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

وعقب ذلك أعلنت الحركة الوطنية لتحرير أزواد في 6 أفريل 2012 إعلان إنفصال أزواد كدولة مستقلة ودعت المجتمع الدولي إلى الإعتراف بهذه الدواة وحددت معالمها لتشمل مدينتي " كيدال وغاو " وتومبوكتو، كما قد قدمت الحركة الوطنية لتحرير أزواد من خلال ما أسمته " بيان أستقلال أزواد" الضمانات للمجتمع الدولي على أنها تعلن بصراحة إعترافها بحدود دول المجاورة و إحترامها، وتعهدت بالعمل على توفير الأمن و الشروع في بناء مؤسسات تتوج بدستور ديمقراطي لدولة أزواد ولقد سارع التحالف المتكون من الحركة الوطنية لتحرير أزواد والحركات المسلحة الأخرى كحركة التوحيد والجهاد وجماعة أنصار الدين وعناصر تابعة

[2]- سامي صبري عبد القوي، الطوارق ودولة أزواد عوامل النفصال وتحديات الأعتراف، الأهرام الاستراتيجي، على الموقع: www.ahram.org.eg.

لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على الإعلان الرسمي من طرف واحد على تأسيس " الكيان الازوادي ".

ردود الأفعال الإقليمية والدولية :

قوبل إعلان إنفصال أزواد برفض إقليمي ودولي واسعين ولم تعترف أي دولة بإقليم أزواد سوى بعض الدويلات الصغيرة، فعلى الصعيد الإقليمي جاءت المواقف دول الجوار رافضة رفضا قاطعا للاستقلال إقليم أزواد نظرا لتخوفهم من انتشار فكرة الإنفصال في مناطق أخرى التي تضم الطوارق ونتيجة لهذه التطورات في شمال مالي سارعت الجزائر إلى الاجتماع بقيادات الطوارق الجزائريين في تمنراست من بينهم زعيم الطوارق أمين العقال لتحصل على وعد منهم بمساندة الدولة للحفاظ على إستقرار المنطقة، ومن جانب أخر تم عقد إجتماع وزراء خارجية دول الميدان الذي يضم كل من الجزائر والنيجر ومالي وموريطانيا في نواكشوط 9 أفريل 2012 ليخرج هذا الإجتماع بموقف رافض للإعلان من جانب واحد انفصال أزواد[1].

كما جاء موقف دول غرب إفريقيا أو الإيكواس أكثر حدة، حيث قرروا إرسال قوات عسكرية لمالي لمساعدة الحكومة الانتقالية في قتالها ضد الطوارق، في حين أعلن الإتحاد الإفريقي عن رفضه لإعلان الانفصال معتبرا إياه لا قيمة له وأكد على وحدة وسلامة أراضي مالي، وقد جاءت مجمل المواقف الإقليمية داعمة للوحدة الترابية لمالي.[2]

أما على الصعيد الدولي فقد توالت المواقف المنددة بقيام دولة أزواد فقد عبرت الولايات المتحدة الأمريكية عن رفضها لإعلان الانفصال من طرف واحد داعية مالي بضرورة الحفاظ على

[1]– قوي بوحنية ، مرجع سابق. ص 09.

[2]–المرجع نفسه.

وحدة وسلامة ترابها الوطني نفس الأمر بالنسبة للإتحاد الأوروبي، أما فرنسا المستعمرة السابقة لمالي هي الأخرى عبرت عن رفضها التام لاستقلال أزواد لكنها نحت جانبا خيار التعامل العسكري ضد الطوارق.

إلا أن التطورات الحاصلة في الشمال والمتمثلة في إنشقاق التحالف الذي حقق إنتصارات كبيرة وتراجع دور الطوارق الممثلين في الحركة الوطنية لتحرير ازواد لصالح الجماعات المسلحة شكل خطرا داهما على أمن الدولة والدول المجاورة والأمن الجماعي على حد سواء، ويعود سبب هذا الانشقاق لتناقض وأختلاف في الرؤى والتوجهات لدى الطرفين، فقد سعت الحركة الوطنية لتحرير أزواد تحقيق إستقلال إقليم ازواد فحين تمثل هدف الحركات المسلحة الأخرى إنشاء دولة الخلافة الإسلامية مع تطبيق الشريعة في دول غرب الساحل الإفريقي.

وفي نفس الإطار وبعد أقل من ثلاثة أشهر على إعلان الاستقلال تعاظمت سلطة وسيطرة الحركات الجهادية من حركة أنصار الدين وحركة توحيد والجهاد وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على الجزء الشمالي للبلاد بعد تنفيذها لعمليات ومعارك واسعة تمكنت من خلالها من إضعاف قوة الطوارق في المنطقة.

و أكثر من ذلك فقد حشدت هذه الجماعات قواتها لتبدأ الزحف نحو الجنوب وفي 9 جانفي 2013 من المجتمع الدولي بالضرورة التدخل قوى أجنبية لمساندة الجيش المالي في حربه ضد الإرهاب لمنع وقوع الدولة في شرك الإنهيار والإندثار.

وبهذا جاء التدخل العسكري الفرنسي في مالي بتاريخ 11 جانفي 2013 إستجابة لطلب رسمي من الرئيس المالي وأطراف إفريقية أخرى الإيكواس قصد التصدي لتهديدات الإرهابية والتي من شأنها أن تجر البلاد إلى مستنقع لا مخرج منه، وهذا ما سيكون صلب دراستنا في المبحث الموالي.

المطلب الثالث : الأطراف الفاعلة في أزمة مالي.

تعددت أطراف الأزمة المالية بتعدد المصالح المرجوة من وراء النزاع في شمال مالي نظرا للأهمية التي تحتلها المنطقة في سياسات و إستراتيجيات العديد من الدول في النظام الدولي، وبقدر ما تتعدد أطراف النزاع الداخلي و ارتباطاتها الإقليمية والدولية بقدر ما تتعقد مسارات التسوية أو إيجاد حل نهائي للنزاع، وفي حالة النزاع في شمال مالي تبدو لنا بأن الأطراف الداخلية أكثر تعقيدا في حسم نهاية النزاع بسبب تعدد الأطراف في الشمال[1] في الوقت ذاته وعلى مستوى الإقليمي والدولي نجد أطراف خارجية متمثلة في (دول الجوار الإقليمي والقوى الكبرى فضلا عن المنظمات الإقليمية والدولية).

الأطراف الداخلية :

تتمثل الأطراف الداخلية للنزاع في مالي في الحركات المسلحة والحكومة المالية حيث يعتبران أطراف أساسية ومباشرة في الأزمة التي إنفجرت مطلع 2012 وعليه لنا تفصيل في كلا الطرفان.

[1]–مصطفى صايج مصطفى، **مرجع سابق**.

أ- الحركات المسلحة :

منهـا مـا هـو علمـاني وأخـر ينطـوي ضـمن التيـار الجهـادي أمـا عـن الحركـات العلمانيـة فـي مـالي فهي كالتالي:

- الحركــة الشــعبية لتحريــر أزواد: تأسســت ســنة 1990 فــي مــالي، توصــف بأنهــا الأكثــر إعتـدالا مـن بـين المجموعـات الطارقيـة، وقـد أدى توقيعهـا علـى إتفاقيـة تمنراسـت بـالجزائر سنة 1991 إلى انشقاقات عديدة داخلها.
- الجبهة الاسلامية العربية لتحرير أزواد: تأسست في 27 جوان 1988 في موريطانيا.

- الجبهــة الشــعبية لتحريــر أزواد: أنشــئت ســنة 1991 وهــي منشــقة عــن الجبهــة السابقة الجبهة الاسلامية العربية لتحرير أزواد[1].
- الجـيش الثـوري لتحريـر أزواد: أنشـئ سـنة 1991 الـرافض لاتفـاق تمنراسـت ودخـل في مواجهات مع الحركات السابقة خاصة الحركة الشعبية لتحرير أزواد.
- الحركــات والجبهــات الموحــدة الأزواد: تضــم الحركــة الشــعبية لتحريــر الأزواد، الجبهــة الإســلامية العربيــة لتحريــر الأزواد، الجــيش الثــوري لتحريــر الأزواد والتــي تجمعـت بمناسـبة مفاوضـات باماكو سـنة 1992، لكـن الصـراع علـى النفـوذ داخلهـا أضعف من موقفها التفاوضي مع حكومة مالي.
- حركة 23 ماي أو التحالف الديمقراطي من أجل التغيير تأسست سنة 2006.

[1]– حسام حمزة، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010-2011، ص 90.

- المؤتمر الوطني لتحرير الأزواد : أنشئ بدعم من طرف المغرب بع الإنفراج في قضية الطوارق الذي أفضت إليه اتفاقية الجزائر العاصمة سنة 2006.

هذا بالإضافة إلى عدة حركات مضادة من بينها: [1]

- الحركة الشعبية غونداي كوس : تأسست في 14 ماي 1994 وهي حركة مضادة للطوارق تحظى بدعم الجيش المالي وعدد من المنظمات السياسية والمالية هناك.

تمثل الحركات المذكورة أنفا الحركات العلمانية المطالبة بإستقلال أزواد والذي من شأنه السماح للطوارق من إدارة شؤونهم بنفسهم بعيدا عن العاصمة باماكو، كما أنها مثلت أهم اللاعبين التقليديين في النزاع المالي، ولكن بتجدد مظاهر النزاع في شمال مالي برزت حركات جديدة إما منبثقة عن الحركات السالفة أو ببروز فواعل أخرى لم تعرفها مالي من قبل.

الحركة الوطنية لتحرير أزواد MNLA:

تعتبر هذه الحركة واحدة من حركات العديدة التي سبق وأن ذكرناها مثل الحركة الشعبية لتحرير أزواد حيث تسعي إلى تحرير أرض أزواد والحفاظ على هوية الطوارق وقد تشكلت في نوفمبر 2010 كأكبر تنظيم يمثل الطوارق في شمال مالي وعاد ألاف الطوارق مدججين بالأسلحة من ليبيا بعد سقوط معمر القذافي ، ليتمكنوا من إعلان دولة الحركة الوطنية الازواد والحركة الطوارقية لشمال مالي، ويصف الأمين العام للحركة أنها حركة ذات طابع علماني، وقد دخلت حركة التوحيد والجهاد مع هذه الحركة في إقتتال داخلي لتحرير أزواد وإستطاعت أن تسيطر على غاو وطرد الأمين العام للحركة الوطنية لتحرير أزواد.

[1]-المرجع نفسه ، ص ص 92 93.

وترتكز الحركة الوطنية لتحرير أزواد على أربعة مكونات رئيسية تشكل القوة الضاربة عسكريا وهي:

1- المجندون الماليون والنيجيريون من أصول طارقية ممن كانوا يخدمون تحت إمرة الزعيم الليبي، وكانوا يعملون في وحدة خاصة تسمى الوحدة 32 يقودها نجل الزعيم الليبي الراحل خميس القذافي ، وكانت آخر مجموعة من هؤلاء المجندين الماليين قد عادت في الثالث من أكتوبر 2011 وإضطرت السلطات الإقليمية في كيدال إلى إستقبالهم لدمجهم في الجيش النظامي المالي.

2- المجندون السابقون في تحالف 23 ماي 2006 الذي كان يأسه إبراهيم أغ باهانغا قبل موته الغامض في 2011 وهم سواء الذين أنضموا للجيش النظامي المالي تطبيقا لاتفاقات السلام وملحقاتها والذين هربوا منه عند اندلاع الأزمة الأخيرة أو من لم يدخلوا الجيش النظامي أصلا وتمسكوا بسلاحهم بعد إتفاقية الجزائر 2006، وينحدر غالبية زعماء ومجندي هذه الحركات من قبيلة أيفوغاس وهي قبيلة طارقية قليلة العدد ولكن نفوذها السياسي في الشمال المالي واسع جدا.

إلى جانب حركة أنصار الدين وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي التي سيأتي ذكرها في العنصر الموالي.

الحركات الجهادية السلفية:

1- حركة أنصار الدين الأزوادية : والتي يتزعمها إياد أغ غالي أقدم وأبرز زعيم للمتمردين الطوارق بعد رحيل أغ باهانغا ومقتل القائد بركة شيخ، العضو في التحالف الديمقراطي ل 23 ماي من أجل التغيير الذي يمثل تمرد الطوارق السابق، كما يعد ممثل قبيلة

إفوغاس الطرقية، فهو ينتمي للأرستقراطية الترقية وقد حمل السلاح ضد السلطة المركزية في بداية التسعينيات وترأس الحركة الشعبية لتحرير الأزواد كما قاتل ضد قوات النظام في سنة 2006 في مقاومة جديدة وبعدها أسند له وظيفة دبلوماسية في قنصلية مالي بالمملكة العربية السعودية ثم عاد بعد أزمة ليبيا ليؤسس حركة أنصار الدين، هذه الأخيرة التي تعتبر حركة إنفصالية طوارقية ذات نهج ديني سلفي[1]، وحركة تبليغية تسعى حسب بعض المصادر في أزواد إلى ضرورة إظهار الحالة الدينية الاسلامية للشعب الأزوادي وذلك بتطبيق الشريعة وإقامة حكم إسلامي في أزواد، وقد توحدت مع الحركات الطوارقية الأخرى التي ليس لها توجه ديني نتيجة لالتقاء مصالح الطرفين إضافة لكون عدوهما واحد وهو الحكومة المالية[2].

جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا:

هي إحدى الحركات الإسلامية المسلحة في شمال مالي وصاحبة نفوذ قوي هناك وهي منبثقة من تنظيم القاعدة وقد أسسها في أكتوبر 2011 سلطان ولد بادي وأمير تنظيم القاعدة السابقة في منطقة الصحراء الموريتاني حماد ولد محمد الخير الملقب بأبو القعقاع وكان إعلان عن انبثاق هذه الحركة متزامنا مع تبنيها عملية أختطاف ثلاثة من عمال الإغاثة من أسبانيا وإيطاليا في أكتوبر 2011 في محافظة تندوف الجزائر، ووصفت الجماعة نفسها بأنها فصيل منشق عن تنظيم " القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي "[3] حيث أنضم للحركة عشرات المقاتلين

[1]–مصطفى صايج ، مرجع سابق.

[2]– الحاج ولد إبراهيم، مرجع سابق، ص4.

[3]– أندرو ليبوفينتش، تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحلفاؤه في مالي، المرصد السياسي في : WWW.Washingtoninstitute.org / 2014/04/15 على الساعة 14.50.

من أبناء القبائل العربية في شمال مالي، لتصبح الحركة بذلك واجهة للتيار السلفي الجهادي في المجموعات العربية بآزواد، مثلما تشكل حركة أنصار الدين الواجهة السلفية الجهادية داخل المجموعات والقبائل الطوارقية[1]، وقد دخلت الحركة في إقتتال مع الحركة الوطنية لتحرير أزواد وإستطاعت أن تسيطر على مدينة غاو عاصمة ازواد وطردت منها بلال آخ شريف أمين عام الحركة. وصارت الحركة بؤرة استقطاب للحركات الجهادية حيث أكد ولد يوسف أحد قادة الحركة وصول إسلاميين أجانب من كل مكان يأتون من الجزائر والسنغال ومن ساحل العاج والسودان.

القاعدة في بلد المغرب الإسلامي:

نشأ وأنبثق هذا التنظيم عن الجماعة السلفية للدعوة والقتال التي قامت بتنفيذ عملية أختطاف 32 سائحا أوروبيا في صيف 2003 بالصحراء الجزائرية، ونتيجة للتضييق الأمني المفروض عليها أتجهت لمنطقة الساحل الإفريقي أين أعلنت إنظمامها للقاعدة حيث كان تاريخ 2007/1/26 الإعلان الرسمي عن تغير التنظيم من الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، لتكسب بعدا إقليميا ودوليا واسعا، ويعد هذا التنظيم المسلح من أقدم التنظيمات في المنطقة من حيث الخبرة، كما له نفوذ قوي وواسع في شمال مالي متخذا القواعد المتمركزة هناك خلفية لتنفيذ عملياته العسكرية، كما له علاقات وثيقة بالحركات والتنظيمات النشطة في شمال مالي يظهر ذلك من خلال الدور الخفي الذي يلعبه تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في توفير الدعم اللوجستي لبعض القيادات التي تنشط الآن في هذا الصراع، رغم حرص كل القيادات والمتحدثين باسم الطوارق سواء في الداخل أو في

[1]– عبد البديع، **مرجع سابق**.

الخارج على نفي أي صلة تربطهم بهذا التنظيم إلا إن هناك تقارير تؤكد مشاركة بعض قادة التنظيم المسلح في عمليات قتل أستهدفت أفراد من الجيش المالي[2].

الحكومة المالية :

تعتبر الحكومة المالية في باماكو طرفا داخليا مباشرا وفاعلا في النزاع الذي يدور راحاه في البلاد، فمنذ الاستقلال والعاصمة المالية تلعب أدوارا أساسية لإيقاف فتيل الأزمة التي تفجرها من حين لأخر الحركات الطوارقية بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي يعرفها إقليم أزواد، وسياسة التهميش والإقصاء المفروض عليها، وكان رد فعل العاصمة المالية في كل مرة يتسم بالعنف وممارسة مختلف الأساليب العدائية من قتل وتهجير وتحريض الحركات المناوئة للطوارق والوقوف ضد سلسلة من التمرد التي قادتها الطوارق في كل من 1991-1995-1996-2006-2012 كما أنها طرفا في المفاوضات والمباحثات التي تسعى الجزائر من خلالها كونها تلعب دور الوساطة إلى فض النزاع والوصول إلى تسوية نهائية من خلال توقيعها على إتفاقية السلام بينها وبين المتمردين وحتى عندما تغير النظام نتيجة الانقلاب العسكري الذي أطاح بحكم أمادو توماني توري لم تتغير السياسة المتبعة إتجاه مطالب الطوارق الساعية للانفصال، وإنما بقيت السلطة الانتقالية تتصدى لكل ما يهدد وحدة وسلامة التراب الوطني المالي.

الأطراف الخارجية : القوى الإقليمية والدولية الفاعلة في أزمة مالي.

إلى جانب الأطراف الداخلية الفاعلة في الأزمة المالية نجد أن هناك أطراف خارجية غير مباشرة ترتبط بأجندة سياسية معينة من المصالح والأهداف ومن أبرز هذه الأطراف نجد:

[2]– الحاج ولد ابراهيم، مرجع سابق، ص4.

القوى الإقليمية :

تلعب بعض الفواعل الإقليمية دورا بارزا في قضية الطوارق حيث تتنافس فيما بينها لكسب أطراف أساسية في النزاع خدمة لمصالحها وقصد كسب الريادة الإقليمية ومن أبرز هذه الدول:

1. **المغرب :** لطالما كانت المملكة المغربية تسعى للريادة الإقليمية في المنطقة، وقد عملت هذه الأخيرة على توظيف ملف الطوارق لإدارة علاقتها التنافسية مع الجزائر، حيث تستخدمه كورقة من أجل إحراج وإضعاف الجزائر وتسبب لها بمشاكل داخلية، وجاء تصريح الملك المغربي الراحل " الحسن الثاني " تأكيدا على سياسة المغرب اتجاه قضية الطارقية حين قال : (إذا واصلت الجزائر دعمها لإنشاء دولة صحراوية فلا أرى مانعا من دعم الطوارق ودفعهم للمطالبة بإستقلالهم، وكانت المغرب توجه إتهامات للجزائر كونها هي سبب في جعل الطوارق ينخرطون في صفوف القوات المسلحة لجبهة التحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب.

ورغم أن المغرب ليست من الدول الساحل الإفريقي إلا أنها وفي الآونة الأخيرة أصبحت تلقي أهتماما واسعا بهذه المنطقة وبالتطورات الأزمة المالية فقد سجل حضور المغرب بشكل ملحوظ في إجتماعات القادة الأفارقة لدراسة مختلف الملفات من بينها الأزمة في مالي وإلى جانب هذا كانت هناك تحركات للمغرب في دول الساحل الإفريقي تمثلت في الزيارات الرسمية ، حيث قام الملك المغربي شخصيا بجولة لمالي وكان ذلك خلال تنصيب رئيس الجمهورية الجديد وإن دل هذا على شيئ يدل على عودة إهتمام المغرب بمنطقة الصحراء الكبرى خدمة لأهدافها وأجندتها السياسية(قضية الصحراء الغربية).

2-ليبيا : أهتمت ليبيا بالمسائل الطارقية [1]إهتماما كبيرا في دول الساحل الإفريقي وبالأخص في مالي والنيجر والجزائر وكان لها دورا بارزا فيها، إذ تمثلت طروحات القائد معمر القذافي في رغبته في لم شمل الطوارق في دولة واحدة حيث كان يبحث عن التوجه جنوبا بالاندماج الصحراوي في إفريقيا كامتداد طبيعي رآه الأنسب للدولة الليبية، فقد كان يسعى للإتجاه عموديا أكثر من رغبته في السير على نحو أفقي من خلال طرحه فكرة " الولايات المتحدة للصحراء " التي تتحفظ بشأنها الجزائر لتعارضها مع مفهوم ومقومات الوحدة الوطنية بقيامها على تقوية أطر إجتماعية تقليدية مبنية على الولاء للقبيلة والانتماء العشائري للطوارق بدلا من الولاء للدولة الوطنية ، وهذا ما يشكل تهديدا مباشرا للوحدة الترابية للجزائر.

ويعود الاستاذ الباحث " شريف ادريس" لتأكيد على مساعي والمناورات الليبية بشأن مسألة الطوارق إلى سنة 1980 أين طرح العقيد الليبي المشروع الذي لقي رفض من الجزائر خاصة أنه تزامن مع الخلاف الجزائري المغربي[1].

وفي نفس السياق ولتحقيق هدف ليبيا بإعادة بعث مشروع توحيد مطالب الطوارق الصحراء وتأسيس وطن قومي لهم قائم على الولاء للقبائل الصحراوية ذات الأصول الطارقية عملت هذه الأخيرة على إطلاق وتمويل مشاريع تنموية في كل من مالي والنيجر قصد إستمالة العنصر الطارقي ودفعه للانفصال فكان القذافي يستخدم الطوارق كأداة لتطويع الأنظمة المجاورة ،

[1]– منصور لخضاري، الإمتدادات الجيوسياسية للأمن الوطني في الجزائر، مجلة شؤون الأوسط ، ،ع 143، خريف 2012، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية، ص 14.

[1]– منصور لخضاري، الساحل الافريقي وبناء الأمن الوطني في الجزائر، محاضرات الثقافة العامة، مديرية الإتصال والإعلام والتوجيه، الجزائر 2012، ص 14.

(مـالي و النيجـر والجزائـر) ورغـم هـذا لـم يتحقـق المقصـد والمتمثـل بـإعلان دولـة أزواد إلا بعـد رحيلـه حـين إشـتعلت فتيلـة الأزمـة فـي ليبيـا و إنتشـرت لدولـة مـالي بعـودة نحـو 7000 مـن المقاتلين المدججين بالأسلحة ليعلنوا إستقلال أزواد وتشكيل دولة طارقية.

القوى الدولية الكبرى الفاعلة في أزمة مالي :

1. فرنسا :

يمثـل السـاحل الإفريقـي بالنسـبة لفرنسـا نقطـة تقـاطع مـع جـزء مـن إمتـدادات المنظمـة الدوليـة للفرنكوفونيـة " فبالمنطقـة مسـتعمراتها السـابقة ومـالي مـن بـين هـذه المسـتعمرات التقليديـة ، فـالوجود القـديم فـي المنطقـة أكسـبها حقـا طبيعيـا لمواصـلة نفوذهـا[1]، الأمـر الـذي جعلهـا طرفـا فـاعلا غيـر مباشـرا فـي الأزمـة الماليـة، حيـث تعـود بـوادر إهتمـام فرنسـا بالمنطقـة إلـى سـنة 1946 أيـن تبنـت مشـروع إنشـاء الإتحـاد الفرنسـي والـذي كـان بالتحديـد فـي 27 أكتـوبر 1946 والـذي بموجبـه تـم ضـم كـل الأقـاليم الفرنسـية المحتلـة فـي شـمال إفريقيـا وغربهـا وشـرقها تابعـة لمـا سـمي بـالتنظيم الموحـد للأقـاليم الصـحراوية، بحيـث تهـدف إلـى بسـط نفوذهـا عـن طريـق "مشـروع التنظـيم الموحـد للأقاليم الصحراوية "[2].

وأسـتمر إهتمـام فرنسـا بمـالي حتـى بعـد إسـتقلالها، حيـث كـان لهـا حضـور قـوي سـواء علـى المسـتوى السياسـي أو الإقتصـادي، أمـا فيمـا يخـص المسـألة الطارقيـة فقـد كـان لفرنسـا عديـد مـن المشـاركات لحـل النـزاع الـذي ينشـب بـين الحـين و الأخـر بـين العاصـمة الماليـة باماكو والطـوارق كونهـا طرفـا

[1]–منصور لخضاري، مرجع سابق، ص 5.

[2]– أعمر عمورة، التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي ، مقاربة جيو أمنية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، ص 131.

غير مباشر في الأزمة حيث قامت بالعديد من المبادرات للتوسط من أجل إنهاء النزاع متبنية أساليب مختلفة للاحتواء منها.

- الحملة الإعلامية من أجل إبراز معاناة الطوارق.
- مساعدة الطوارق ماديا تحت شعارات إنسانية.
- معارضة الوساطة الجزائرية في النزاع خاصة اتفاقية تمنراست وهذا ما من أجل إيجاد مناخ ملائم لتجسيد فكرة " الدولة الطارقية ".

ولقد برز دور فرنسا كطرف فاعل في الأزمة المالية خاصة في الآونة الأخيرة أين تبنت العملية العسكرية في شمال مالي لمساعدة الجيش المالي والحكومة المالية لمجابهة تنامي خطر القاعدة والجماعات المسلحة ووقف زحفها إلى الجنوب.[1]

3- الولايات المتحدة الأمريكية :

تأخر إهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بإفريقيا والساحل الإفريقي على وجه العموم وبدولة مالي على وجه الخصوص بسبب ما إعتبرته بأنه منطقة نفوذ تقليدية لفرنسا، إلا أنها راجعت سياستها الخاصة.

التدخل العسكري الفرنسي في مالي :

تقدمت الحكومة المالية في الاجتماع السابع والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة في نيويورك الأربعاء 26 سبتمبر 2012 بالتنبيه إلى ضرورة إنشاء قوات دولية للتدخل في الأزمة، صرح الرئيس الفرنسي " فرنسوا هولاند " أن فرنسا تطالب مجلس الأمن الدولي لدعوتها من

[1]- المرجع السابق ، ص 132.

جديد وبسرعة للتدخل في الأزمة على إعتبار أن النشاط المتعاظم للجماعات الإرهابية في دولة مالي يشكل تهديدا للعالم.

إن المنطق الواقعي (النظرية الواقعية) لتفسير هذا التدخل هو حماية المصالح الفرنسية المرتبطة بالمناطق الإقليمية المجاورة لدولة مالي (النيجر، موريتانيا، تشاد، بوركينا) لأن سقوطها مرتبط بشكل كبير بسقوط مالي على انتظام لعبة الدومينو.

بناءا على طلب الحكومة المالية والإيكواس قام مجلس الأمن للأمم المتحدة في 12 أكتوبر 2012 وتحت الفصل السابع من الميثاق، بإصدار قرار المقترح الفرنسي يقضي ببعث قوة عسكرية بقيادة إفريقية لمساعدة الجيش المالي في قتاله ضد الميليشيات وأعطى مهلة 45 يوم لإعداد هذه القوة للتدخل تحت إشراف الإيكواس و الإتحاد الإفريقي المقدرة ب 3300 جندي.

بعدما صدر قرار مجلس الأمن الدولي في 20 ديسمبر 2012 بالموافقة على التدخل العسكري في مالي لاحتواء التمرد في شمال البلاد، كان من المنتظر مبادرة القوات الإفريقية وبالتحديد الإيكواس التي من المقرر أن تتولى العمليات العسكرية بقوات قوامها 3300 جندي كما سبق وذكرنا، بالنظر إلى تجربة هذه المنظمة في العديد من المنازعات في إفريقيا وفي إطار الشرعية الأممية غير أن الأزمة إتخذت مسارا آخر بالإعلان المبكر لوزارة الدفاع الفرنسية لمشاركتها العسكرية للجيش المالي في 11 جانفي 2013، بالمقابل نال تأييد دولي واسع سواء من طرف الأمين العام للأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي وحتى الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا ومجموعة الثمانية ، اقترحت تقديم مساعدات لوجيستية، فبالرغم من توقعات وتوصيات وتفاعل المهتمين بالأزمة إلى ضرورة الاعتماد خاصة في ظل قبول جماعة أنصار الدين وهي الأطراف العامة في التمرد على التفاوض والحوار مع الحكومة المالية غير أن فرنسا نجحت

في الإقناع بضرورة التدخل العسكري بحجة الحرب على الإرهابيين الإسلاميين وإعادة الحكومة المالية ومنه فرنسا نجحت في إكتساب الشرعية للتدخل من خلال شرعية المحلية المتمثلة في الطلب الرسمي للحكومة المالية وكذا الشرعية الأممية من خلال القرار 2085 وإقناع المجتمع الدولي على أنها حرب عالمية ضد الإرهاب تعمل فيها على استئصال نموذج أفغاني في إفريقيا، ومنه جاء التدويل العسكري والسياسي كمصلحة إستراتيجية لفرنسا[1].

جاء التدخل الفرنسي في أعقاب حالة الطوارئ وبناءا على طلب رسمي من الحكومة المالية، لم يكن هذا التدخل العسكري مفاجئا إذ كانت أكثر اللاعبين الدوليين والإقليميين انغماسا في الأزمة المالية منذ اندلاعها في 2012 عبر إستراتيجية تدويل الأزمة فهي من كانت وراء إصدار مجلس الأمن ثلاث قرارات تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة (2056-2071-2085) ، ويمكن تفسير هذا التدخل بمجموعة من العوامل:

1. الارتباط التاريخي لفرنسا بإفريقيا عبر الحركات الاستعمارية ثم تدخلها منذ 1960 في أكثر من 40 نزاع وأزمات داخلية في بلدان إفريقيا كانت مستعمرات لها.
2. الحضور الدائم لفرنسا في منطقة غرب إفريقيا كمنظمة نفوذ جيوسياسي تمارس التأثير فيه من خلال علاقاتها بأنظمة دول المنطقة وحركات سياسية محددة فيها بإطار Afrique – France .
3. التدخل الفرنسي في الشأن المالي على طول العقود الماضية بدعم فرنسا للأنظمة السياسية تارة ولدعم المعارضة تارة أخرى.

[1]–أزمة مالي والتدخل الخارجي، المركز العربي للأبحاث والدراسة السياسية، ع 28، 2005، ص 07.

4. المصالح الإقتصادية الفرنسية في غرب إفريقيا، ورغبتها في إستغلال الأوضاع الدولية لتعويض خسائرها على إثر الأزمة الإقتصادية.
5. إثبات التواجد الفرنسي الدائم في إفريقيا، حيث أعلن الرئيس الفرنسي " فرنسوا هولاندا " في خطاب له ألقاه خلال زيارة إلى السنيغال في أكتوبر 2012 أن زمن سياسة فرنسا المهيمنة على القارة الإفريقية قد ولى ومواجهة التنافس الدولي على مواردها خاصة الدور الأمريكي في إطار السياسة التوسعية المتعاظمة عبر مشاريع إقتصادية، تنسيقات أمنية، قانونية، عسكرية[1].

بناءا على أبحاث قامت بها شركة توتال الفرنسية فإن إقليم الأزواد يحتوي على تريليون مكعب من الغاز الطبيعي ومخزون محلي يكفي 50 سنة، وتعتبر مالي دولة ذات أهمية بالغة بالنسبة إلى فرنسا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار مناجم اليورانيوم النيجيرية التي توفر احتياجات المحطات الفرنسية النووية التي تقع مباشرة على حدود النيجر مع مالي.

إذا كانت فرنسا قد لجأت إلى التدخل العسكري في مالي لتحقيق رؤيتها لحل الأزمة في إطار المحافظة على نفوذها ومصالحها، فالملفت للانتباه هو عدم وجود ممانعة دولية أو إقليمية لهذا التدخل، فبالنظر إلى غياب الحد الأدنى من التفاهم بين الدول الكبرى بشأن التدخل في أزمات مختلفة في العالم، كان من المتوقع أن يثير التدخل الفرنسي في مالي نوعا من المعارضة أو على الأقل التردد لدى أقطاب المجتمع الدولي أو الإقليمي، فقد حظي التدخل بالدعم، بل أن روسيا عرضت تقديم دعم عسكريا للتدخل الفرنسي، لكن هذا

[1]–عبد النور بن عنتر، " التدخل في مالي: نظرة من الداخل الفرنسي الرسمي والشعبي "، مركز الدراسات الإستراتيجية ، 2007، ص 08.

التصور الجيوسياسي جعل من عملية تحديد طبيعة الأزمة أكثر تعقيدا، ليس أزمة هوية وليس أزمة أمنية فقط بمعنى وجود فواعل غير دولاتية عنيفة أو إجرامية[2].

ما رأيناه أنه منذ جويلية 2012 هو النزعة الفرنسية نحو العمل العسكري، حيث رأينا أن الإتحاد الإفريقي قدم تصورا على خلفية القرار 2071 الصادر يوم 12 أكتوبر 2012 عن مجلس الأمن من خلال التبني الإستراتيجي لحل الأزمة المالية، من خلال بناء تصور يقوم على الحل السياسي، بالحوار وتنظيم انتخابات ديمقراطية دون استثناء، فقرار فرنسا بالتدخل العسكري هو قرار فرنسي وليس بطلب من مالي بقدر ما أن الطلب المالي هو غطاء من هذا القرار الفرنسي، كما أن التدخل العسكري في الأزمة المالية هو بمثابة صب الزيت على النار، وهي بهدف دفع الأزمة إلى مستويات أعلى، ليس فقط من خلال توسيع محتمل لمجالات التشابك بين الجماعات المختلفة والجيوش المالية، الإفريقية أو الأخرى، ولكن أيضا سوف يجعل الضبابية واسعة بين الإرهاب والمقاومة التي سوف تستخدم كغطاء أخر من أجل التجنيد.

لكن المشكلة الأخرى أننا سنبقى أمام الجيوش الإفريقية غير المؤهلة، وأكثر من ذلك سنجد أنفسنا أمام مجموعة من جيوب المجابهة العسكرية التي ستدخل المنطقة في دوامة من العنف قد تجعل الإرهاب الموجود في مالي إرهابا منتشرا وفق أربعة سيناريوهات:

1. إنتشارا داخل مالي من خلال انتشار في كيدال، تمبوكتو إلى غاو ومناطق أخرى مما يجعل من الصعب التحكم فيه داخل مالي.

[2]– محند برقوق، " التدخل الفرنسي في مالي سيحول المنطقة إلى مستنقع وسيخلف أزمة إنسانية غير مسبوقة" يومية النصر، 2013/01/13 في WWW.jazairess.com/annasr/45087 على الساعة : 18.30.

2. الانتشار نحو موريتانيا بحكم وجود تجربة للجماعات الإرهابية في موريتانيا واحتمال انتشاره في النيجر.
3. احتمال لجوء بعض الجماعات الإرهابية نحو الجنوب الجزائرية.
4. الأخطر وهو انتقال كل هذه الجماعات نحو كل المنطقة بما فيها ليبيا.

منظمة الأمم المتحدة : جاءت مساعي وقرارات الأمم المتحدة لتسوية النزاع في مالي، في دعوتها إلى انتهاج لغة الحوار لحل مشكلة تمرد الطوارق في مالي وتدعيمها للقمم المنعقدة لمناقشة المشكلات المتعلقة بالأمن والتهريب في منطقة الساحل الإفريقي، وجاء على لسان الأمين العام للأمم المتحدة لغرب إفريقيا " سعيد جنيت " في داكار بعد اجتماع لقادة بعثة السلام الإقليمية التابعة للمنظمة الدولية أن حل مشكلة الطوارق في نهاية المطاف يكمن في الحوار، وأضاف أن الأمم المتحدة، أيدت اقتراحا للرئيس توماني توري أثناء فترة من رئاسته لدولة مالي باستضافة قمة في باماكو أوائل يوليو 2012، لزعماء دول غرب ووسط الساحل(موريتانيا، النيجر، مالي، تشاد، بوركينافاسو، الجزائر، وليبيا) للبحث في سبل الوصول لحل لهذا المشكل، وشدد على أن المنظمة الدولية على استعداد لتقديم الدعم الكامل لجهود المنطقة، وكان الرئيس " أمادو توماني توري " قبل الإطاحة به عرض التفاوض مع المتمردين، لكن حكومة النيجر المجاورة استبعدت إجراء محادثات مع متمردي النيجر الذين يقودهم الطوارق في شمال مالي[1].

جاء القرار الأممي بشأن الأزمة في مالي تحت رقم 2056، الصادر في 05 جوان 2012 بشأن تعزيز الأمن في غرب إفريقيا، وتشمل عدة فقرات عن الوضع في مالي، حيث يشير

[1]– الأمم المتحدة تدعوا للحوار لإنهاء تمرد الطوارق في الموقع الالكتروني: http// aljazeera.net/new/pages. على الساعة 10.30.

القرار إلى تأكيد سيادة مالي ووحدتها وسلامتها الإقليمية، ويدين محاولات الانقلاب كما يثني على الجهود التي تقوم بها المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والإتحاد الإفريقي، وكذا تعاون بلدان الجوار ودول أخرى، كما جاء القرار الأممي ليشدد على ضرورة الحوار بين مختلف الأطراف ويدين هجمات الجماعات المسلحة والمتمردين ضد القوات المسلحة المالية والمدنيين، وكذا يؤكد رفضه لبيان الحركة الوطنية لتحرير أزواد والمتعلق بما يسمى باستقلال شمال مالي ويعتبرها باطلة[2].

ثم جاء القرار رقم 2071 بشأن مالي الصادر في 12 أكتوبر 2012، وأهم ما جاء فيه هو إعراب مجلس الأمن والأمم المتحدة عن إستعدادها لتقديم الدعم اللازم لوضع حد للتدهور الأمني والأخطار الأمنية والإنسانية في شمال مالي، وهذا من خلال دعم جهود المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.

[2]– قرار مجلس الأمن رقم 2056 (2012)، 2012/07/05، فيhttp//www.diplomatie.gouv.fr، على الساعة 10.30 سا.

الفصل الثالث :الجهود الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة المالية.

لطالما لعبت الجزائر دورا هاما في حل النزاعات والمشاكل في القارة الافريقية حيث اكتسبت الدبلوماسية الجزائرية خبرة كبيرة في مجال حلحلت وتسوية النزاعات في القارة الافريقية ، ويعود هذا الى دورها القاري والمحوري في منطقة الساحل الافريقي مما ادى هذا الى اسراع الدبلوماسية الجزائرية الى تبني مقاربة الحل السياسي للنزاع في مالي ودعوتها للأطراف المتنازعة الى الجلوس حول طاولة الحوار الوطني الذي احتضنته الجزائر سعيا منها الى تقديم مقاربة شامل للحيلولة دون اشتعال النزاع مجددا

ويتناول هذا الفصل من الدراسة الجهود الدبلوماسية الجزائرية لحل النزاع المالي .

المبحث الأول : الآليات الدبلوماسية على مستوى العلاقات ثنائية الأطراف.

أكدت الجزائر في مواقفها الرسمية على الحل السياسي للوضع الأمني دون اللجوء إلى القوة العسكرية والتدخل الأجنبي لحل الأزمات في منطقة الساحل، وذلك بتكثيف الآليات السياسية، الأمنية والإقتصادية بالمنطقة والتي سعت إلى تنفيذها على مستوى العلاقات المتعددة الأطراف لما لها من دور محوري وريادي بالمنطقة.

المطلب الأول : الآليات السياسية

تعتبر الوساطة أداة من الأدوات الدبلوماسية المستعملة في حل النزاع لاسيما النزاع المالي، فقد لجأت الجزائر إلى هذه الأداة باعتبارها مبدأ أساسيا من مبادئ سياستها الخارجية، فالجزائر تدعو دائما إلى حل النزاع بطرق سلمية ونبذ الأدوات العسكرية.

لهذا، فقد أدرك الساسة في الجزائر منذ السنوات الأولى لبداية تمرد الطوارق في شمال مالي على السلطة المركزية في باماكو أن ترك الأمور وعدم الاهتمام بما يدور في الحدود الجنوبية الجزائرية من شأنه أن يؤثر على الأمن الداخلي الجزائري ويزعزع الاستقرار ومنه يفتح المجال للتدخلات الأجنبية، وتجنبا لزعزعة الأمن والاستقرار قامت الجزائر بالعديد من المجهودات لتسوية نزاع الطوارق، فبحكم مكامنها الاقليمية القارية وما تحظى به من اهتمام دولي كان لزاما عليها حل النزاع على طول حدودها خاصة النزاع بين الطوارق وحكومة مالي، إذ بدأ التحرك الملموس للدولة الجزائرية في المنطقة مع تجدد التوتر بين الطوارق في بداية التسعينات خصوصا حول مناطق كيدال، غاو وتمبوكتو، حيث أكدت الدول المشاركة على عدم استعمال القوة لحل المشكل الطارقي، وتعهدت الأطراف المشاركة في هذا اللقاء على ضرورة تنمية المناطق الحدودية للمنطقة ووضع حد للتهميش الذي يعيشه السكان، فقد تم تشكيل لجنة وزارية دائمة تشمل وزراء داخلية تلك البلدان، من جهة ثانية

أكد وزراء البلدان الأولى المجتمعون في جانب عزمهم على احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعلى ضرورة تعزيز التعاون وبرامجه في المناطق الحدودية المشتركة بينهم في إطار إعادة إدماج السكان المعنيين ومكافحة ظاهرة الهجرة الغير شرعية، كما أكد رؤساء الدول الأربعة عزمهم على احترام مبادئ منظمة الإتحاد الإفرقي، خاصة تلك المتعلقة بالمعالجة الهادئة للنزاع وإحترام السيادة الترابية الدولية.

لقد كان عقد لقاء جانب ضرورة من أجل المعالجة الهادئة والنهائية للمشكلة، غير أن تماطل الدول في تطبيق هذه الإجراءات وغياب صوت موحد للطوارق جعل المشكلة في هذه القمة أمرا مؤجلا خصوصا بعد تطورات القضية فيما بعد والتي دفعت بالجزائر إلى تكثيف جهودها الدبلوماسية في كل الاتجاهات لتدعيم السلم في المنطقة.

لقد خاضت الجزائر من منطق حسن الجوار في النزاع الطارقي المالي وفق مبدأ الوساطة النزيهة مجموعة من الشروط من أجل قبول وساطتها وتتمثل هذه الشروط في :

- ألا تقوم أهداف الطوارق على مطالب استقلالية –انفصالية.
- قبول كلا الطرفين وساطتها.
- الموقف الجزائري المبدئي تجاه الأزمة كان يهدف إلى الحفاظ على الوحدة الترابية لمالي.

ونتيجة لانفجار الأزمة في 2012 إثر استئناف قادة الجماعات المسلحة النزاع ضد الحكومة المالية مع بداية جانفي، وبعدما شهدت مالي انقلابا عسكريا أطاح بالرئيس أمادو توماي توري يوم 21 مارس 2012 وإعلان الجماعات قيام دولة أزواد في شمال مالي يوم 06 أفريل 2012، ظلت الحكومة الجزائرية ترعى بشكل حصري جميع اتفاقيات السلام السابقة الموقعة بين الطرفين، كما حاولت مبكرا ربط اتصالات مباشرة

ومتكررة مع الجانبيين لوقف إطلاق النار ودعتهما للجلوس إلى طاولة المفاوضات لإيجاد حل سلمي للأزمة، وهذا ما استجابت له الحكومة المالية سريعا وأرسلت بالفعل وفدا برئاسة وزير خارجية مالي السابق " سومايلو بوباي مايغا" إلى الجزائر العاصمة في 02 فيفري 2012 للقاء ممثلين عن حركات التمرد الأزوادية ومعهم ممثلون عن تحاف 23 ماي والحركة الوطنية لتحرير أزواد[1]، كما قامت الجزائر بتقريب وجهات النظر بين فصيلين تارقيين في الشمال هما " حركة تحرير أزواد " و " حركة أنصار الدين "، الأمر الذي توج باتفاق بين الطرفين وقع في الجزائر يوم 21 ديسمبر 2012، وهو الأمر الذي اعتبرته الخارجية الجزائرية لبنة في اتجاه الوصول إلى حل سياسي شامل مع سلطات باماكو، فضلا عن كون هذا الاتفاق الذي سعى إلى عزل تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا التي إختطفت دبلوماسيين جزائريين من القنصلية الجزائرية في غاو شمال مالي في 05 أفريل 2012، وذلك بعد سيطرة المتمردين على مقر القنصلية بعد فترة قصيرة من حصول الانقلاب العسكري في هذا البلد وتراخي القبضة المركزية على منطقته الشمالية لفائدة الفصائل المتمردة، حيث قام مسلحو حركة التوحيد والجهاد باقتياد القنصل الجزائري في مالي رفقة ستة موظفين آخرين إلى وجهة مجهولة، وفي فترة لاحقة، أطلقوا سراح ثلاثة منهم وتم إعدام نائب القنصل " الطاهر التواتي " بعد رفض الجزائر التفاوض مع الخاطفين[2].

1- الوساطة الجزائرية في أزمة مالي 2012

قامت الإستراتيجية الجزائرية حيال الأزمة المالية – حتى إعلان فرنسا التدخل العسكري – على معارضة أي تدخل أجنبي مهما كانت الذريعة وتفضيل الحل السلمي، والمناداة بضرورة التفاوض وعودة الشرعية

[1]– ولد إبراهيم الحاج ، مرجع سابق.

[2]–معاد الدهيسات، شمال إفريقيا جمر تحت الرماد... الفوضى القادمة من رحم الانقلابات " في WWW.revfacts.blogspot.com، 10-03-2014، على الساعة : 08.00.

الدستورية في مالي، ضرورة عزل العنصر السياسي للطوارق (المنادي بالحكم الذاتي) ذي المطالب السياسية الوطنية الواضحة، والذي يجب التفاوض معه لإيجاد حل لأزمة شمالي مالي (وهي سابقة لانتشار ظاهرة الإرهاب في المنطقة)، عن العنصر الإرهابي المتمثل في القاعدة في بلاد الغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا المفتقرة لقاعدة جغرافية عكس الحركة الوطنية لتحرير الأزواد، وقد إعتبرتالجزائر في البداية حركة أنصار الدين (الطارقية) من مكونات العنصر السياسي لا الإرهابي، وقد توسطت الجزائر لإجراء مفاوضات شاركت فيها هذه الحركة الأخيرة لإيجاد حل سلمي لهذه الأزمة[1].

إنطلاقا من مبادئها المتمثلة في حسن الجوار والحل السلمي للنزاعات، سعت الجزائر على قيادة الوساطة بين الأطراف المتنازعة في شمال مالي، مع تحديدها لجملة من الاجراءات والشروط من أجل التوسط بين الحكومة المالية الرسمية والحركات الاستقلالية، والتي تتمثل في الوحدة الترابية لمالي وعدم قبول الانفصال، تقديم فرصة لجميع أطراف النزاع للمشاركة في المفاوضات.

وسبق للجزائر أن قامت بمساعي دبلوماسية لإيجاد تسوية سياسية لأزمة شمال مالي ذات البعد الاجتماعي المتأصل وذلك في ما يعرف باتفاقية تمنراست في جانفي 1991 وإتفاقية الجزائر للسلام في جويلية 2006[1] ، ونظرا لتفاقم الأزمة من جديد في شمال مالي وانعكاساتها السلبية على الأمن الوطني الجزائري، قادت الجزائر مرة أخرى عملية الوساطة من أجل إعادة الاستقرار والأمن وعدم إعطاء أي فرصة للقيام بتدخل أجنبي قد ينعكس سلبا على الأمن بالمنطقة.

[1]– بن عنتر عبد النور، الاستراتيجية المغاربية حيال أزمة مالي، ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة، مركز الجزيرة للدراسات الاستراتيجية ، قطر، 17–18 فيفري 2013، ص 05.

[1]– مصطفى صايج، الجزائر والأمن الإقليمي: التسوية الدبلوماسية لأزمة شمال مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الإقليمي، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 02، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، ديسمبر 2014، ص 12.

عملت الجزائر على تقريب الأطراف المتنازعة في مالي من خلال تكثيف الاتصالات بين الجانبين لوقف إطلاق النار بين الأطراف المتنازعة ودعوتها للجلوس على طاولة المفاوضات لإيجاد حل سلمي للأزمة، ولهذا قامت الحكومة المالية بباماكو بإرسال وفد برئاسة وزير الخارجية المالي " **سومايلو بوباي مايغا** " إلى الجزائر العاصمة في 02 فيفري 2012 للقاء ممثلين عن حركات التمرد الأزوادية ومنهم ممثلين عن الحركة الوطنية لتحرير أزواد.

وقامت الجزائر في 22 ديسمبر 2012 بوساطة بين الجماعات المنادية بالاستقلال والحكومة المالية، انتهت باتفاق تعاون ينص على إيقاف اطلاق النار والعمل على إيجاد حل سلمي للأزمة والتنسيق فيما بينها لمواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة في المنطقة، إلا أن التدخل الفرنسي في المنطقة بسب هجوم حركة أنصار الدين على مدينة كونا في مالي سنة 2012، جعل الجزائر تصنفه كتنظيم إرهابي لا يجب التفاوض معه بل لابد من التعامل معه كتهديد للأمن في المنطقة[1].

وبطلب من الحكومة المالية والمتمردين في مالي استأنفت المفاوضات في 19-20 جانفي 2014، فقد جاء في البيان المشترك بين الطرفين مايلي : " **بطلب من الإخوة الماليين باشرت الجزائر جهودا من أجل المساهمة في المساعي الجارية للمجموعة الدولية الرامية إلى ترقية الحوار الوطني الشامل في ظل احترام قواعد الشفافية والنزاهة والفعالية والمسؤولية وتمكين الماليين من هذا المسار وذلك طبقا للوائح مجلس الأمن الأممي ومجلس السلم والأمن للإتحاد الإفريقي**".

-–[1] jean pierre chevenment et géradlarchcher, sahel pour une approche globale, rapport d'information, n 720, france, juillet 2013,p 160.

وفي ديسمبر 2014 بعد عدة جولات من مفاوضات السلام اختتمت الجولة الرابعة بإعداد مشروعة اتفاق سلام من قبل الوساطة الجزائرية، وجاء مشروع اتفاق السلام والمصالحة في مالي في 72 مادة موزعة على 8 محاور تضمنته وثيقة سميت " مشروع اتفاق السلام والمصالحة في مالي " إلى جانب ثلاث ملاحق تخص القضايا الأمنية ومرحلة انتقالية، ومشروع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

استبعدت الوثيقة أي مشروع استقبلت لمناطق الشمال، حيث ينص على أن الاطراف الموقعة تلتزم باحترام الوحدة الترابية الوطنية وسيادة الدولة المالية وكذا طابعها الجمهوري العلماني، وتلتزم الوثيقة كذلك سلطات باماكو بأن " مؤسسات الدولة المالية تأخذ الإجراءات اللازمة من أجل تعديل دستوري " والإجراءات

التشريعية والتنظيمية اللازمة لتطبيق مضمون الاتفاق[1] .

توصلت الجزائر مع الأطراف مع الأطراف المالية المتصارعة، إلى توقيع اتفاق سلام تاريخي في 01 مارس 2015، وكانت الجزائر قد قدمت مشروع اتفاق جديد يجمع بين حكومة مالي و 6 مجموعات مسلحة وهي الحركة الوطنية لتحرير أزواد، المجلس الأعلى لوحدة أزواد، الحركة العربية الأزوادية، التنسيقية من أجل شعب الأزواد وتنسيقية الحركات والجبهات القومية للحركة.

ووقع على مشروع الاتفاق ممثل الحكومة المالية وممثلو الجماعات السياسية – العسكرية لشمال مالي المشاركة في الجزائر وفريق الوساطة الدولية الذي تقوده الجزائر. كما أكد " منصف منجي " الرئيس " المينوسما " ، إحدى المنظمات الدولية الملتزمة في إطار الحوار المالي الشامل أن التوقيع بالأحرف الأولى

[1] – وزارة الشؤون الخارجية، الوساطة تقترح برلمانا لسكان شمال مالي وتعديل الدستور ودمج المعارضة في الجيش، محضر ختامي للجولة الرابعة للمفاوضات، المديرية الفرعية لدول الساحل، ديسمبر 2014، ص 01.

بالجزائر العاصمة، على اتفاق السلام والمصالحة الوطنية المنبثق عن مسار الجزائر يمثل قاعدة متينة لإرساء سلم مستدام ومصالحة وطنية، وأوضح منجي خلال مراسيم التوقيع على الاتفاق من أجل السلام والمصالحة الوطنية في مالي أن " الاتفاق وإن كان لا يستجيب لكل الطلبات ولا يرضي كافة الأطراف إلا أنه يقوم على التوازن ويمثل قاعدة جيدة لإرساء سلم مستدام والمصالحة " وقال فإن نجاح هذا الاتفاق مرهون بقدرة الأطراف على تجاوز الحواجز الايديولوجية والثقافية والسياسية وخدمة قضية مشتركة هي السلام عامل الاستقرار والتقدم والتنمية[2].

2- إقامة اللجان المشتركة :

يتمثل الهدف من إنشاء اللجان المشتركة بين الجزائر ودول الساحل في السعي للعمل المشترك، والتعاون فيما بينها من أجل التنسيق في المسائل المشتركة ومواجهة التحديات المختلفة على مستوى العلاقات الثنائية، والجدول التالي يوضح عدد اللجان الموجودة بين الجزائر ودول الساحل الإفريقي.

اللجنة المختلطة ما بين الحكومتين المالية والجزائرية:

تم تأسيس هذه اللجنة بتاريخ 16 أكتوبر 1973، وفي أخر دورة لها تم مناقشة العديد من المسائل التي تهم البلدين في الجانب السياسي، الأمني والإقتصادي، ومن خلالها تم تأسيس لجنة التعاون الحدودي الثنائي[1]، وبعد زيادة الرئيس المالي الحالي " **أبو بكر كايتا** " للجزائر في جانفي 2014، تم تأسيس اللجنة الثنائية الإستراتيجية بشمال مالي تهدف إلى تنمية المنطقة الحدودية وإزالة الخناق عنها، وتسعى الجزائر من خلال

[2]– هاجر سعود، الوساطة الجزائرية تحل الأزمة في مالي، تاريخ التصفح: 04-05-2015، على الساعة : 02:33، من الموقع الالكتروني: www.echihab.com

–[1]Ministére des affaires etrangéres , procés verbale de la onziéme session de la commission Mixte de coopération entr la république algérienne démocratique et populaire et la république du mali, ministère des affaires étrangères, Algérie, le 11 septembre 2011.

هذه اللجنة تفادي تأثير نظرية الدومينو وإنتقالها إلى الجنوب الجزائري، كما تم عقد العديد من الاتفاقيات بين البلدية في عدة ميادين أهمها : التكوين المهني، التعليم، المساعدات الإنسانية (أنظر الملحق رقم 01).

اللجنة المختلطة الجزائرية النيجرية :

الهدف منها هو تقوية الحوار السياسي والتعاون بين البلدين، وعقب انطلاق أشغال الدورة العاشرة في نوفمبر 2011، أكد الوزير الأسبق للشؤون الخارجية الجزائرية " مراد مدلسي " أن البلدين ملزمان على التعاون لمواجهة المصير المشترك، وتم التطرق في هذه الدورة إلى المسائل العالقة في منطقة الساحل الإفريقي، حيث تم اتفاقيات في العديد من المجالات خاصة التنمية ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة (أنظر الملحق رقم 03).

اللجنة المختلطة الجزائرية التشادية :

في أشغال الدورة الثالثة بين البلدين المنعقدة بتاريخ 17-18 مارس 2014، برز التعاون الثنائي بين البلدين في تناول المسائل الإقليمية والعالمية أين ركز البلدين على الحل السلمي لجميع الأزمات الأمنية التي تعاني منها المنطقة، عقد العديد من الاتفاقيات في مجال الأمن، القضاء، التجارة، الصناعة، الزراعة، الصحة والصناعة الصيدلانية، النقل، التكوين المهني والمساعدات الإنسانية[1](أنظر الملحق رقم 02) .

[1]– Ministére des affaires etrangéres ,procés verbale de la troisiéme session de la commission Mixte de coopération entre la République Algérienne Démocratique et populaire et la république du tchad, ministére des affaires etrangéres, algérie, les 17 et 18 mars 2014.

المطلب الثاني : الآليات الاقتصادية (التعاون الاقتصادي)

أدركت الجزائر أن الضعف الاقتصادي الذي تعاني منه دول الساحل الإفريقي، هو من بين الأسباب الرئيسية وراء ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة في المنطقة، لذا دعت إلى تبني مقاربة اقتصادية مرتكزة على التعاون الإقتصادي مع دول الساحل الإفريقي، من أجل التصدي لجميع التهديدات الأمنية من خلال إبرام العديد من الإتفاقيات في مجال التعاون الاقتصادي على مستوى العلاقات الثنائية مع مختلف بلدان الساحل الإفريقي.

1. **التعاون في المجال التجاري** : سعت الجزائر إلى توقيعالعديد من الاتفاقيات مع دول الساحل خاصة مالي، النيجر والتشاد، في مجال التبادل التجاري أثناء انعقاد اللجان المختلطة بين الجزائر وبين هذه الدول، حيث أتفقت الجزائر معها على تطوير وتشجيع التبادلات التجارية، والعمل على خلق معارض تجارية في مالي والنيجر خاصة لتطوير التجارة وتشجيع الاستثمارات وزيادة حجم المبادلات التجارية بين دول الساحل والجزائر، كخلق فروع للمؤسسات الجزائرية في هذه الدول لتسويق منتجاتها خاصة في مجال الصناعات الصيدلانية والصناعات الغذائية[1].
2. **التعاون في مجال النقل** : تعمل الجزائر على تطوير مجال النقل بينها وبين دول الساحل خاصة النقل الجوي والبري، وتقدم الجزائر كل التسهيلات في هذا المجال لدول الساحل كتبادل المعلومات والخبرات في ميدان تنظيم النقل، وتكوين إطارات وعمال المطارات لدول الساحل.
3. **التعاون في مجال السياحة والأشغال العمومية** : تعمل الجزائر ودول الساحل على تقوية التعاون في مجال السياحة عن طريق[2] :

[1]–مقابلة مع السيد كريم بوشريط رئيس مكتب دول الساحل بالمديرية العامة لإفريقيا، وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، يوم 15 فيفيري 2015.
[2]– المرجع نفسه.

- ✓ تبادل المعلومات والإحصائيات الخاصة بمجال السياحة.
- ✓ تنظيم برامج سياحية مشتركة.
- ✓ تبادل الخبرات في ميدان تهيئة القطاع السياحي، وتفعيل آليات واستراتيجيات تطويره.
- ✓ تكفل الجزائر بتكوين إطارات سياحية لدول الساحل.
- ✓ الاتفاق على تبادل زيارات العمل بين الوكلاء السياحيين لدول الساحل مع الجزائر لتفعيل السياسات والإستراتجيات المتفق عليها في إطار الاتفاقيات الموقعة.

أما في إطار التعاون في مجال الأشغال العمومية فإن الجزائر تسعى إلى فك العزلة عن دول الساحل بتنفيذها لاتفاقيات الشراكة المتعلقة بإنجاز الطرقات الرابطة بين الصحراء الجزائرية ودول الساحل خاصة مالي والتشاد نظرا لاشتراكها للحدود مع الجزائر، وعموما فقد وقعت الجزائر عدة اتفاقيات مع دول المنطقة أثناء انعقاد اللجان المختلطة بالجزائر والتي تشمل:

- ✓ تطوير تبادل مواد البناء والمعدات الخاصة لإنجاز المشاريع.
- ✓ تشجيع مكاتب الدراسات والمقاولين الجزائريين على المشاركة في إنجاز مختلف المشاريع الكبرى في دول الساحل.
- ✓ بعث شراكة جديدة ما بين مكاتب الدراسات الجزائرية مع مكاتب الدراسات لدول الساحل الإفريقي لترسيخ العمل المشتركة فيما بينها.

4. **التعاون في مجال الطاقة والمناجم** : وقعت الجزائر أثناء انعقاد اللجان المشتركة الجزائرية مع دول الساحل الافريقي على اتفاقيات تطوير حقول النفط بالمنطقة وإعطاء امتيازات لشركة نفطالوسونطراك للتنقيب عن البترول خاصة في مالي والنيجر، كذلك قامت الجزائر بربط كل من مالي والنيجر بمشروع

الربط بأسلاك الألياف البصرية، الذي سيساعد هذه الدول من الخروج عن عزلتها في مجال التكنولوجيا على المستويين الداخلي والخارجي.

5. **المساعدات التنموية والعمليات التضامنية الجزائرية لدول الساحل:** تساهم الجزائر في استقرار الأوضاع في منطقة الساحل الإفريقي من خلال تقديم المساعدات التضامنية للتخفيف عن الأضرار التي أنتجتها التهديدات الأمنية، فبالنسبة لدولة مالي قدمت الجزائر مجموعة من المساعدات تمثلت في :[1]

في جوان 2010: قامت الجزائر بمنح مالي مساعدة على شكل هبة مواد غذائية مقدرة ب 2500 طن.

- ✓ في أوت 2011: في إطار تمويل المشاريع التنموية قدمت الجزائر هبة لمالي قدرها 10 مليون دولار.
- ✓ في 18 جوان 2012: الجزائر وقعت اتفاقية بالجزائر العاصمة لتمويل مشاريع التنمية في مالي من أجل مواجهة ومكافحة الخطر الإرهابي.
- ✓ في 2012: تقديم مساعدة غذائية قدرت ب 3171 طن للخروج من الأزمة الغذائية التي تمر بها مالي، ومساعدة اللاجئين المتواجدين على التراب الوطني.
- ✓ سبتمبر 2013: قدمت الجزائر مساعدات إنسانية لمالي على إثر الفيضانات التي شهدتها المنطقة.

أما فيما يخص دولة التشاد فقد عملت الجزائر على تقديم مساعدات في مجال التضامن الاجتماعي، وتعزيز التعاون بين الجمعيات ذات الطابع الإنساني، وتقديم هبات على شكل سلع بيداغوجية لمؤسسات التعليم والتكوين التشادية سنة 2014، وتقديم الخبرات على مستوى التكفل ومرافقة الطفولة المسعفة، وذلك بالتكوين

[1]–سمية صحراوي، التدخل الفرنسي في مالي وتداعياته على الأمن الوطني الجزائري، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2013–2014، ص 151–152.

المجاني للمسعفين التشاديين بالجزائر، وفي هذا الشأن تم توقيع مذكرة تفاهم بين الدولتين تنص على تكفل الجزائر مجانيا بتفعيل آليات التعاون في ميدان التكفل الاجتماعي والتضامن الوطني والأسرة في التشاد[1].

قدمت الجزائر في سنة 2010 حوالي عشرة مليون دولار كمواد غذائية للنيجر، ولم تغفل عن قضية اللاجئين فقد بذلت مجهودات معتبر في التكفل بهم وإرجاعهم، مع مساعدة دول النيجر في إدماجهم اجتماعيا واقتصاديا، وعلى هامش أشغال اللجنة المختلطة الجزائرية النيجر أيام 19-20 سبتمبر 2011، وقعت الجزائر بروتوكول ختامي يتضمن حماية وترقية دور المرأة والطفولة اجتماعيا، وتوفير الآليات والإمكانيات الضرورية الخاصة بالميدان البيداغوجي لتطوير المؤسسات التربوية في النيجر.

كما تعمل الجزائر على توفير تكوين للإطارات في النيجر في ميدان الضمان الاجتماعي وحماية الطفولة المسعفة، وذلك بتبادل الخبرات الجزائرية في مجال متابعة وحماية الطفولة من الأخطار والفئات الاجتماعية ، كذلك متابعة وتأطير الشباب النيجري في تأسيس وخلق المؤسسات الصغيرة، عن طريق بعث خبراء جزائريين مختصين في المؤسسات الصغيرة[1].

تماشيا مع مشروع تنمية الساحل ومواجهة التهديدات الأمنية من منطلق لين، أعتمدت الجزائر في إطار سلوكياتها التضامنية اتجاه دول الساحل آلية المساعدات والتي شملت معظم دول الساحل، حيث بلغت قيمة المساعدات التي قدمت إلى مالي خلال 2011-2012 ب 10 ملايين دولار مقابل مباشرة مخطط أمني

[1]– Ministère des affaires étrangères, procès verbale de la troisième session de la commission mixte de coopération entre la république algérienne démocratique et populaire et la république du tchad ,op,cit.

[1] – ministère des affaires étrangères, procès verbale de la troisième session de la commission mixte de coopération entre la république algérienne démocratique et populaire et la république du Niger, op, cit.

وتنموي شامل في مناطق الشمال للتكفل بتمويل مشاريع البنى التحتية وقطاع الصحة والتكوين المهني وتوفير المياه الصالحة للشرب .

وتساهم الجزائر بدعم قدرة 10 ملايين دولار لمشروع في مالي مبني على تنفيذ برامج تخفيف الأسلحة مقابل دفع مكافآت مالية وإيجاد فرص العمل مع دمج 10 آلاف شخص اجتماعيا ومهنيا بتمكينهم من الاستفادة من مشاريع تنموية جديدة، كما تشرف على تكوين قوة عسكرية مشتركة تتألف من 75000 جندي ، وتوفير 300 نشاط لكل 500 فرد من النساء والشباب بدعم 1.30 مليون فرنك إفريقي لتمويل 85 محل و 5 مراكز تجارية[2]

وتستند المقاربة الجزائرية في مجال الأمن الغذائي بمنطقة الساحل على إستراتيجية زراعية شاملة، تندرج ضمن إطار شامل من التنمية، وتهدف إلى معالجة كل المشاكل المسببة لسوء التغذية أو الناتجة عنه، وتتجلى الأهمية البالغة التي توليها الجزائر إلى تنمية الساحل الإفريقي من من خلال تمكنها على المستوى القاري من مواجهة التحديات التي تعيق الاستغلال الأمثل لإمكانياتها بفضل الإستراتيجية الزراعية الشاملة التي تعمل الجزائر على دعمها، وهي الاستراتيجية التي يتم تنفيذها من خلال توفير المناخ الملائم للنشاطات الزراعية وضمانها ماديا في الساحل الإفريقي، وهذا ما أكده وزير الشؤون الخارجية السيد " **رمطان لعمامرة** " خلال مشاركته في أشغال القمة 31 للجنة التوجيهية لمبادرة النيباد في جوان[1] 2014.

---

[2]- جمال الدين بوقشرة، المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في الساحل الإفريقي، شهادة ماستر في العلوم السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2013-2014، ص 111-113.

[1]-وزارة الشؤون الخارجية، المقاربة الجزائرية المتعلقة بالأمن الغذائي تندرج ضمن إطار شامل من التنمية المستدامة في إفريقيا، من الموقع: www.mae.gov.dz، تاريخ التصفح : 29-04-2015، على الساعة : 00.05.

وركزت الجزائر من خلال مقاربتها التنموية على ضرورة التعليم ومحاربة الجهل منطلقة في إستراتيجيتها من فرضية أساسية محتواها أنه كلما ارتفعت نوعية التعليم ارتفع مستوى التنمية الإنسانية، وقد تم إنشاء الهيئة الإنسانية الجديدة في منطقة الساحل بين منظمات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الجزائري والبوركينابي والليبي والمالي والموريتاني و التشادي في جوان 2012 بالجزائر تتمثل مهمته تطوير ومتابعة الوضع الإنساني في منطقة الساحل وتقاسم الانشغالات المفتوحة بين جميع المنظمات لمواجهة تنامي الإرهاب ومشاكل الأمن الغذائي و بالرغم من المجهودات المبذولة من قبل الدولة الجزائرية في إطار سياسة محكمة تجاه الأزمة في مالي ، وبالرغم من التحقيقات والنتائج الإيجابية المنجزة إلا أن العديد من الصعوبات والتحديات لم تحد من عزيمة تحقيق السياسة الجزائرية في منطقة شمال مالي تحديدا باعتبارها مدخل للجنوب الجزائري والحفاظ على الوحدة الترابية للشعب المالي والتوقيع على إتفاق السلم والمصالحة في يوم 15 جوان 2015.

المطلب الثالث : الآليات الأمنية (المقاربة الأمنية الجزائرية)

تمتلك الجزائر أكبر ميزانية دفاع (9.5 مليار دولار في عام 2011) في القارة السمراء وقدرات قوية لعرض القوة العسكرية بفضل أسطولها الكبير من الطائرات، وخبرة معترف بها في مجال مكافحة الإرهاب.

ومن أولويات وزارة الدفاع الجزائرية تأمين الحدود البرية مع دول الساحل وهذا لتفادي وتجنب تهديد الجماعات الإرهابية وتدخل القوات الأجنبية، ولتحقيق هذا الهدف، كلفت وزير الأشغال العمومية بوضع مشروع حول توزيع شبكة طرقات في الصحراء على الحدود الجنوبية لتسهيل عمل الجيش في السيطرة التامة على المعابر والمنافذ وتم تقديم المشروع لشركة سونطراك الجزائرية لتأمين الحدود عبر إليزي وتمنراست للوقاية من خطر الجنوب [1].

فقد قامت الحكومة المالية، التحالف الديمقراطي والوسيط الجزائري بعقد إجتماع في جويلية 2006 بباماكو هدفه التنسيق بين التحالف والحكومة المالية من أجل التعاون لمكافحة الإرهاب ومواجهة تنظيم القاعدة في المغرب العربي الإسلامي، وتم وضع عدة معايير مهمتها تدعيم مسار السلام في شمال مالي من بينها إنشاء وحدات خاصة للأمن في شمال مالي، وقد باشرت مالي بالقيام بحملة توعية تشمل 10 آلاف شخص من سكان الشمال أغلبهم طوارق، ووفقا للهبة التي قدمتها الجزائر المقدرة ب 10 ملايين دولار يتضمن الشق الأمني المرسوم التنفيذي الذي وقعه الرئيس " أمادو توماني توري " هذه الهبة وكشف منسق البرامج في شمال مالي " محمد أغ أغلق أفا " الشق الأمني في المشروع يتضمن بناء مراكز للشرطة ولرجال الدرك ومعسكرات كبرى للحرس الوطني، وسيتم مستقبلا تشكيل فرق وحدات مشتركة مع قوات الجيش الجزائري، وتسعى حكومة مالي للوصول إلى 10 آلاف شخص من القبائل العربية والطارقية في عملية تحسيسية لمكافحة التطرف الإسلامي وتعليم

[1] – الجزائر تعزز أمن حدودها البرية مع دول الساحل الإفريقي، في :http// detense.arab.com، 20-03-2014، على الساعة 15.30.

الناس الفهم الصحيح للقرآن الكريم، ومن الشروط التي وضعتها الجزائر لقاء هذه الهبة دفع الحكومة المالية الإسراع في وضع مخططات لتقليص الأعباء الجزائرية تجاه المناطق الحدودية[1] .

إذ تلعب الجزائر دورا هاما في مجال مكافحة الإرهاب الذي أنشأته الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الساحل منذ مبادرة عموم الساحل في عام 2002 والتي توسعت لتتحول إلى الشراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب عام 2005، عرفت بقيادة إفريقيا 2007 (أفريكومAFRICOM) التي تتخذ من مدينة شتوتغارت في ألمانيا مقرا لها، وقد ركزت الولايات المتحدة الأمريكية على إقناع الجزائر بإستخدام خبرتها في مكافحة الإرهاب ومكافحة التجسس والجريمة المنظمة، كما تم بدعم أمريكي تأسيس مركز المراقبة في 2003 بمالي لمراقبة عمليات تهريب الأسلحة وحركات التطرف الديني وضمان تأمين آبار النفط في الجنوب الجزائري ولتدعيم التنسيق بين دول المنطقة[2].

وتستمد العقيدة الأمنية الجزائرية توجهها العام من المبادئ العامة المستمدة من ركائز عدم التدخل في شؤون الآخرين، وهو ما لاحظناه في التحرك الجزائري حيال الأزمتين المالية الليبية، وهي الرؤية التي تجد لها ركائز قانونية ودستورية تحدد المهام الأساسية لأجهزة الأمن الجزائري التي تنحصر مهامها في حماية وصون سيادة الدولة وحدودها ،حيث تتحرك في فضائها الجيوسياسي، وهي تدرك أنها تعيش في ساحل الأزمات مرتبط بعدد

[1]– عاطف قدادرة، " أعلنت عن برامج تنموية في شمال مالي بأموال جزائرية : باماكو تطلق حملة أمنية واسعة لمواجهة القاعدة في الساحل " في www.lkhabar.com، 20-03-2015، على الساعة 10.00.

[2]–أنور بوخرص، الجزائر والصراع في مالي، مركز كارنينغي للشرق الأوسط، ص 17.

كبير من المعضلات الأمنية الممتدة على حدود تتجاوز 6343 كلم تشكل تهديدات بالنسبة للأمن الوطني الجزائري[2].

تعمل الجزائر على مواجهة التهديدات الأمنية الآتية من منطقة الساحل في إطار إستراتيجية تنقسم إلى فرعين:

الأولى داخلية تسعى من خلالها إلى ضمان الأمن و الاستقرار لإقليمها، عن طريق الآليات العسكرية التي تعمل على مراقبة وحراسة الحدود البرية وردع أي تهديد للأمن القومي الجزائري.

الثانية إقليمية: تسعى من خلالها الجزائر إلى مواجهة التهديدات في الإطار الجماعي مع دول الساحل، وذلك بتوفير كل الآليات والوسائل الضرورية كإنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة بين دول الساحل (الجزائر، مالي، النيجروموريتانيا) المعروفة بدول الميدان[1]، وإنشاء وحدة التنسيق والاتصال المشكلة من سبعة دول وهي دول الميدان إضافة إلى بوركينافاسو، ليبيا والتشاد.

يزداد اهتمام الجزائر بهذه المقاربة تفاديا لأي تدخل أجنبي بالمنطقة من جهة، والتحول الذي عرفه مفهوم الأمن، الذي يرتكز على أبعاد غير عسكرية وظهور تهديدات أخرى غير وطنية في منطقة الساحل من ناحية أخرى، منه فإن إستراتيجية الجزائر اتجاه منطقة الساحل تبرز فيما يلي:

1. المقاربة الأمنية الجزائرية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة

إتخذت الجزائر مجموعة من الآليات الأمنية والعسكرية لمواجهة الإرهاب وتحالفه مع الجريمة المنظمة، من أجل حماية حدودها التي تعتبر وجهة لمختلف التهديدات الأمنية، ففي البداية عملت الجزائر على القضاء على

[1]– سامي صبري عبد القوي،الطوارق ودولة أزواد عوامل الانفصال وتحديات الاعتراف،الاهرام الاستراتيجي،في الموقع الالكتروني: www.ahram.org.eg

[2]– وزارة الشؤون الخارجية، وثيقة بعنوان: لجنة الأركان العملياتية المشتركة، المديرية الفرعية لدول الساحل.

الإرهاب داخليا في مرحلة العشرية السوداء بتضييق الخناق على الجماعات الإرهابية، أما في السنوات الأخيرة ومع توسع التهديدات والمخاطر الأمنية، تشهد الدبلوماسية الجزائرية حركية مكثفة في الوسط الجغرافي المحيط بها، إستنادا إلى العمق الاستراتيجي الذي يمنحها القوة والقدرة على التحرك في محيطها الجيوسياسي من أجل أمننة منطقة الساحل.

وترجع الجهود الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي إلى فترة التسعينات، حيث عاود النظام الجزائري التركيز على الصحراء الكبرى بعد الإهمال الذي لقيته في العشرية السوداء، جراء تركز العمل الأمني والعسكري في الشمال الجزائري سواء فيما تعلق بعدد الجنود والعتاد أو باستراتيجيات العمل والتدخل في إطار هذا التوجه.

كما أدخلت إصلاحات جذرية على قوات الأمن الجزائرية بمختلف تشكيلاتها، ما يخص الجمارك، شرعت مراكز التدريب التابعة للناحية العسكرية الرابعة بولايتي الأغواط وورقلة في تدريب عناصر الوحدات النشطة في الجمارك الجزائرية المتمركزة بالجنوب، على الرمي بالسلاح الثقيل والمتوسط واستعمال معدات الرؤية الليلية ومعدات عسكرية حديثة أخرى، لم تكن متوفرة لدى الجزائر في السابق، بالإضافة إلى تدريب قادة وحدات الجمارك على تكتيكات الاشتباك في الميدان وطرائق تسييرها.

كما أخضع ضباط صف الجمارك إلى دورات تكوين متواصلة ومغلقة لمدة 21 يوما في قواعد عسكرية تابعة للجيش الجزائري، وقامت مديرية الأمن الوطني التابعة لوزارة الداخلية الجزائرية بتدريب الوحدات نفسها على تقنيات محاولة تهريب الأسلحة والمتفجرات ومواد صناعتها، أما الدرك فساهموا في هذا التكوين عن طريق تلقين فرق جمركية تكتيكات مكافحة تهريب المخدرات بالاستعانة بالكلاب البوليسية.

وتهدف هذه الإستراتيجية إلى رفع قدرات الجمارك القتالية في إطار برنامج تحديث القطاع وتدريبه للتعامل مع جرائم تهريب الأسلحة والمتفجرات والمخدرات على مستوى الحدود الجنوبية والتي أثبتت التحقيقات الأمنية صلتها بالجماعات الإرهابية[1].

رفعت الجزائر بعد أزمة " تيقنتورين " عام 2013 من ميزانية الدفاع لعامي 2013-2014، لتصل إلى 20 مليار دولار، وهي الأعلى من ضمن كل القطاعات، ويرجع المختصون الزيادة في الميزانية إلى الظروف التي تحيط بالجزائر والتهديدات الأمنية المتزايدة في شمال إفريقيا والساحل، بسبب إنهيار النظام الأمني في عدد من دول المنطقة، خاصة ليبيا ومالي، وإزدياد قوة الجماعات المتشددة التي استفادت من فوضى السلاح[2]، والتي تجعل الجزائر مضطرة إلى اتخاذ إجراءات غير مسبوقة لحماية حدودها، وهو ما يتطلب رفع ميزانية الدفاع والأمن.

وفيما يخص الإرهاب والجريمة المنظمة فإن وجود تصور وشعور جماعي بين دول الإقليم الساحلي والصحراوي اتجاه هذا التهديد، قاد إلى إنشاء هوية أمنية مشتركة متفقة في مفهومها للعدو وتعتمد في الأساس على مقاربة إقليمية في التعامل معه نظرا أن التعامل الأحادي لن يؤدي إلا إلى الأضرار القطرية والإقليمية لدول المنطقة، وباعتبارها طرفا في المعادلة السابقة تحافظ الجزائر دائما في تحركاتها على مقاربة متعددة الأطراف، قائمة على التنسيق الإقليمي في التعامل مع التهديدات الأمنية لتغطية عجزها في مراقبة الحدود المشتركة بينها وبين موريتانيا، مالي، النيجر، وليبيا.

---

[1]– حسام حمزة، مرجع سابق ص 92.

[2]– خديجة بوريب، الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الأفريقي: الواقع والرهانات، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2014، ص 36.

2. الإستراتيجية الأمنية الجزائرية على مستوى منطقة الساحل

يظهر الدور الجزائري اتجاه منطقة الساحل الإفريقي في توقيعها على جميع الاتفاقيات المتعددة الأطراف الخاصة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، والمشاركة في جميع الملتقيات والندوات حول الإرهاب في المنطقة، فمنذ 2008 كثفت الجزائر تواجدها على المستوى الإقليمي، ففي نفس السنة شاركت الجزائر في ندوة حول الإرهاب والتهريب احتضنتها العاصمة المالية باماكو، وقد شاركت إلى جانب الجزائر 6 دول وهي موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر،ليبيا، والتشاد.

وفي جوان 2009 شاركت الجزائر في اجتماع جمع الضباط والعسكريين لكل من موريتانيا ، مالي، النيجر، والتشاد، عقد بالعاصمة الليبية طرابلس، كان محوره الأساسي مستجدات الأوضاع الأمنية بمنطقة الساحل، وفي سنة 2010 توجت الجهود الجزائرية في مكافحة الإرهاب بتأسيس لجنة الأركان العملياتية المشتركة التي تضم كل من الجزائر، مالي، النيجر، موريتلنيا.

أما على المستوى الأمني، تتحرك الإستراتيجية الجزائرية اتجاه حصار بري وبحري على الجماعات السلفية الجهادية، ومنعها من التواصل مع العالم الخارجي [1] ، حيث كثفت من التواجد العسكري على الحدود لتأمينها والحد من نشاطات الجماعات الإرهابية، تدريب الضباط وأفراد الشرطة الليبية لتكوينهم من أجل التصدي لمختلف الانزلاقات الأمنية، تشكيل نقطة اتصال أمنية على الحدود لمراقبة تهريب السلاح.

ومن أهم الأدوات الأمنية نجد:

[1] – محمد بن أحمد، الجزائر تعتمد استراتيجية عسكرية غير قتالية ضد الجهاديين في ليبيا، جريدة الخبر، العدد7670، الجزائر، 12 جانفي 2015، ص 03.

- **وحدة الدمج والإتصال :**

تعتبر الجزائر عضوا بارزا ومؤسسا في العديد من المحافل الإقليمية والعالمية لمكافحة الإرهاب، وتستضيف الجزائر لجنة الأركان المشتركة لدول الساحل (CEMOC) ووحدة الدمج والإتصال (FLU) وهما آليتان مؤسسيتان تمثلان المحافل المفضلة بالنسبة للجزائر لتشكيل المعركة الإقليمية ضد الإرهاب في الوقت الذي تمنعان فيه التدخل الأجنبي[1] .

وقد قررت دول الميدان في 2010/09/15 تكوين خلية استخباراتية مقرها تمنراست وهي بمثابة العقل المدبر للجنة الأركان العملياتية المشتركة، وتهتم الخلية الاستخباراتية برصد نشاط القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي والجريمة العابرة للحدود عن طريق التنصت على اتصالاتهم وتوظيف أشخاص يعرفون الصحراء لتحديد أماكنهم والطرق التي يسلكونها في الصحراء ومن بين المهام الموكلة لها نجد:[2]

1. التأكيد على مدى قدرة التنظيم المسلح على دعم صفوفه من قبائل الصحراء في ضوء معلومات عن التحاق شباب من قبائل عرب الطوارق بكتيبة الفاتحين بقيادة " حمادوعبيدو ".
2. التعرف بدقة على المهربين الذين يتعاملون مع القاعدة في بيع الرعايا الغربيين، ويوجد هؤلاء البائعون في موريتانيا، النيجر ومالي.
3. بعد جمع المعلومة وتحليلها والتدقيق فيها تتولى لجنة الأركان العملياتية المشتركة شن عمليات عسكرية ضد مواقع مفترضة للتنظيم والجريمة المنظمة.

[1]–أنور بوخرص،مرجع سبق ذكره ، ص 18.

[2]– خالد بشكيط، دور المقاربة الأمنية الانسانية في تحقيق الأمن في منطقة الساحل الإفريقي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011) ، صص 138–140.

ويشكل محور محاربة الجريمة العابرة للحدود إطارا للتعاون الجواري في مجال الأمن الاستراتيجي إعتبارا بأن الأمن هو الأولوية من أجل انطلاق وتكثيف نشاطات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين مستوى معيشة السكان وازدهار واستقرار المناطق الحدودية، ويشكل غياب الأمن سببا في توسع المناطق الخارجة عن القانون وما ينتج عن ذلك من تمركز الجريمة بأنواعها وهذا ما يهدد الاستقرار السياسي للدولة المعنية، هذا السبب سعت قيادة الأركان المشتركة لدول الساحل في 05 جويلية 2010 إلى توسيع التنسيق بين الدول عن طريق فتح الحدود المشتركة للدول الأربعة المشكلة لها وللقيام بعمليات عسكرية. في هذا الصدد أتفقت الجزائر ومالي عند زيارة الرئيس السابق لمالي " أمادو توماني توري " للجزائر في 24 أكتوبر 2011 والتي دامت 04 أيام على تعزيز التعاون بين البلدين في مجال مكافحة الإرهاب وتوجت بالتوقيع على خارطة طريق تحدد معالم التعاون الثنائي في عدة قطاعات.

كما أعلن رئيسا الدولتان عن استخدامهما للتعاون مع السلطات الليبية الجديدة وهذا حفاظا على مصالح شعبيهما ومساهمة في تقرير الأمن والاستقرار في المنطقة، وفي السياق نفسه، قال وزير الوزراء المالي " ديانغوسيسوكو " في تصريح أدلى به للصحفيين عقب المباحثات التي أجراها مع الرئيس " عبد العزيز بوتفليقة " في زيارة له إلى الجزائر والتي دامت يومين (14-16 جانفي 2013) لقد بحثنا تطورات الأزمة في مالي وهناك توافق لوجهات النظر بشأن مظاهر تسيير هذه الأزمة، وأكد سيسوكو حرص البلدين على البحث عن الوسائل الكفيلة لتعزيز تعاوننا للقضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة التي تشكل أكبر تهديد لاستقرار وأمن منطقة الساحل[1] .

[1]– وليد رمزي، إتفاق جزائري – مالي لتعزيز التعاون ، في WWW.magharebia.com، 25-03-2014، على الساعة 17.30.

لكن وحدة الدمج والاتصال FLU والتي توفر آلية للتشاور بين المشاركين لتبادل المعلومات الاستخباراتية، إذ يشكو الأعضاء الآخرون من أن الجزائر تجمع المعلومات الاستخباراتية وتحتكر المعلومة، بينما تشتبه الجزائر في أن مالي تسرب المعلومات الاستخباراتية وفقا لمقابلات أجريت في الرباط ونواكشوط .

فقد كثفت الجزائر عمليات رصد اللاجئين الضخمة قرب تيندوف في جنوب غرب البلاد، فقد تسللت إلى هذه المخيمات في عدد من المناسبات السابقة جماعات متطرفة وعصابات بهدف خطف غربيين للحصول على فدية، في هذا الصدد أرسلت اسبانيا طائرة عسكرية في 29 جوان 2012 لإجلاء عمال الإغاثة التابعين لها من المخيمات في الأراضي الجزائرية وهذا بسبب وجود أدلة ثابتة عن زيادة خطيرة في انعدام الأمن في المنطقة[1].

وتتعامل الجزائر وفق إستراتيجية محكمة لإيجاد حل لأزمة شمال مالي بعيدا عن خيار الحرب الذي تفضله دول الإكواس بإيعاز من أطراف دولية معينة وعلى رأسها فرنسا، وتسعى الدبلوماسية الجزائرية إلى إيجاد حل للأزمة المالية من خلال ثلاثة محاور أساسية:

- الحل السلمي الداخلي دون أي تدخل أجنبي، حيث ترى الجزائر أن أي تدخل أجنبي يهدد الأمن واستقرار الجزائر، وهو ما جاء على لسان الوزير الأول السابق أحمد أويحيى في حوار مع جريدة المجاهد " أي تدخل أجنبي في مالي، سيمثل تهديدا أمنيا مباشرا للجزائر" وهو الكلام نفسه، الذي ذهب

[1]–انور بوخرص، مرجع سابق، ص 19.

إليه عبد القادر مساهل الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية الذي قال بشكل واضح " الوحدة الترابية لمالي غير قابلة للتفاوض".

إن أهم محور تركز عليه الدبلوماسية الجزائرية هو استبعاد أي تدخل أجنبي في شمال مالي خاصة أن منطقة الساحل تعرف أنها ساحة للتنافس الاستراتيجي العالمي خصوصا الأمريكي والفرنسي، فالجزائر رفضت من قبل إيواء القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا " أفريكوم " بل وسعت لإقناع دول إفريقية بعدم إيوائها ، ومن هنا تأتي أهمية التنسيق الأمني المحلي، بين الدول المعنية دون غيرها وهو ما تحاول الجزائر القيام به لتجنب أي وجود أجنبي مهما كانت طبيعته في المنطقة جد حساسة للجزائر، التي ترى أن التدخل الأجنبي سيوسع رقعة التهديدات الأمنية وسيضاعف من الأزمة، حيث تتخذه الجماعات الجهادية المتشددة غطاء لإضفاء الشرعية على أعمالها وجلب الجهاديين للمنطقة من كل أنحاء العالم.

المبحث الثاني : الآليات الدبلوماسية على مستوى العلاقات متعددة الأطراف

تعمل الدبلوماسية الجزائرية على مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي على مستوى متعدد الأطراف، في إطار المنظمات الدولية والإقليمية، وذلك من خلال دعوتها للمجتمع الدولي إلى الحل السياسي والسلمي لأزمة المنطقة.

المطلب الأول : الآليات السياسية (رفض التدخل الأجنبي)

ترفض الجزائر أي تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية للدول انطلاقا من مبدأ احترام سيادة الدول خاصة في دول الساحل، أين تقع الأطماع الأجنبية عليها خاصة الأطماع الفرنسية، التي تحاول دائما أن تلعب دور ريادي في المنطقة والحفاظ على مصالحها الإقتصادية بإستخدام القوة العسكرية، وذلك راجع إلى الارتباط التاريخي بالمنطقة بإعتبارها مستعمرات قديمة، وتقر الجزائر دائما أن أي تدخل في الشؤون الداخلية لدول الساحل لا يعتبر بمثابة حل للأزمات التي تعيشها، بل يولد تطور تلك الأزمات وتشعبها مما يصعب إيجاد حل لها، وهذا ما أثبته التدخل الفرنسي في كل من ليبيا ومالي أين كانت تداعياته على المنطقة جد سلبية ذلك نظرا إلى زيادة التهديدات الأمنية على دول المنطقة كإنتشار التجارة بالأسلحة وتقوية تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي.

تبرز الدول الغربية تدخلها في الشؤون الداخلية لدول منطقة الساحل تحت غطاء نشر الديمقراطية وإحلال السلم بالمنطقة والقضاء على الإرهاب المهدد للسلم والأمن الدوليين، إلا أنها في الحقيقة تسعى

وبطريقة غير مباشر إلى السيطرة الإستراتيجية على المنطقة باستغلال ثرواتها الطبيعية التي تعد بالنسبة للدول الأجنبية عماد إقتصادياتها خاصة في مالي، النيجر ليبيا، التشاد[1].

يرتكز الموقف الجزائري بعدم التدخل في الشؤون الداخلية بالاعتماد على مادة دستورية تحظر القوات من المشاركة في العمل العسكري خارج أراضيها، وقد رجعت باستمرار إلى هذا المبدأ الدستوري، مما يبرر عدم عبور القوات إلى مالي، حتى عندما دعيت للمشاركة عسكريا في الحرب الدولية ضد الإرهاب، وهذا ما أدى إلى سحب الجزائر مستشاريها العسكريين من هذا البلد وقطع المساعدات العسكرية، وفضلت الحل السياسي والدبلوماسي، ذلك بإتباع سياسة خارجية واضحة لصنع السلام، التي تقوم على حشد الحلفاء لتأييد الحل السياسي المحلي لأزمة الساحل[2].

حرصت الجزائر على إبعاد الخيار العسكري في التعاطي مع أزمات منطقة الساحل خاصة، أزمة شمال مالي، في الوقت الذي وافقت عليه بعض الدول الإفريقية والقوى الكبرى، إلا أن الجزائر دافعت عن موقفها في الحل السياسي من أجل التوصل إلى تسوية سلمية، رغم حصول فرنسا على تفويض بالتدخل من مجلس الأمن تسمح لها بالتدخل العسكري من خلال اللائحة 2085، حيث سعت الجزائر إلى إعداد اتفاق بين حركتي أنصار الدين والحركة الوطنية لتحرير الأزواد، التي تصب مقاربتها في إطار تشجيع الحوار والمفاوضات لحل الأزمة شمال مالي[3] .

---

[1]– خالد حنفي علي، الكيانات المستقبلية على الحدود العربية الإفريقية، مجلة السياسة الدولية، مطابع القاهرة، العدد: 185، مصر، جويلية 2001، ص 12.

[2]– الطاهر دلول، السياسة الأمنية الجزائرية في ضوء تجريم دفع الفدية، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2014، ص 23.

[3]– سمير قلاع الضروس، المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر 3، 2012-2013، ص 197.

تعتمد الجزائر في مقاربتها في مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل على التعاون الإقليمي مع دول الجوار دون طلب التدخل الأجنبي في المنطقة، لأنها ترى أن الحل يكون إفريقيا للمشاكل الإفريقية، حيث تسعى الجزائر حاليا إلى احتواء الأزمة في مالي وليبيا دون أي تدخل أجنبي قد يعرقل مسار التسوية[1] ، وهذا بالتنسيق مع أطراف النزاع في مالي، كذلك وإعدادها مشروعا لحل الأزمة في ليبيا الذي يرتكز على مبدأين:

الأول هو زيادة التعزيزات الأمنية بحدودها مع ليبيا لمنع أي تسلل للأسلحة والإرهابيين ، ومحاصرة الجماعات الإرهابية التي يمكنها التسلل إلى الحدود الجزائرية دون أي تدخل عسكري جزائري في ليبيا، أو تقديم دعم عسكري لها، والمبدأ الثاني هو حل الأزمة بمصالحة وطنية بين أطراف النزاع، من خلال فتح أبواب المفاوضات بينهم وعدم استثناء طرف من أطراف النزاع، وهذا ما تقوم به الجزائر حاليا حيث دعت على لسان الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية " اسيد عبد القادر مساهل " إلى دعم جهود الأمم المتحدة إلى إيجاد حل سلمي للأزمة الليبية، حيث صرح أثناء استقباله للمبعوث الإيطالي لليبيا " غريمادلي بوتتشينو " بتاريخ 01-03-2015 " ستظل الجزائر تدعم جهود الممثل الخاص ورئيس البعثة الأممية في ليبيا بيرناردينو ليون، وأن الجزائر وإيطاليا تتقاسمان نفس الرؤية فيما يخص المسألة الليبية، فالبلدان يدعمان حلا سياسيا يرضي جميع الأطراف الليبية، ويجب تجسيد هذا الحل في إطار حكومة وطنية في ظل السلامة الوطنية والوحدة الترابية دون اللجوء إلى أي تدخل عسكري قد يعرقل مسار المفاوضات " [2].

[1]– إدريس عطية، الإرهاب كمصدر جديد لتهديد الأمن في الساحل الإفريقي: أولوية بناء الأمن بدل استيراده، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، العدد01، الجزائر، جوان 2014، ص 95

[2]– وزارة الشؤون الخارجية، الجزائر وإيطاليا تتقاسمان نفس الرؤية بشأن المسألة الليبية.

وأقرت الدول الكبرى، بالركائز الأساسية التي تعتمد عليها المقاربة الجزائرية التي ترتكز على الحوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، وعلى التعاون الدولي والتنسيق الأمني والمساعدة التقنية في التكوين وإعداد الأطر اللازمة والضرورية لمكافحة الإرهاب بالمنطقة، وبناء على هذا تقوم الجزائر حاليا بقيادة الوساطة المالية التي تشرف على النهاية بتوقيع الاتفاق سلام بالمنطقة، وقيادتها لمسار المصالحة الوطنية الليبية، أين احتضنت اجتماعين لحوار قادة الأحزاب السياسية والنشطاء الليبيين الأول كان بتاريخ 10 و 11 مارس 2015 بالجزائر العاصمة، أين أكدت الأطراف الليبية دعمها للجزائر في رفض أي شكل من أشكال التدخل الأجنبي، والتزامها بإيجاد حل نهائي للأزمة للحفاظ على سيادة ليبيا ووحدتها الوطنية الترابية[1].

[1]– وزارة الشؤون الخارجية، تسوية الأزمة في ليبيا، الأشواط التي قطعت في الجزائر العاصمة ، من الموقع الالكتروني : www.mae.gov.dz، تاريخ التصفح: 08-05-2015، على الساعة : 05.20.

المطلب الثاني : الآليات الاقتصادية.

1. الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا NEPAD

ترتكز الاستراتيجية الجزائرية في مكافحة التهديدات الجديدة في الساحل على التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف، وتعتبر الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفرقيا آلية جماعية وإستراتيجية بادرت الجزائر بإنشائها لمواجهة المخاطر والتهديدات خاصة المتعلقة بتلك التي تعيق التقدم التنموي والاقتصادي في إفرقيا كالتخلف والامراض والأخطار الناجمة عن الفقر، كذلك تسعى الجزائر من خلالها إلى دعم دورها الاقليمي والخروج من العزلة التي فرضتها أوضاعها الداخلية لعدة سنوات، كذلك من أجل أن تحتل الجزائر مكانتها عالميا، وتؤمن الجزائر، بأن هذه الأفكار من شأنها النهوض بالاقتصاد الإفريقي بوصفها إطار للشراكة مع الدول المتقدمة[1]

لقد تمكنت الدبلوماسية الجزائرية من الحصول على دعم الأطراف الدولية في بعث المشاريع الاقتصادية، وإلى بناء مقاربة تنموية للقضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل الافريقي، بإعتبار أن هذه المبادرة الجديدة ركزت على وضع الآليات اللازمة والضرورية للوقاية من مخاطر النزاعات والإرهاب والجريمة المنظمة في طليعة الأهداف المرجو تحقيقها من خلال تقوية دور المؤسسات الاقليمية وضمان إجراءات بناء السلم في مرحلة ما بعد الحرب، وتدعيم الحكم الراشد للأمن والسلم السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وتأتي الإستراتيجية الجزائرية مرفقة بمجموعة من المشاريع المسطرة حسب الأولويات القطاعية المتمثلة أساسا في قطاع الزراعة، التعليم، التكنولوجيا المتطورة، البنى التحتية، الطاقة، بهدف تحقيق نهوض أمني –إقتصادي شامل لمواجهة أبرز التحديات وفي مقدمتها الفقر والإرهاب، وقد عملت الجزائر من خلال هذه المبادرة على معالجة مشاكل القارة

[1]–بوقليلة أحمد، الدبلوماسية الجزائرية ومبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011–2012، ص 92.

الإفريقية بما فيها منطقة الساحل الإفريقي من خلال الربط بين التنمية المستدامة من زاوية اقتصادية وإجتماعية، عبر بناء دولة القانون والمؤسسات والحكم الراشد واحترام حقوق الإنسان، وهذا ما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار والأمن ثم الوصول إلى تأسيس بيئة آمنة للإنسان في إفريقيا بما فيها منطقة الساحل الإفريقي.

كما أن سعي الجزائر من خلال مبادرة النباذ في تكريس الأمن والاستقرار خاصة في منطقة الساحل الإفريقي أمام الأطراف الدولية خاصة الأكثر تصنيعا، كانت نتائجه جد محدودة في ظل غياب إرادة دولية لإخراج القارة من التخلف الاقتصادي الذي تعاني منه، لأنها تدرك بأن ذلك ليس في خدمة مصالحها الإستراتيجية التي ترتكز على الاستغلال الاقتصادي للثروات الطبيعية في المنطقة والرغبة دائما في أن تبقى الدول الإفريقية تابعة لها[1].

2. دعم الجزائر للجهود الدولية للنمو الإقتصادي في منطقة الساحل

في إطار تعزيز المبادرات الدولية للنمو الاقتصادي في منطقة الساحل، سارعت الجزائر إلى دعمها خاصة تلك التي تتمثل في إقامة الاستثمارات والدعم المالي لدول المنطقة، حيث قامت بدعم تعهدات مجموعة البنك الدولي للعامين 2014-2015، المتمثلة في شكل استثمارات جديدة بالمنطقة بواقع 1.5 مليار دولار، تتمثل أساسا في دعم شبكات الأمان الاجتماعي التي تساعد الأسر على تخفيف أسوأ الآثار الناجمة عن الأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية، وعلى تحسين البنية التحتية وخلق الفرص في المناطق الريفية، ويؤدي التمويل الجديد الذي ستقدمه مجموعة البنك الدولية إلى جانب البرنامج الأول الجاري تنفيذه في المنطقة، إلى زيادة توليد الطاقة الكهربائية وتوفير مصادر أخرى للطاقة، ويتضمن هذا الدعم مبلغ بقيمة 300 مليون دولار، سيتم استخدامها أيضا في مساندة النهوض الاقتصادي في العديد من بلدان منطقة الساحل، ولقد أكد الوزير المنتدب لدى وزارة

[1]– أحمد بوقليلة، المرجع نفسه، ص 94.

الشؤون الخارجية المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية " السيد عبد القادر مساهل " على الموقع الرسمي للوزارة أن الجزائر تدعم كل الجهود والمساعي الدولية التي ترمي إلى تطوير إفرقيا وتساعدها في تحقيق الإستقرار[2].

وفي هذا السياق طالبت الجزائر الإتحاد الأوروبي بحشد كافة أدواته لمعالجة هذا الوضع المعقد ومواصلة تقديم الدعم الإقتصادي و الأمني الذي تعتبره الجزائر شرط أساسي لتحقيق النمو.

المطلب الثالث : الآليات الأمنية (تجريم دفع الفدية)

أتخذت الجزائر موقفا صارما إزاء دفع الفدية لمختلف الجماعات الإرهابية من أجل الإفراج عن الرهائن والمتمثلة في الرفض القاطع له، لأنه يشكل مصدرا لتمويل هذه الجماعات في الحصول على الأسلحة لممارسة عملياتها الإرهابية، وفي عام 2007، إقترحت الجزائر مشروع لائحة لتجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية التي تطالبها هذه الأخيرة مقابل إطلاق سراح الرهائن.

وفي إطار استكمال الترتيب القانوني الخاص بمكافحة هذه الظاهرة أفضت جهود الجزائر ضمن المنتدى الشامل لمكافحة الإرهاب إلى المصادقة على مذكرة الجزائر، التي تتضمن الممارسات الحسنة في مجال الوقاية ضد عمليات الاختطاف مقابل دفع الفدية بمصادقة مجلس الأمن على هذه اللائحة تحت رقم 1904 في 17 ديسمبر 2009.

تبني المجتمع الدولي لمشروع الجزائر : ويتضمن القرار الذي جاء مكملا رقم 1373 المتعلقة بتجفيف منابع الإرهاب ومحاربته، واللائحة 1267 الخاصة بتمويل نشاطات الجماعات الإرهابية انشغال المجموعة الدولية إزاء

[2] - وزارة الشؤون الخارجية، الجزائر تدعم الجهود الدولية لتنمية منطقة الساحل، من الموقع الالكتروني :www.mae.gov.dz، تاريخ التصفح : 02-05-2015، على الساعة : 4.63.

تزايد ظاهرة اختطاف الرهائن بغية جمع الأموال، وفي هذا الصدد شدد القرار على ضرورة أن تعمل جميع الدول على تجريم دفع الفدية، حيث دعا مجلس الأمن المديرية التنفيذية لمجلس مكافحة الإرهاب إلى أخذ مذكرة الجزائر بعين الإعتبار، وأكد وزراء الخارجية العرب في ختام أجتماعات دورتهم العادية ال 134 رفضهم كل أشكال الابتزاز من قبل الجماعات الإرهابية مثل دفع الفدية التي تستخدمها لتمويل أنشطتها الإجرامية، وتبنى وزاراء الخارجية العرب في دورتهم العادية بالقاهرة ضمن بند الإرهاب الدولي وسبل مكافحته اقتراح الجزائر القاضي برفض كل أشكال الابتزاز من قبل الجماعات الإرهابية بالتهديد أو قتل الرهائن أو طلب فدية لتمويل جرائمها الإرهابية، ودعا وزراء الدولة العربية التي لم تصادق على الاتفاقية العربية، لمكافحة الإرهاب إلى المصادقة عليها مجددين تأكيدهم على إدانة الإرهاب بجميع أشكاله وصوره ومهما كانت دوافعه ومبرراته وضرورة التفريق بين الإرهاب والمقاومة المشروعة ضد الاحتلال وعدم إعتبار عمل المقاومة عملا إرهابيا مع الأخذ بالاعتبار أن قتل الأبرياء لا تقره الشرائع السماوية ولا المواثيق الدولية.

إلى ذلك، دعا مجلس الأمن الدولي خلال مصادقته على لائحة تحث الدول على وقف دفع الفدية للجماعات الإرهابية مقابل إطلاق سراح الرهائن إلى التفكير في وسائل منع الإرهابيين من الإستفادة بشكل مباشر أو غير مباشر من عمليات الإختطاف[1].

كما استطاعت الجزائر استمالة الولايات المتحدة الأمريكية لمشروعها القاضي برفض الفدية مقابل الإفراج عن الرهائن، حيث طلبت من الولايات المتحدة عبر العديد من المسؤولين الأمنيين الذين زاروا الجزائر في إطار

[1]–الجزائر تثبت للعالم تبنيها المطلق لمبدأ تجريم دفع الفدية للإرهابيين، من الموقع الإلكتروني: www.elmouwatane.com تاريخ التصفح : 07–05–2015، على الساعة : 23.40.

سياسة تفعيل التعاون الأمني بين البلدين إلى مساندتها في مجلس الأمن للحصول على لائحة ملزمة تجرم دفع الفدية في حالات خطف الرهائن.

وبالرغم من وجود إرادة جزائرية قوية في القضاء على أهم مصدر لتمويل الإرهاب، إلا أنها لم تدخل حيز التنفيذ والتطبيق الفعلي، بسبب السياسات التي تمارس من طرف بعض الدول الغربية كفرنسا التي لم تحترم اللائحة وعمدت على دفع الفدية لتحرير 04 رهائن كانوا محتجزين في مالي، وانتقدت الجزائر التصرف الذي بدر من السلطات الفرنسية مؤكدة أن هذا الفعل ليس حلا للقضاء على الإرهاب، بل يزيد من تغلغل الجماعات الإرهابية فيها التي تعمل على زعزعة الاستقرار والأمن في منطقة الساحل الإفريقي، وفي هذا الصدد عملت الجزائر على إقناع دول منطقة الساحل على تبني موقفها إزاء دفع الفدية لتحرير الرهائن، وعد الرضوخ للسياسات الغربية التي تستغلها كوسيط بينها وبين الجماعات الإرهابية.

ومن خلال ما سبق يمكن اعتبار الدور الذي لعبته الجزائر مهما ومحوريا في احتواء مشاكل المنطقة وعلى رأسها الأزمة المالية رافضة أي تدخل أجنبي داعمة مساعي العمل الجماعي الافريقي إيمانا منها أن مشاكل المنطقة لا تحل إلا بالحلول الافريقية لأن دول المنطقة أدرى بطبيعة مشاكلها وكيفية حلها والذي كلل بتوقيع إتفاقية السلم والمصالحة بالجزائر تحت رعاية الأمم المتحدة ووساطة الجزائر.

المطلب الرابع : التنمية المستدامة كحل لمشاكل منطقة الساحل

قبل الانطلاق في البحث عن السعي الدبلوماسي الجزائري لترسيخ عوالم التنمية المستدامة في منطقة الساحل كحل لمشاكل المنطقة، من المفيد إعطاء تعريف لعبارة التنمية المستدامة فحسب تقرير " برونتلند " ل 1987 تعرف التنمية المستدامة كالتالي : " هي شكل من أشكال التنمية التي تستجيب لمتطلبات الأجيال حاليا من دون عرض للخطر قدرة أجيال المستقبل للاستجابة على متطلباتهم "، فمفهوم التنمية المستدامة يقوم بتحديد تصورات قابلة للاستمرار ويغلب عليها الطابع الاقتصادي والاجتماعي والايكولوجي للنشاطات البشرية على المدى البعيد، ومن وجهة النظر التطبيقية، لا يمكن الشروع في التنمية المستدامة إلا إذا كانت الموارد الضرورية متوفرة بحجم كافي لضمان الاستدامة.

الجزائر أدركت أن منطقة الساحل تتوفر على ثروات اقتصادية هائلة وطاقات بشرية معتبرة تضمن بها الاستدامة ومواجهة التهديدات الأمنية لو عملت على حسن استغلالها، لذلك ركزت الجزائر على هذا الجانب بتدعيم وتطوير منطقة الساحل الإفريقي[1] من خلال الآليات التالية:

أولا: تفعيل لآليات التعاون الاقتصادي

سعت الجزائر إلى إقامة علاقات اقتصادية مع دول الساحل الإفريقي وذلك في إطار التعاون الاقتصادي، وتم تأسيس لجنة تنسيقية تحت اسم " **لجنة خط عابر للصحراء** " تهدف إلى تعزيز التعاون بين بلدان الساحل الافريقي والنظر في التحديات التي تواجهها من أجل إيجاد حلول لها.

[1] – فرحات مرهون، التنمية المستدامة لمنطقة الساحل: الخيارات التكنولوجية والاستراتيجية للجزائر، أشغال الملتقى الوطني حول منطقة الساحل والصحراء، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقلالية، الجزائر، الاثنين 15 أكتوبر 2012، ص 78.

عملت الجزائر على الاندماج الاقتصادي الإقليمي والقاري، وذلك بتطوير طرق الاتصال بين بلدان الساحل عبر انجازها لمنشآت اقتصادية ضخمة، كمشروع الطريق العابر للصحراء الذي يعتبر في الأساس مشروع في خدمة نمو المناطق الحدودية، انطلقت العملية سنة 1970 بالتنسيق مع الأمم المتحدة في عهد الرئيس الراحل " **هواري بومدين** " وكانت الأهداف المسطرة بين 06 بلدان خط طريق في الصحراء والساحل، ينطلق من الجزائر إلى تونس مرورا بمالي، النيجر، نيجيريا والتشاد، ومن 8957 كلم لم ينجز أكثر من 3500 كلم

قامت الجزائر ببناء الخط الخاص بصفة كلية على 1400 كلم بين الغولية وحدود النيجر مرورا على تمنراست، كما أنه تم تعبيد الطريق على خط النيجر على 740 كلم الواقعة بين الحدود مع الجزائر والحدود مع نيجيريا وبقي انجاز 220 كلم بين الحدود الجزائرية ومدينة أريت، أما في داخل الإقليم الخاص بدول الساحل خاصة مالي والنيجر فإن معظم خطوط المشروع هي لحد الآن عالقة بسبب التوترات الأمنية التي تشهدها المنطقة.

تسعى الجزائر أيضا إلى تكثيف آليات التعاون الإقتصادي في مجال التبادلات التجارية مع دول الساحل حيث شهدت السنوات الأخيرة إزدياد المبلغ الإجمالي لمعاملات الاستيراد والتصدير من الجزائر ودول الساحل من (120 مليون دولار إلى 1038 مليون دولار) ثم تضاعف المبلغ بنسبة 9% تقريبا[1].

كما عملت الجزائر في إطار التعاون الإقتصادي إلى إلغاء ديون بعض الدول الإفريقية سنة 2012، بما فيها دول الساحل الإفريقي، وعملت كذلك في 2013 على مسح ديون 14 دول إفريقية قدر ب 902 مليون

[1]- محمد عيادي، الطريق العابر للصحراء مشروع في خدمة نمو المناطق الحدودية، أشغال الملتقى الوطني حول منطقة الساحل والصحراء، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية، الجزائر، الإثنين 15 أكتوبر 2012، ص 88-89-91.

دولار، وتسعى الجزائر من وراء مسحها لهذه الديون إلى تعزيز التنمية الإقتصادية والإجتماعية للدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي ومساعدتها على تحقيق أهداف التنمية للألفية الثالثة، وكذا مساعدة بلدان القارة الأقل دخلا على إقامة مشاريع تسمح بمكافحة الفقر وحالات عدم الاستقرار التي تعزز التطرف الديني، وتدفع بالآلاف من الشباب الأفارقة إلى الهجرة نحو الجزائر كآخر بوابة نحو أوروبا.

تساهم الجزائر في تطوير قطاع المحروقات في منطقة الساحل عن طريق مساهمة شركة سونطراك في التنقيب وتطوير أنابيب نقل الغاز والبترول، حيث وقعت الجزائر عدة اتفاقيات تعاون للتنقيب عن البترول في ثلاث مناطق بالنيجر وهي (كفرا وتمسا وألجداو)، كما ينص الاتفاق على مشاركة النيجر في إنجاز أنبوب الغاز العابر للصحراء من نيجيريا إلى أوروبا مرورا بالجزائر والذي يدخل في إطار تجسيد الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا[1].

ثانيا: البعد التنموي للمقاربة الجزائرية في الساحل الإفريقي.

نتيجة للأوضاع التي تعيشها شعوب دول الساحل بسبب التهميش المتبع من طرف الأنظمة السياسية الحاكمة، وتنامي مشاكل الفقر، الأزمات الغذائية، وانتشار الإرهاب دفع بالجزائر لتفعيل آليات تنموية بتوفير البديل الاقتصادي لهذه الدول وتقديم مساعدات هامة في إطار تنمية الجوب والمناطق الحدودية، حيث قامت الجزائر وعلى نفقاتها الخاصة بتوفير المساعدات الاقتصادية للاجئين المتواجدين على أراضيها وتوفير الشروط الضرورية حتى تمكنهم من إرجاعهم إلى بلدانهم.

[1]– سفيان بنيو، السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دولتي مالي والنيجر 1990–2011، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03 ، 2011–2012، ص 87.

استند البعد التنموي للمقاربة التنموية الجزائرية على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لآفاق 2015، وبدعم منه استضافت الجزائر مؤتمرا للدول المانحة في الاتحاد الإفريقي في ديسمبر 2003، لإشراك شركاء التنمية في أفريقيا في عملية دعم التنفيذ الفعال للمشروعات والبرامج ذات الأولوية التي تم تحديدها في خطة العمل للمبادرة البيئية للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، كما أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة بناء على طلب من حكومة السنغال، قدم الدعم المؤسسي لإنشاء أمانة مؤقتة للمبادرة البيئية للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، وقد بدأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة المرحلة التنفيذية من خطة عمل برنامج بناء القدرات التي أبرزتها الحكومات الأفريقية في صدر أولوياتها.

وفي إطار هذا البرنامج تم في الجزائر عقد اتفاقية أممية متعددة الأطراف (أتفاقية الجزائر)، التي تعني بحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، وتركز الجزائر حاليا جهودها نحو تشجيع البلدان الإفريقية على الانضمام إلى الإتفاقية[1].

[1] – مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير حول مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دور اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة، الدورة الثالثة والعشرون لمجلس الإدارة، المنتدى البيئي الوزاري ، 21-25 فيفري 2005، ص 02.

الخـــــاتمـة

من خلال هذه الدراسة وعبر عملية البحث التي تم القيام بها في هذا الإطار من أجل معالجة موضوع يكتسي أهمية بالغة ألا وهو الدبلوماسية الجزائرية تجاه الأزمة المالية في الفترة الممتدة من 2012 إلى غاية 2015.

حيث عرفت مالي الدكتاتورية سابقا والديمقراطية حاليا أربعة تمردات من طرف الحركات التي تصنفها مالي حركات إنفصالية بينما ترى نفسها حركات تحررية، كون مالي دولة من دول الساحل التي تعرف أزمات ومأزق أمني سياسي إقتصادي وإجتماعي، وهي الأخرى تعاني الأمرين ما قد ينعكس مباشرة على الجزائر بإعتبارها دولة تقع في الحدود الجنوبية لها، ما يفرض على الجزائر اللجوء إلى مبادرات على المستوى الثنائي بين البلدين من أجل إحكام الوضع وأن لا يتطور أكثر لتفادي ما قد ينجر عنه من حالات إستنفار تؤدي إلى ما لا يحمد عقباه، كانت الجزائر تلعب دائما دور الوسيط في جميع التمردات التي عرفتها مالي وذلك منذ 1959(أول تمرد) ضد حكومة مادیبو كايتا الذي قمع عسكريا بعد تدخل جزائري لصالح الحكومة المالية، تلاه تمرد 1991 حين ظهرت بعض الجماعات المسلحة التي ربطت إتصالاتها بحركات أخرى خارجية (من ليبيا بشكل خاص)، حيث قامت بهجوم عسكري أدى إلى نزاع مسلح بين الطوارق والحكومة المالية وتدخلت الجزائر مرة أخرى بدور الوسيط بين الطوارق المتمردين من جهة وحكومة موسى تراوري من جهة أخرى، أدت هذه الاتفاقية المدعمة بإتفاق وطني في 1992 إلى وقف إطلاق النار ودام هذا الاتفاق مدة عشر سنوات، إلى غاية 2006 أين عرفت المنطقة تمرد آخر مع بداية فرار الطوارق من الجيش المالي بعد أن تم إدماجهم فيه (إتفاقية تمنراست)، وككل مرة كانت الجزائر الوسيط (جويلية 206) بين متمردي الطوارق وحكومة توري حيث تمكنت هذه الأخيرة من إنهاء تمرد الطوارق بشكل نهائي، لكن وبعد سقوط نظام معمر القذافي في ليبيا وعودة الطوارق الماليين الذين يحوزون أيضا على الجنسية الليبية مدججين بالأسلحة المطورة، وفي ظرف ستة أسابيع فقط من عودتهم

بدأت تلوح في الأفق بوادر التمرد الأخير والذي كان في 17 جانفي 2012 بالهجوم على مناطق من الشمال المالي، وفي 22 مارس 2012 كان الانقلاب العسكري على حكومة توري والذي لم يكن متبقي له سوى أسابيع في كرسي الحكم، وقد كان لهذا الانقلاب عدة نتائج منها إعلان دولة أزواد في 05 أفريل 2012، ومع عجز الحكومة المالية أمام الوضع ناشدت الأمم المتحدة بضرورة إنشاء قوات دولية للتدخل وإعادة الشرعية الدستورية للسلطات المالية، الأمر الذي رحبت به فرنسا حيث لم تتردد ولو للحظة في إصدار مقترحها العسكري تحت الفصل السابع.

تعتبر أزمة مالي أزمة متعددة الأطراف : الحركات بشقيها الانفصالية كحركة تحرر أزواد ذات الطابع القومي والتي تعتبر مطالبها شرعية، والجهادية السلفية كحركة أنصار الدين، حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا والقاعدة ببلاد المغرب العربي، والذي شكل فارقا في إنفجار الأزمة الأخيرة بهذا الشكل الغير مسبوق هو التحالف بين هذه الحركات، طرف آخر أساسي في هذه الأزمة الحكومية المالية والتي تعتبر طرف محلي تعاني من فساد سياسي إداري، ليبيا وكطرف إقليمي في الأزمة ساهمت في تدهور الوضع من خلال فوضى انتشار السلاح، إلى جانب المغرب والذي يعتبر أيضا طرف إقليمي رحبت بالمقترح الفرنسي وساهمت فيه بفتح مجالها الجوي، أما الجزائر وككل مرة كانت مقاربتها سلمية قائمة على الحل السلمي من خلال التفاوض بين الحركات المتمردة والحكومة المالية، وكأطراف دولية فرنسا ومقاربتها العسكرية المدعومة بصوت الولايات المتحدة الأمريكية التي غيرت من رؤيتها وفق اعتبارات مصلحية وكذا الاتحاد الأوروبي، تحاشي منظمة الإيكواس الخوض في الأزمة مؤيدة في ذلك التدخل العسكري الذي يضمن لها بعض المساعدات، أخيرا منظمة الأمم المتحدة أصدرت ثلاثة قرارات بشأن الأزمة المتمثلة في القرار رقم 2056، قرار رقم 2071، وقرار رقم 2085 القاضي بشرعية التدخل العسكري.

ترتكز الجزائر في سياستها الخارجية على جملة من المبادئ المستمد من الدستور الجزائر منذ الاستقلال، حيث تعتبر سياستها ناجعة إلى حد كبير وذلك انطلاقا من تجربتها المحلية كل هذا جعلها تتميز إقليميا وحتى دوليا، لهذا نجدها مالي اعتمدت على الأدوات الناعمة من سياسية كاللجان المشتركة مع الدول المالية، إلى جانب اللجنة البرلمانية للصداقة التي كانت سنة 2008، اللجنة الثنائية الحدودية إضافة إلى اللجنة العليا المختلطة، كلها تهدف إلى التعاون الثنائي بين الدولتين والعمل على الحفاظ على وحدة وإستقلال مالي، من جهة أخرى الأدوات الدبلوماسية وتظهر هنا المجهودات الجزائرية مع بداية التسعينات من خلال اتفاقية تمنراست بين الحكومة المالية وحركة تحرير أزواد إلى جانب لقاءات العاصمة المتتالية من 1991 إلى 1996، وأيضا اتفاق الجزائر لاسترجاع السلم والأمن في كيدال في 2006، ويتجلى هنا أن الجزائر لعبت وتلعب دائما دور المسهل للمفاوضات بين طرفي النزاع من خلال تقريب وجهات النظر مع عزل القاعدة ، إلى جانب الأدوات الأمنية ويرجع الفضل إلى وزارة الدفاع الجزائرية التي تعتبر حماية الحدود الجزائرية البرية مع الساحل من أولويات اهتماماتها وتكمن هنا الأدوات في تأسيس مركز مراقبة في 2003 بمالي ووحدة الدمج والإتصال في 2010 باعتبارها خلية استخباراتية بمنطقة تمنراست في الجنوب الجزائري، تهتم برصد نشاط القاعدة والجريمة، كما توفر آلية للتشاور بين البلدان المنسقة، من جهة أخرى نجد أن الجزائر وقعت عدة اتفاقيات عسكرية ثنائية مع مالي في المجال العسكري من أجل تدريب الجيوش، مساعدات عسكرية، وتعاون ثنائي عسكري مكثف في هذا المجال يظهر لواء شمال إفريقيا الذي يمثل دول شمال إفريقيا من أجل تفعيل آليات التعاون الثنائي الجهوي الإقليمي والدولي، إلى جانب الأدوات الناعمة نجد الأدوات الاقتصادية المتمثلة في تنمية الشمال المالي والجنوب الجزائري من خلال المشاريع التنموية، هي أدوات اعتمدتها الجزائر من 1990 إلى 2013 تجاه الأزمة في مالي، غير أن هذه الأدوات باعتبارها مقاربة سلمية تهدف إلى إنهاء الوضع المتردي في مالي واجهتها عراقيل

وصعوبات على كافة المستويات، محليا عرفت الدبلوماسية الجزائرية تراجع نوعا ما بعدم اعتمادها على أليات فعالة وسريعة، من جهة أخرى كانت تتفاوض مع طرف تجهل توجهاته ما جعلها تجد صعوبة في التمييز بين العنصر السياسي والإرهابي وهنا نقصد بدرجة أولى حركة أنصار الدين، ومنه فشل المقاربة الجزائرية في وساطتها بين الأزواد والحكومة المالية ما يعني خسارتها للطرفين.

معروف أن الجزائر تعتمد بشكل شبه أساسي على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية وحل النزاعات بطرق سلمية، لذلك كان موقفها المبدئي مبني على حل سلمي للأزمة من خلال التفاوض والوساطة، غير أنه ما يلاحظ أنها قامت بتعديل موقفها وتبنيها لفكرة التدخل العسكري ويظهر ذلك من خلال فتحها لمجالها الجوي حفاظا منها على استقرار بلادها ووحدتها الترابية، إقليميا المقاربة الجزائرية واجهت تحديات تنافسية من المغرب وليبيا على الريادة الجزائرية في المنطقة، إذ قامت المغرب بدعم التدخل وفتحها للمجال الجوي وتشويه سمعة الجزائر من خلال إتهامها بدعمها للعنصر الإرهابي بل وأكثر أنه صنع جزائري، في حين ليبيا التي لعبت على العنصر الطارقي وبالتالي زعزعة الموقف الجزائري، تونس وموريتانيا أبديا تأييدهما للمقاربة الجزائرية والدفاع عن الحل السلمي للأزمة، غير أن التشاد ونيجيريا ساهموا في فتح المجال الجوي للقوات العسكرية من أجل الحملة العسكرية على الشمال المالي.

قائمة المراجع

أولا: قائمة المراجع باللغة العربية:

المواثيق القانونية :

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور الجزائر 1976.

وزارة الشؤون الخارجية، الجزائر تدعم الجهود الدولية لتنمية منطقة الساحل، من الموقع الالكتروني :www.mae.gov.dz، تاريخ التصفح : 02-05-2015، على الساعة : 4.63.

وزارة الشؤون الخارجية، الجزائر وإيطاليا تتقاسمان نفس الرؤية بشأن المسألة الليبية.

وزارة الشؤون الخارجية، المقاربة الجزائرية المتعلقة بالأمن الغذائي تندرج ضمن إطار شامل من التنمية المستدامة في إفريقيا، من الموقع: www.mae.gov.dz، تاريخ التصفح : 29-04-2015، على الساعة : 00.05.

وزارة الشؤون الخارجية، الوساطة تقترح برلمانا لسكان شمال مالي وتعديل الدستور ودمج المعارضة في الجيش، محضر ختامي للجولة الرابعة للمفاوضات، المديرية الفرعية لدول الساحل، ديسمبر 2014، ص 01.

وزارة الشؤون الخارجية، تسوية الأزمة في ليبيا، الأشواط التي قطعت في الجزائر العاصمة ، من الموقع الالكتروني : www.mae.gov.dz، تاريخ التصفح: 08-05-2015، على الساعة : 05.20.

وزارة الشؤون الخارجية، وثيقة بعنوان: لجنة الأركان العملياتية المشتركة، المديرية الفرعية لدول الساحل.

الكتب :

1-إبراهيم رماني، مختارات من خط رئيس عبد العزيز بوتفليقة : 1999-2003، الجزائر ، منشورات المؤسسة الوطنية للإتصال النشر و الإشهار، 2003.

2- أحمد بجاوي،التنمية والديمقراطية الجزائرية أفاق 2010،نشرة مشتركة .ADEM.

3- أحمد قورايـة ، عبد العزيز بوتفليقة بين الموهبة والقيادة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

4- أحمد نوري النعيمي، الساسية الخارجية ،الاردن، دار زهران للنشر والتوزيع، 2009 .

5- إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر،ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

6- إسماعيل قيرة، العولمة وموقع الجزائر في النظام العالمي، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2006.

6- بهجت قرني واخرون، السياسة الخارجية للدول العربية، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994.

7- السيد حمدي يحضيه، جبهة البوليساريو كفاح تدعمه الشرعية، جمهورية الصحراء الغربية.

8- عبد العالي دبلة، الدولة رؤية سوسيولوجية، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004.

9- قسم الأبحاث والدراسات، السياسة الخارجية، الدنمارك، الأكاديمية المفتوحة، 2008،2007، ص ص 6،14.

10- مبروك غضبان، المدخل للعلاقات الدولية، دار العلوم، عنابة،2007.

11- محمد السويدي، بدو التوارق بين الثبات والتغيير: دراسة سوسيولوجية انتروبولوجية في التغيير الاجتماعي، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986.

12- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، الطبعة الثانية، مكتب النهضة المصرية، مصر، 1998.

13- محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبيةالاريترية، الجزائر ، دار الجيل للطباعة والنشر والتوزيع، 2004.

14- محمد عبد المجيد عامر، دراسات في الجغرافيا السياسية، مصر، 1999.

15- مصطفى الفيلاني، المغرب الكبير: نداء المستقبل، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط3، 2005.

16- ناظم عبد الجاسور، الجزائر محنة دولية ومحنة الإسلام السياسي، الأردن : دار المسير للنشر، 2007، ص ص 115،120.

17- هيثم الكيلاني، مفهوم الأمن الإقليمي العربي: دراسة في جانبه السياسي والعسكري، باريس: مركز الدراسات العربية الأوروبية، 1996.

الدوريات والتقارير :

1- أزمة مالي والتدخل الخارجي، المركز العربي للأبحاث والدراسة السياسية، ع 28، 2005 .

2-باساماكيه سيكو ، الإنقلاب العسكري في مالي وتبعاته الداخلية والخارجية، ترجمة محمد بابا ولد أشفغ، مركز الجزيرة للدراسات.

3- بن أحمد محمد ، الجزائر تعتمد استراتيجية عسكرية غير قتالية ضد الجهاديين في ليبيا، جريدة الخبر، العدد7670، الجزائر، 12 جانفي 2015 .

4-بن أحمد محمد ، سلاح الجو الجزائري الثاني إفريقيا و 19 عالميا، جريدة الخبر، 16 فيفري2014.

5- بن زيري عبد الحق ، جريدة الديار الجزائرية، في قراءة التحولات الجيوبولتيكية الأمنية الحالية في منطقة شمال مالي.

6- بن عنتر عبد النور ، " التدخل في مالي: نظرة من الداخل الفرنسي الرسمي والشعبي "، مركز الدراسات الإستراتيجية ، 2007.

7-بن عنتر عبد النور، الاستراتيجية المغاربية حيال أزمة مالي، ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة، مركز الجزيرة للدراسات الاستراتيجية ، قطر، 17-18 فيفري 2013 .

8-بوحنية قوي ، إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2012.

9- الحراثي ميلاد ، " دولة مالي: بين الديمقراطية وخيارات الانفصال والتدويل أو الطريق إلى إعلان دولة التوارق " المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، ع 365، 2009 .

10- حنفي علي خالد، الكيانات المستقبلية على الحدود العربية الإفريقية، مجلة السياسة الدولية، العدد: 185، مصر، جويلية 2001 .

11-دلول الطاهر ، السياسة الأمنية الجزائرية في ضوء تجريم دفع الفدية، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2014 .

12-صايج مصطفى ، الجزائر والأمن الإقليمي: التسوية الدبلوماسية لأزمة شمال مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الإقليمي، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 02، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، ديسمبر 2014 .

13- عطية إدريس، الإرهاب كمصدر جديد لتهديد الأمن في الساحل الإفريقي: أولوية بناء الأمن بدل استيراده، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، العدد01، الجزائر، جوان 2014.

14- فريدوم أونوها، التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في أزمة مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، 13 فيفري 2013 .

15- قسم الأبحاث والدراسات، السياسة الخارجية، الدنمارك، الأكاديمية المفتوحة، 2007،2008 .

16-لخضاري منصور ، الإمتدادات الجيوسياسية للأمن الوطني في الجزائر، مجلة شؤون الأوسط ، بيروت ،ع 143، خريف 2012.

17-لخضاري منصور ، الساحل الافريقي وبناء الأمن الوطني في الجزائر، محاضرات الثقافة العامة، مديرية الإتصال والإعلام والتوجيه، الجزائر 2012.

18-مادي إبراهيم ، الأزمة السياسية في مالي، مجلة أفاق إفريقية، مجلد 10 ، ع ،2012 .

19- مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير حول مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دور اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة، الدورة الثالثة والعشرون لمجلس الإدارة، المنتدى البيئي الوزاري ، 21-25 فيفري 2005 .

20- مركز الجزيرة للدراسات، أزمة مالي: متاهة الإنقلاب و الإنفصال، 9 أفريل 2012.

21- ولد إبراهيم الحاج ، أزمة الشمال المالي، أنفجار الداخل وتداعيات الإقليم، مركز الجزيرة للدراسات، 12 فيفري 2012 .

رسائل جامعية :

1-بركان إكرام ، تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق، 2009-2010.

2-بشكيط خالد ، دور المقاربة الأمنية الانسانية في تحقيق الأمن في منطقة الساحل الإفريقي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011).

3-بعزيز عز الدين ، سياسة الجزائر المغاربية: من 1962-1995، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة الجزائر، 1997.

4-بنيو سفيان ، السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دولتي مالي والنيجر 1990-2011، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03 ، 2011-2012.

5-بوقشرة جمال الدين ، المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في الساحل الإفريقي، شهادة ماستر في العلوم السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2013-2014.

6-بوقليلة أحمد، الدبلوماسية الجزائرية ومبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011-2012.

7-حدرباش لوهاب ، موقف الأطراف الدولية من المسألة الطرقية في الساحل الإفريقي، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011.

8-حمزة حسام ، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010-2011.

9-زرقاني لامية ، حركة الأزواد في مالي وتأثيراتها على الأمن القومي الجزائري 1990-2011، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، الجزائر.

10-صحراوي سمية ، التدخل الفرنسي في مالي وتداعياته على الأمن الوطني الجزائري، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2013-2014.

11-عمورة أعمر ، التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي ، مقاربة جيو أمنية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03.

12-قاسي هناء ، عبد الرؤوف بن الشيهب، المقترح الجزائري لإدارة أزمة مالي في ظل التطورات الراهنة، مذكرة ماستر غير منشورة ، جامعة قسنطينة 3.

13-قجالي محمد ، ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار، الحالة الجزائرية – التونسية، رسالة ماجستير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر ،1990.

14-قشي عاشور ، أليات مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03 ، سبتمبر 2012.

15-قلاع الضروس سمير ، المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر 3، 2012-2013.

16-كزيز شهيناز ، أزمة مالي وتداعياتها على الأمن الإقليمي من المساعي السلمية إلى التدخل العسكري (2011-2013) ،مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3 ، جوان 2013.

17-مزيان إيجر أمينة ، التحول البراغماتي في السياسة الخارجية الجزائرية : دراسة في العوامل و المتغيرات، رسالة ماجستير، الجزائر: جامعة الجزائر، (2006،2007).

خطابات رسمية :

1- إبراهيم رماني، مختارات من خطب الرئيس بوتفليقة ، 1999-2003.

2- حصيلة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة 1999-2009 .

3-حصيلة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة 1999-2010.

4-كلمة عبد العزيز بوتفليقة في الدورة 36 لقمة منظمة الوحدة الافريقية، لومي، الطوغو: 10-07-2000.

5- كلمة عبد العزيز بوتفليقة في الدورة 36 لقمة منظمة الوحدة الإفريقية، لومي، الطوغو: 10-07-2000.

6- كلمة عبد العزيز بوتفليقة في الدورة 57 للجمعية العامة للأمم المتحدة،نيويورك: 2002/09/17.

7- كلمة عبد العزيز بوتفليقة في القمة 05 للجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الإفريقية للوقاية من النزاعات وإدارتها وتسويتها، لومي الطوغو : 18-05-2001.

8- كلمة عبد العزيز بوتفليقة في القمة ال9 لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الدوحة، قطر: 14-11-2000.

9- كلمة عبد العزيز بوتفليقة في مأدبة عشاء على شرف الرئيس التونسي زين العابدين بن علي، الجزائر : 2002/02/11.

المقابلات :

1- مقابلة مع السيد كريم بوشريط رئيس مكتب دول الساحل بالمديرية العامة لإفريقيا، وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، يوم 15 فيفيري 2015.

ملتقيات وندوات :

محمد عيادي، الطريق العابر للصحراء مشروع في خدمة نمو المناطق الحدودية، أشغال الملتقى الوطني حول منطقة الساحل والصحراء، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية، الجزائر، الإثنين 15 أكتوبر 2012 .

فرحات مرهون، التنمية المستدامة لمنطقة الساحل: الخيارات التكنولوجية والاستراتيجية للجزائر، أشغال الملتقى الوطني حول منطقة الساحل والصحراء، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقلالية، الجزائر، الاثنين 15 أكتوبر 2012 .

المراجع الالكترونية :

1- أندرو ليبوفينتش، تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحلفاؤه في مالي، المرصد السياسي في : .WWW.Washingtoninstitute.org / 2014/04/15 على الساعة 14.50.

2-الجزائر تثبت للعالم تبنيها المطلق لمبدأ تجريم دفع الفدية للإرهابيين، من الموقع الإلكتروني: www.elmouwatane.com تاريخ التصفح : 07-05-2015، على الساعة : 23.40.

3- الجزائر تعزز أمن حدودها البرية مع دول الساحل الإفريقي، في : http// detense.arab.com، 20-03-2014، على الساعة 15.30.

4- سامي صبري عبد القوي، الطوارق ودولة أزواد عوامل النفصال وتحديات الأعتراف، الأهرام الاستراتيجي، على الموقع: .www.ahram.org.eg.

5- عاطف قدادرة، " أعلنت عن برامج تنموية في شمال مالي بأموال جزائرية : باماكو تطلق حملة أمنية واسعة لمواجهة القاعدة في الساحل " في www.lkhabar.com، 20-03-2015، على الساعة 10.00.

6- محند برقوق، " التدخل الفرنسي في مالي سيحول المنطقة إلى مستنقع وسيخلف أزمة إنسانية غير مسبوقة" يومية النصر، 2013/01/13 في WWW.jazairess.com/annasr/45087 على الساعة : 18.30.

7- مروة سالم، مالي بين أستبداد السلطة والحفاظ على الاستقرار في www.ahram.org.eg.aspx على الساعة : 15.25.

8-معاد الدهيسات، شمال إفريقيا جمر تحت الرماد... الفوضى القادمة من رحم الانقلابات " في WWW.revfacts.blogspot.com، 10-03-2014، على الساعة : 08.00.

9- هاجر سعود، الوساطة الجزائرية تحل الأزمة في مالي، تاريخ التصفح: 04-05-2015، على الساعة : 02:33، من الموقع الالكتروني: www.echihab.com.

10- وليد رمزي، إتفاق جزائري – مالي لتعزيز التعاون ، في WWW.magharebia.com، 25-03-2014، على الساعة 17.30.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية :

1-jean pierre Chevènement et gérad larchcher, sahel pour une approche globale, rapport d'information, n 720, France, juillet 2013.

2-Ministère des affaires étrangères , procés verbale de la onziéme session de la commission Mixte de coopération entr la république algérienne démocratique et populaire et la république du mali, ministère des affaires étrangères, Algérie, le 11 septembre 2011.

3-Ministère des affaires étrangères ,procès verbale de la troisiéme session de la commission Mixte de coopération entre la République Algérienne Démocratique et populaire et la république du tchad, ministére des affaires etrangéres, algérie, les 17 et 18 mars 2014.

4- salimtlemcani , « entretien avec le commandant aissa AG akli, chef de la sécurité acherbeche » quotidien el watan, N° 6530.

الفهـــــرس

الفهـــــرس

العنـــــــــــوان	الصفحة
الاهداء والتشكرات	
مقدمة.....	01
الفصل الاول: الاطار النظري للنشاط الدبلوماسي الجزائري	14
المبحث الاول: محددات ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.....	15
المطلب الاول: تطور النشاط الدبلوماسي في السياسة الخارجية	15
المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية	33
المطلب الثالث : مبادئ السياسة الخارجية	45
المبحث الثاني: الدبلوماسية الجزائرية من منظور إقليمي	47
المطلب الاول: محددات الدور الإقليمي	47
المطلب الثاني: سمات الدبلوماسية الجزائرية	52
الفصل الثاني :الأزمة في مالي بين النزاع الداخلي والتدخل الخارجي	57
المبحث الأول : لمحة عامة عن جمهورية مالي.....	59
المطلب الأول: التطور التاريخي لجمهورية مالي.....	59
المطلب الثاني: الموقع الجغرافي.....	61
المطلب الثالث: تركيبة المجتمع المالي وطبيعة النظام الداخلي	62
المبحث الثاني : واقع الأزمة في مالي.....	67
المطلب الأول : محركات الأزمة في مالي.....	70
المطلب الثاني : جذور وتطورات الأزمة في مالي.....	78
المطلب الثالث: الأطراف الفاعلة في أزمة مالي.....	96

الفصل الثالث : الجهود الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاع المالي.....
113

المبحث الأول : الآليات الدبلوماسية على مستوى العلاقات ثنائية الأطراف..... 114

المطلب الأول: الآليات السياسية..... 114

المطلب الثاني : الآليات الإقتصادية (التعاون الإقتصادي)..... 123

المطلب الثالث : الآليات الأمنية (المقاربة الأمنية الجزائرية)..... 129

المبحث الثاني : الآليات الدبلوماسية على مستوى العلاقات متعددة الأطراف..... 139

المطلب الأول : الآليات السياسية (رفض التدخل الأجنبي)..... 139

المطلب الثاني : الآليات الاقتصادية..... 143

المطلب الثالث : الآليات الأمنية (تجريم دفع الفدية)..... 145

المطلب الرابع : التنمية المستدامة كحل لمشاكل منطقة الساحل 148

الخاتمة..... 152

قائمة المراجع..... 157

الفهرس..... 165